

وقائع العدد

(٧)

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

بمناسبة القرار الاجماعي الذي اتخذته مجلس الاعيان بالموافقة على تعديل المادة (٨٨) من الدستور في جلسته التي عقدها صباح هذا اليوم الخميس في الثالث من ربيع الاول لعام ١٣٩٣ والموافق الخامس من نيسان لعام ١٩٧٣ ، فان مجلس الاعيان يتشرف بأن يرفع لمقام جلالته السامي اصدق آيات الولاء والاخلاص معبراً عن اعتزازه بمواقف جلالته وحرصه الدائم في المحافظة على الدستور وسيادة القانون . والمجلس اذ يشيد بانتصار جلالته للدستور ليضرب الى الله سبحانه وتعالى أن يحفظ جلالته رمزاً لعزة الأمة وتطلعها الى الاستقرار والمجد والرفعة وأن يوفقكم للاستمرار في حمل راية الجهاد وتحرير الوطن المغتصب .

والله يحفظ جلالته ذخراً وسنداً للعروبة والاسلام .

سعيد المقتي
رئيس مجلس الاعيان



سلطنة الأردن الهاشمية

مجلس الاعيان

الدورة العادية الثانية لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الثانية

المعقودة يوم الاثنين ١٢ ربيع الثاني ١٣٩٣ هـ . الموافق ١٤ ايار ١٩٧٣ م

(الجلد ١٨)

(العدد ٨)

قرار الاعيان

(موافقة) ٢٤

٢٤٠

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢- تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة مشروع قانون تعديل

لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٧٣ الى اجاث الدورة

٣- الاستثنائية لمجلس الامة

١٤٠٠
١٤٠٠
١٤٠٠

- ٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة مشروع قانون الغاء قانون مجلس شيوخ العشار لسنة ١٩٧٣ الى اجاث الدورة الاستثنائية لمجلس الامة.
- ٢٤٢
- ٤ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة امر اجراء انتخاب اربعة اعضاء في مجلس النواب للدوائر الانتخابية الشاغرة الى اجاث الدورة الاستثنائية لمجلس الامة.
- ٢٤٢
- ٥ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة مشروع قانون منع بيع العقار للعدو لسنة ١٩٧٣ الى اجاث الدورة الاستثنائية لمجلس الامة.
- ٢٤٣
- ٦ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة معالي السيد مازن العجلوني من عضوية مجلس الاعيان.
- ٢٤٣
- ٧ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة معالي السيد عبدالله صلاح من عضوية مجلس الاعيان.
- ٢٤٣
- ٨ - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٧٨) بشأن مشروع قانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٧٣.
- ٢٤٣ (موافقة/الحكومة)
- ٢٥١ - مقررات اللجنة القانونية :
- ٢٥١
- أ - استكمال البحث في القرار رقم (٥) المؤرخ في ١٤/٢/١٩٧٣ بشأن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢.
- ٢٥١ (موافقة/الحكومة)
- ب - استكمال البحث في القرار رقم (٧) المؤرخ في ٢٩/٣/١٩٧٣ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢.
- ٢٧٨ (موافقة مع تعديل يعاد للنواب)
- ج - قرار رقم (١١) المؤرخ في ١٧/٤/١٩٧٣ بشأن :
- ٢٨٣
- ١ - مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣.
- ٢٨٣ (موافقة كما ورد/ للحكومة)
- ٢ - مشروع قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠.
- ٢٩٤ (مرفوضا/الحكومة)

- ٣ - القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة.
- ٣٠٢ (موافقة كما ورد/ للحكومة)
- د - قرار رقم (١٢) المؤرخ في ٢٥/٤/١٩٧٣ بشأن :
- ٣٠٩
- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣.
- ٣١٠ (موافقة/الحكومة)
- ٢ - مشروع القانون المعدل لقانون رقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣.
- ٣١٣ (موافقة مع تعديل للنواب)
- هـ - قرار رقم (١٣) المؤرخ في ١٠/٥/١٩٧٣ بشأن :
- ٣٢٢
- ١ - مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٣.
- ٣٢٥ (صيغة جديدة من النواب)
- ٢ - مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣.
- ٣٣٧ (موافقة/الحكومة)
- ٣ - مشروع قانون الغاء قانون مجلس شيوخ العشار لسنة ١٩٧٣.
- ٣٣٩ (موافقة/الحكومة)
- ٤ - مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣.
- ٣٣٩ (رفض القرار موافقة كما ورد من النواب/ للحكومة)
- ١٠ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٣) المؤرخ في ١٥/٢/١٩٧٣ بشأن مشروع قانون بالغاء قانون تصديق التقييد عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢.
- ٣٤٢ (موافقة/الحكومة)
- ١١ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- ٣٤٩ (لم تعين)

٥٥
٥٥
٥٥

وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب بركات
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد
علي عناد خريس
وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو عودة

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام
من تلاوته .

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضافة مشروع قانون معدل لتانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٥٣ الى اعمال الدورة الاستثنائية الاولى

السيد الرئيس

تلى الارادة السامية .

(وهنا وقف جميع من في القاعة)

السيد الامين العام

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور
أمر بما هو آت : -

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة
الحادية عشرة صباحا من يوم الاثنين الموافق في
١٩٧٣/٥/١٤ برئاسة دولة سعيد المفتي الانضمام
رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ
هاني خير .

وتغيب بدون معذرة حضرات الاعيان
المخترمون : السادة حافظ الحمد لله ، حسن الكاتب
الحاج فؤاد عبد الهادي ، عبد الرحيم الشريف
وديع دحس محمد محمود ارشيد وادمون روك .

وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد
احمد النوري .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معالي السيد
احمد الطراونة

وزير الاشياء والتعمير معالي الدكتور صبيح
امين عمرو .

وزير الخارجية معالي السيد صلاح ابو زيد .

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة معالي السيد خالد الحاج حسن .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي

الدكتور يعقوب ابو غوش

وزير العدلية معالي السيد سالم مساعده .



مجلس الاعيان

٦ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة معالي السيد مازن العجلوني من عضوية مجلس الاعيان

السيد الرئيس

تلاوة الارادة السامية :
نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة ٣٦ من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت :-

تقبل استقالة معالي السيد مازن العجلوني من عضوية مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٣/٦/١٩٧٢
١٩٧٣/١/١١ الحسين بن طلال
وزير الداخلية
احمد الطروالة
رئيس الوزراء
احمد اللوزي

٧ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة معالي السيد عبد الله صلاح من عضوية مجلس الاعيان

السيد الرئيس

تلاوة الارادة السامية :
السيد الأمين العام
نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت :-

تقبل استقالة معالي السيد عبد الله صلاح من عضوية مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٣/٦/١٩٧٣
١٩٧٣/١/١١ الحسين بن طلال
وزير الداخلية
احمد الطروالة
رئيس الوزراء
احمد اللوزي
والجميع يحضرون جميعاً من قبل المجلس

٨ - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٤٧٨ تاريخ ٦/٥/٧٣ حول مشروع قانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٧٣

السيد الرئيس يتلى كتاب معالي رئيس مجلس النواب الرقم ٤٧٨/١٧٦/٢ التاريخ ١٩٧٣/٥/٦

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم
بالاشارة الى كتاب دولتك رقم ٣٩٩/١٧٦/٢ المؤرخ في ١٢/٤/١٩٧٣ .

عرضت على مجلس النواب التعديلات التي ادخلها مجلسكم الموقر على مشروع قانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٧٣ المعدد برفق كتاب دولتك المشار اليه اعلاه .

وبعد النظر والدراسة ، قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ٢/٥/١٩٧٣ الموافقة على جميع هذه التعديلات وعلى مشروع القانون المذكور بالصيغة التي ورد فيها . من مجلس الاعيان الموقر ، فارجو ان احيط دولتك علماً بذلك والتكرم باجراء المقتضى الدستوري .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس النواب
كامل عريقات

السيد الرئيس المشروح بمجموعه هل يوافق المجلس عليه
الجميع موافقون

وفى على نص المشروع كسما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون الإقامة وشؤون الاجانب

تمهيد

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٧٣) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الملكية	الملكية الأردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الداخلية
الوزير	وزير الداخلية
المديرية	مديرية الامن العام - فرع الإقامة وشؤون الاجانب
المدير	مدير الامن العام
الحاكم الاداري	الحافظ او المصرف او مدير القضاء
الاجنبي	كل من لا يتمتع بالجنسية الاردنية
موظفو الحدود	الموظفون الذين توكل اليهم مهمة تسجيل الاجانب في الحدود والتأشير على جوازات سفرهم .

المادة (٣) أ - يؤسس فرع للإقامة وشؤون الاجانب في مديريةية الامن العام تبسط بالوزارة تسري على العاملين فيه القوانين والانظمة والواجبات والتعليقات المطبقة على قوة الامن العام .

ب - على الدوائر والبلديات الاخرى المختصة المشاركة والتعاون مع المديرية في متابعة تطبيق احكام هذا القانون .

ج - على موظفي الحدود تنفيذ التعليمات والقرارات التي يصدرها الوزير او المدير لغايات تطبيق احكام هذا القانون .

الفصل الاول

دخول الاجانب

المادة (٤) أ - يسمح للاجنبي بدخول المملكة او الخروج منها اذا كان حائزاً على جواز سفر او وثيقة سفر منازمة المفعول ، صادرة عن بلاده ومعتبرة لدى حكومة المملكة ، وكان حاصلها على تأشيرة دخول او خروج وكذلك اذا كانت لديه وثيقة سفر صادرة عن حكومة المملكة بسبب وجوده فيها دون جواز سفر او وثيقة سفر صادرة عن حكومة معينة .

هكذا في الصفحة

ب - يدخل في عداد وثائق السفر تذاكر المرور الدولية التي تمنحها الأمم المتحدة لموظفيها وتذاكر المرور الدولية التي تمنحها الدول لمديري الجنسية أو اللاجئين المقيمين على أراضيها ، ويشترط للاعتداد بهذه الوثائق الأخيرة أن تتضمن تأشيرة تميز حاملها العودة إلى البلد الذي أصدرها وكذلك البطاقات الشخصية المنصوص عنها في الاتفاقات المبرمة مع الدول الأخرى .

ج - تمنح تذاكر المرور الدولية للفتات التالية :

- ١ - للأشخاص الذين لا جنسية لهم أو جنسيتهم غير ثابتة .
- ٢ - للاجئين الذين يعترف لهم بهذا الوصف .
- ٣ - الأشخاص الذين لهم جنسية ثابتة ، ولكن يتعذر عليهم الحصول على وثائق سفر من الدول التي ينتمون إليها أو يوجدون فيها لأسباب تقدرها السلطات الأردنية المختصة .
- ٤ - الزوجات والأولاد القصر الذين لم يبلغوا السادسة عشر للأشخاص المشار إليهم في الفتات السابقة إذا لم تكن لهم جنسية ثابتة .
- د - للوزير اعفاء رعايا دولة أجنبية من شرط الحصول على التأشيرات أو حمل جواز السفر عند دخول المملكة .

المادة ٥ - يكون دخول الأجنبي إلى المملكة أو خروجه منها مشروعا إذا تم عن طريق البر أو البحر أو الجو من مراكز الحدود أو الموانئ أو المطارات المختصة لذلك وبعد التأشير على جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه من موظف الحدود .

المادة ٦ - في حالة الدخول إلى المملكة من غير الأماكن والطرق المعينة لذلك لأسباب قساهرة كالمهبط الاضطرابي بالطائرة أو الدخول من الأماكن التي ليس فيها مراكز حدود أو اللجوء السياسي ، يجب على الأجنبي أن يقدم نفسه إلى أقرب فرع من فروع المديرية أو أي مركز من مراكز الأمن المختصة خلال مدة أقصاها ثمان وأربعين ساعة .

المادة ٧ - على جميع ملاحي السفن والطائرات وسائقي السيارات وسائقي النقل الأخرى عند وصولهم إلى المملكة أو مغادرتهم لها أن ينزلوا ركابهم في الموانئ أو مراكز الحدود المقررة وأن يقدموا إلى الموظف المختص كشفاً يتضمن أسماء الملاحين والركاب والبيانات الخاصة بهم وأن يزودوا السلطات المختصة بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو وثائق سفر رسمية تقوم مقامها ، وأن يمنحوا هؤلاء الركاب من النزول إلى البر أو الأرض أو الصعود إلى الطائرة أو الطائرة أو واسطة النقل الأخرى إلا بموافقة السلطات المختصة .

المادة ٨ - على الأجنبي قبل أن يغادر المملكة نهائياً أن يسلم إلى المديرية أو أحد فروعها إذن الإقامة وغيره من الأذون الممنوحة له وفي حالة عودته إلى المملكة قبل انتهاء المدة المحددة في إذن الإقامة يجوز له التمتع بها مدة أقصاها ثمان وأربعين ساعة من تاريخ فقدان أو التلف .

المادة ٩ - تحدد أنواع التأشيرات ومدتها وشروط واجراءات منحها والاعفاء منها ومقدار الرسوم التي تستوفى عنها والاعفاء من هذه الرسوم بنظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٠ - يعين الوزير بتتسيب من المدير ويقرر يصدره أشكال وأوضاع ووسائل السفر التي تعطي لبعض فئات من الأجانب أو اللاجئين أو النازحين وشروط واجراءات منحها .

الفصل الثاني

تسجيل الأجانب

المادة ١١ - على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال ثلاثة أيام من تاريخ دخوله المملكة إلى المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها وأن يحرر اقراراً عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة اقامته ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لاقامته وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك ، وأن يقدم ما لديه من الأوراق الثبوتية المؤيدة لهذه البيانات ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين يحملون تأشيرات مرور أو حج أو سياحة ضمن المدة المسموح بها .

المادة ١٢ - على كل أجنبي قبل تغيير محل اقامته إبلاغ المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة الذي يقيم في منطقته بعتوانه الجديد . فإن كان انتقاله إلى مكان آخر داخل المملكة وجب عليه أيضاً أن يتقدم بنفسه خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت وصوله إلى محل اقامته الجديد باقرار إلى فرع المديرية أو مركز الشرطة المختص في البلد الذي انتقل إليه ويعفى من هذا الحكم الأجانب الذين قدموا بتأشيرة مرور أو تأشيرة سياحية .

المادة ١٣ - للمدير أو من ينيبه أن يعفي الأجنبي من شرط الحضور المنصوص عليه في المادتين السابقتين لاعتبارات خاصة أو لأعداد مشروعة يقدرها وفي هذه الحالة يحرر الاقرار كتابة على النموذج المعد لذلك ويسلم إلى المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت دخوله المملكة .

المادة ١٤ - على مديري الفنادق أو النزل أو أي محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من أرى أجنبياً أو أسكنه أو أجر له محلاً للسكنى أن يبلغوا المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة الواقع في منطقة محل سكن الأجنبي عن اسم الأجنبي وعنوانه وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلوله أو مغادرته .

المادة ١٥ - أ - على كل أجنبي خلال مدة اقامته في المملكة أن يبرز للسلطات المختصة عند الطلب جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق ، وأن يجب عما يسأل عنه من بيانات وأن يحضر عند الطلب لوزارة أو دوائرها في الميعاد الذي يحدده .

ب - على الأجنبي في حالة فقدان أو تلف جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه إبلاغ المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ فقدان أو التلف .

هكذا منتهى العمل

المادة ١٦ - أ - لا يجوز لأي من الرعايا الاردنيين أو الشركات أو الهيئات الاردنية استخدام أجنبي الا اذا كان حاصلًا على اذن اقامة في المملكة ويستثنى من ذلك الخبراء الذين يستقدمون لغايات عملية أو فنية على أن لا تزيد مدة عملهم عن ثلاثة أشهر .

ب - على كل من يستخدم أجنبياً أن يقدم الى المديرية أو فروعها أو مركز الشرطة الذي يقع عمل العمل في منطقته اقراراً على النموذج المعد لذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت التحاق الاجنبي بخدمته ، وعليه عند انتهاء خدمة الاجنبي أن يقدم اقراراً بذلك الى المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمان وأربعين ساعة من انقطاعه عن العمل .

المادة ١٧ - على الدوائر والجهات الاخرى المختصة ابلاغ المديرية بكافة الوقوعات المتعلقة بالاجانب في المملكة.

الفصل الثالث

اذن الاقامة

المادة ١٨ - على كل أجنبي يقيم أو يرغب البقاء في البلاد أن يكون حاصلًا على اذن اقامة وفق أحكام هذا القانون ، وعليه أن يغادر أراضي المملكة عند انتهاء مدة اذن الاقامة ما لم يكن قد جددّها .

المادة ١٩ - للوزير بعد استطلاع رأي المدير الحق في قبول أو رفض طلب الاجنبي اذن الاقامة أو إلغاء اذن الاقامة الممنوح له وتكليفه بمغادرة المملكة دون بيان الاسباب .

المادة ٢٠ - للمدير أن يسمح ببقاء الاجنبي في أراضي المملكة مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ويمكن تمديدّها بعد استطلاع رأي الدوائر والجهات الاخرى المختصة لثلاثة أشهر أخرى لقاء رسم قدره دينار ويشمل ذلك زوجته أو زوجاته وسائر أبنائه المدخلين في جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه .

المادة ٢١ - يقدم طلب (اذن الاقامة) مستوفياً جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون الى المديرية أو أحسن فروعها أو الى الحكام الاداريين وذلك شريطة أن تكون مدة جواز سفر الاجنبي أو وثيقة سفره سارية المفعول ويحوز تجاوز هذا الشرط بموافقة الوزير .

المادة ٢٢ - أ - مدة اذن الاقامة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالسة توفّر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - للوزير بتسليم من المدير أن يمنح اذن اقامة لمدة خمس سنوات للأجانب الذين أقاموا عشر سنوات في المملكة بصورة مشروعة .

المادة ٢٣ - رسم اذن الاقامة ستة دنانير أردنية للسنة الاولى ويجدد برسم قدره ثلاثة دنانير عن كل سنة لاحقة .

المادة ٢٤ - يجدد نماذج بطاقات الاقامة وأية بيانات أو اقرارات أخرى لغايات تطبيق هذا القانون بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير .

المادة ٢٥ - كل من يمتنع من السادة عشرة من عمره من أبناء الاجنبي وبنياته أثناء اقامته في المملكة يكلف بالحصول على اذن اقامة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٦ - يمنح الاجنبي اذن اقامة اذا اقتضت السلطات المختصة بوجاهة الاسباب التي تبرر اقامته وبشروط لمنحها أن تتوافر في الطالب أحد الاسباب التالية : -

أ - أن يكون حاصلًا على عقد بالعمل مع شركة أو محل تجاري مسجل أو مع صاحب أعمال معسوف في المملكة بشرط أن لا يزاحم الاردنيين في أعمالهم وأن يثبت ذلك بشهادة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو من الجهات المختصة .

ب - أن يكون له أثناء اقامته مورد رزق مضمون وبطرق مشروعة من الداخل أو الخارج وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية مصدقة .

ج - أن يكون قادمًا لاستثمار أمواله في مشروعات تجارية أو صناعية توافق عليها وزار الاقتصاد الوطني .

د - أن يكون ذا كفاءة علمية او مهنية لا يتوفر مثلها في المملكة ، شريطة أن يثبت ذلك بشهادات خطية رسمية من جهات معتمدة وأن توافق على ذلك السلطات الاردنية المختصة .

هـ - أن يكون موظفًا او مستخدماً في إحدى الهيئات الدبلوماسية او القنصلية في المملكة بشرط المعاملة بالمثل .

و - أن يكون عاجزاً او قاصراً ويكون عائله الوحيد مقبلاً في المملكة .

ز - أن يكون طالباً مقبولاً في المعاهد الاردنية .

المادة ٢٧ - مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة للوزير تكليف الاجنبي بتقديم كفالة مالية لتغطية اية التزامات مالية قد تترتب عليه وفرضه بعد انتهاء مدة اذن الاقامة الممنوحة له .

المادة ٢٨ - للمدير ان يجدد اذن الاقامة سنوياً وفق أحكام هذا القانون .

الفصل الرابع

الاعفاءات

المادة ٢٩ - لا تسري احكام هذا القانون على :

أ - رؤساء الدول وافراد اسرهم .

ب - اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاجنبي واسرهم الممتنعين في المملكة ، اساء اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاجنبي غير الممتنعين لدى المملكة فيتع بشانهم مبدأ المعاملة بالمثل .

ج - رجال السفن والطائرات القادمة الى المملكة الذين يحملون تذاكر بحرية او جوية من السلطات المختصة التائبين لها شريطة التأشير على هذه التذاكر من قبل موظفي الحدود في السواقي والمطارات عند دخول المملكة او مغادرتها ولا تخول هذه التأشيرات حاملها حق الاقامة الا خلال مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار .

هكذا من الأصل

د - ركاب السفن والطائرات التي ترسو وتهبط في موانئ او مطارات المملكة الذين تسمح لهم السلطات المختصة النزول او البقاء مؤقتاً ومدة بقاء السفينة في الميناء او الطائرة في المطار على ان لا تتجاوز المدة اسبوعاً .

وعلى ربابة السفن والطائرات قبل الرحيل ابلاغ موظفي الحدود عن تخلف اي راكب غادر السفينة او الطائرة وتسليمها جواز سفره ، واذا لم يكتشف امره الا بعد الرحيل وجب عليهم ان يبلغوا تلك السلطات هويته برقبيا وان يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفره من اول ميناء او مطار يصلون اليه .

هـ - رعايا الدول المجاورة لاراضي المملكة فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على اجازة خاصة تدعى اجازة الحدود في نطاق الاحكام المنصوص عنها في الاتفاقات المعقودة لهذا الشأن مع تلك الدول .

و - المعفيين بموجب اتفاقات دولية تكون المملكة طرفاً فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات .

ز - من كان في خدمة القوات المسلحة الاردنية .

ح - من يرى الوزير اصفاءه لاعتبارات خاصة بالمعاملات الدولية او الانسانية او حسن اللجوء السياسي او مراعاة لمبدأ المعاملة بالمثل .

المادة ٣٠ - يعفى من رسم الإقامة :

أ - الاجانب الذين يعملون بمرضين وممرضات في المستشفيات الحكومية .

ب - الطلاب المقبولين في المدارس والمعاهد والجامعة الاردنية .

ج - الخبراء الفنيون الذين تستقدمهم حكومة المملكة .

د - رعايا الدول العربية على اساس المعاملة بالمثل .

الفصل الخامس

الجزاءات والمخالفات

المادة ٣١ - كل من دخل المملكة خلافاً للبائتين الرابعة والخامسة من هذا القانون يلتقي القبض عليه دون مذكرة ويودع للحاكم الاداري الذي له ان يأمر بابعاده او ان يوصلي الوزير بمنحه اذناً بالإقامة او ان يحيله الى قاضي الصلح وعند ادانته من قبل المحكمة يعاقب بالسجن من شهر الى ستة اشهر او بالغرامة من عشرة دنائير الى خمسين ديناراً او بكلاً من العقوبتين .

المادة ٣٢ - للحاكم الاداري المختص بعد صدور قرار المحكمة بحق الاجنبي ان يأمر بابعاده عن المملكة او ان يرصي للوزير بمنحه اذناً للإقامة .

المادة ٣٣ - اذا نزل ملاح السفن او الطائرات او سائقو السيارات ووسائل النقل الاخرى الى المملكة اشخاصاً في غير الموانئ والمطارات ونقاط الحدود المينة او ساعدوا على دخول اشخاص لا يحملون جوازات سفر قانونية او وثائق مؤشراً عليها بالدخول يعاقبون بالسجن من شهر الى ستة

اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ولا تزيد عن الخمسين ديناراً او بكلاً من العقوبتين وللوزير او من يفوضه الحق في تكليف ملاح السفن والطائرات وسائقي السيارات ووسائل النقل الاخرى ان يعيدوا الاشخاص الذين ادخلوهم بطريقة غير مشروعة بالواسطة عنها التي دخلوا بها او على نفقتهم الخاصة الى الجهة التي قدموا منها .

المادة ٣٤ - كل اجنبي لم يتقدم بطلب تجديد اذنه اقامته خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يرغم بضعف رسم الإقامة بالإضافة الى مبلغ دينارين عن كل شهر من اشهر التجاوز .

المادة ٣٥ - كل شركة او صاحب عمل يستخدم اجنبياً لا يحمل اذناً إقامة يرغم خمسين ديناراً ولا يشمل ذلك الخبراء الذين تستقدمهم الشركات العاملة في المملكة بقصد الاستشارة الفنية على ان لا تزيد مدة اقامتهم عن ثلاثة اشهر وشريطة الحصول على موافقة مسبقة من المديرية قبل قدومهم .

المادة ٣٦ - اية مخالفة لاحكام هذا القانون لم ينص عليها بعقوبة خاصة يعاقب مرتكبها بالسجن من اسبوع الى شهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير او بكلاً من العقوبتين .

المادة ٣٧ - للوزير بتنصيب من المدير حق ابعاد الاجانب وله ان يأمر بتوقيف من تقرر ابعاده مؤقتاً حتى تتم اجراءات الابعاد ولا يسمح للاجنبي الذي سبق ابعاده بالعودة الى اراضي المملكة الا باذن خاص من الوزير .

المادة ٣٨ - للوزير الحق بمصادرة الكفالات المنصوص عنها في المادة (٢٧) اذا ارتكبت اية مخالفة لاحكامها .

المادة ٣٩ - للوزير ان يفوض كلاً او بعض اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون لاي مسن للموظفين المختصين .

المادة ٤٠ - لمجلس الوزراء اصدار أية أنظمة لغايات تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤١ - يلغى هذا القانون قانون الاجانب لسنة ١٩٢٧ وتبديلاته واي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكامه .

المادة ٤٢ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والعدل والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا حد الأصح

٩ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

تتل مقررات اللجنة القانونية وارجو من المقرر
سعادة السيد احمد الحليل التفضل الى المنصة لأجل ذلك

- ١ -

السيد المقرر

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها
القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤ بمضوء مقرر اللجنة
سعادة السيد احمد الحليل والاعضاء السادة : معالي
السيد عبد الرحمن خليفه ، معالي السيد علي الهنداوي
معالي السيد صالح المشعر ، عطوفة السيد عبدالقادر
وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق . وقد حضر
الاجتماع بناء على طلب اللجنة كسل من معالي وزير
الداخلية ومعالي وزير الثقافة والاعلام وعطوفة مدير
المطبوعات والنشر وسعادة العيين المحترم السيد
جمعة حماد .

ونظرت في مشروع قانون المطبوعات والنشر
لسنة ١٩٧٣ وبعد ان استمعت اللجنة الى اراء وبيانات
من كل من معالي وزير الداخلية ومعالي وزير الثقافة
والاعلام والى اراء ووجهة نظر العيين المحترم سعادة
السيد جمعة حماد ، وبعد مناقشة هذا القانون ودراسة
دراسة الوافية في جميع مراده . قررت اللجنة توصية
المجلس الكريم بالموافقة عليه كماورد من مجلس النواب
الموافق وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على
قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل لأخذ كلام في الموضوع ؟ تفعل

السيد العيين حماد

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

الواقع ان قانون المطبوعات والنشر يتميز بأهمية
خاصة في كثير من الأمم يعتبر هذا القانون واجهتهما
الحضارية وقانون يختص بما يسمى بالسلطة الرابعة
اعتقد ان من واجبنا ان ننظر فيه طويلا وان نتعمقه
طويلا ، لقد تابعت مع زملائي وقرأت القانون فوجدت
ان فيه من الثغرات وفيه من المواد المتناقضة ما يمكن
ان يقنع مجلسكم الكريم بأن يرده لإعادة النظر وإعادة
التنقيح ولأضرب للزملاء الكرام بعض الأمثلة ، القانون
كما جاء من الحكومة فيه في تقديري تناقضات التناقض
الأول في المادة - ٢٢ - صفحته - ٨ - يقول :
طلب الترخيص اذا رفضت الحكومة خاضع للتقاضي
يعني يمكن الذي رفض طلبه يذهب الى محكمة العدل
العدل العليا ويشككي الحكومة ، لكن اذا وضع الانسان
رأسه على الف او مائتي ألف .

السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

اذا سمحت ما هي المادة التي تشير اليها

السيد العيين حماد

المادة - ٢٢ - صفحته - ٨ - طلب الترخيص
الصفحة - ٨ - من قانون الحكومة .

طلب الترخيص خاضع للتقاضي في المادة - ٣٠ -
بعدما يؤلف الألسان ويؤسس ويقم مؤسسة يصبح
بلا . . .

السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

اذا سمحت اقرأ المادة - ٢٢ -



مكتبة
البرلمان

السيد العين حياض

المادة - ٢٣ - أنا متأسف

السيد رئيس الوزراء

الفقرة - ب - من المادة - ٢٣ -

السيد العين حماد

طلب الترخيص خاضع للتفويض في المادة (٣٠) بعدما المواطن يؤسس ويقم هذه المؤسسة يصبح - إذا قررت الحكومة اغلاق هذه المؤسسة وغرابة - فاهم كيف ! يعتبر قرارها غير خاضع للتفويض ، هذه واحدة ، في من الأشياء التي أرى أنها في قانون الحكومة متناقضة ، في المادة (٢٧) لا أذكر الفقرة ، للوزير أو من ينييه التفويض على سجلات الصحيفة مع المحافظة على سرية المعاملات ، هنا نقف عند سرية المعاملات ، المحافظة على سرية المعاملات ، بعد ، في المادة ٣٤ صفحة ١١ يقول يجب على صاحب الصحيفة أن يقدم بياناً مفصلاً بجميع حساباته ، يعني تتحول وزارة الاعلام الى نوع من ضريبة الدخل انه يجب أن يقدم جميع ... في الاول من حق الوزير لعل أن يفترض على موارد الصحيفة في أي وقت على أن تبقى اعلاناتها موارد سرية هو أو مديره انما حين تقدم بالتفصيل تصبح العملية فيها نوع من التناقض ، الواقع قانون الحكومة أنا شخصياً أركي أنه يحمل من التطوير الشيء الكثير وفيما حسداً هذا التناقض ليس في اعتراضات ، في اعتراض شكلي بسيط عن قضية المشفرة آلاف دينار مع أن الأسباب الموجبة تقول : لتطوير الصحافة ، نحن عندنا الصحافة الآن ، الصحيفة اليومية لا يقل رأسمالها عن مائة ألف دينار وبعضها أربعماية ألف دينار فهذا شكلي أعظم أنه كان يجب أن ينظر اليه حينما وضع انه لازم أن لا يقل عن عشرة آلاف دينار ، هذا في قانون الحكومة بسله الأشياء البسيطة التي في تقديرها فيها تناقض .

تأتي الى القسانون كما جاء من مجلس النواب الموقر ، مجلس النواب الموقر رفع قضية التفويض وان الترخيص يعني تخاضع للتفويض اذا طلب الانسان الترخيص لصحيفة وانما زاد عليه للوزير التوصية بمنح أو عدم منح أو سحب الرخصة وقرار الحكومة في هذا الموضوع غير خاضع للتفويض ، هذا في المادة ١٦ بعد ذلك ، هذا واضح أن الحكومة تنزع الاعطاء والاخذ بدون ابداء الأسباب ، حتى بعدها مادة تقول أنه اذا نشرت الصحيفة كذا وكذا يمكن لمجلس الوزراء ، يعني نفس المادة المنقولة من قانون الحكومة وأنا أرى كيف اذا ، يعني الانسان لا يلجج مرتين ، يعني ما دام في مادة تقول ، هذه مادة تناقض الاخرى ، التناقض الاول الموجود في سرية المعاملات موجود أيضاً في القانون الذي جاء من مجلس النواب ، في حاجات شكلية ولكنها أساسية لا يجوز لنا نحن أن نمر دون أن ننظر لها في القانون الذي جاء من مجلس النواب يفرض انه على الصحيفة اليومية أن تكون في ثماني صفحات وعلى الصحيفة الموقوفة أن تكون في ستة عشر صفحة ، هذا قانون ، أنت لم تقل مامقياس الصفحة ، في صفحة فول سكاب ، في صفحة مازمة ، في صفحة كذا ، لم تقس الصفحة ، وغير مبن لصالح التهم كما يقال ، مثلاً في مصر لما اجتاحتها مسألة الورق وقفت وصارت تصدر بها في صفحات وبعضها ستة ، عندما اجتاحت الورق . نحن لا نريد أن نغير القانون عندما نكون بحاجة وكما جاء بقانون الحكومة احتياط لهذه القضية وقال للوزير مع التقابة أن يقرروا . مثل هذه الأشياء وليس قانوناً مادة معينة .

هذا أياً الزملاء تقيدوا ضافي للصحافة المقر وض أن تكون البساطة الرابعة ، في نهاية هذا القانون ما يحظر نشره والمنوع لبشره ، وبما الى ذلك أشياء

السيد الرئيس

الكلمة الآن للسيد وحفي ميرزا .

السيد العين ميرزا

دولة الرئيس . حضرات الأعضاء

مشروع قانون الصحافة كذا ورد من مجلس النواب تنص المادة ٢٣ منه ، يلي :

أ - اذا نشرت المطبوعة الصحيفة ما يهدد الكيان الوطني أو تعرض سلامة الوطن لخطر أو يعتبر ماساً بالمصداقية العامة أو بالأسس الدستورية للمملكة فللمجلس الوزراء أن يقرر بناء على تنسيب الوزير الغاء أو تعطيل المطبوعة .

مبينة واضحة وفيه قيود اضافية أيضاً ، موجود قانون التصالح اذا واحد شد ويمكن أيضاً أن الحكومة تحاسبه من خلال هذا القانون .

نحن في هذا البلد أياً الاخوان لا نشكو ، نحن من ربع قرن والمجور قائم على هذا البلد - الهجوم الاعلامي - عشرين اذاعة تشتم بنا ، الاردن باقي ولن يتأثر إطلاقاً ، الاردن يتأثر من الأرضية ومن الفساد الذي يستشري عادة في غياب الرقابة الصحفية الصحفية ، أنا اقترح على مجلسكم الكريم رد هذا القانون الى مجلس النواب لاعادة النظر فيه ومراجعة هذه المواد التي أشرت اليها وشكراً .



هكذا في اليوم

ب - قرار مجلس الوزراء قطعي وغير خاضع لاطعن أمام أية جهة .

مضمون هذه المسادة استثنائية ولا ينطبق في البلدان الديمقراطية وأكثر بكثير من حاجة الحكومة لمعالجة واقع الصحافة في الاردن .

فالصحافة عندنا تنقسم الى قسمين الصحف اليومية وهي ثلاثة جريدة الرأي وتلكها الحكومة ومديرها يعين من قبل الحكومة شأنه شأن أي موظف ينقل من دائرة إلى أخرى . وجريدة الدستور يديرها ويشرف عليها زميلنا الأستاذ جمعة حماد وهو من الأشخاص الذين يقودون المسؤولية ، وجريدة الاردن من الصحف القديمة في هذا البلد .

أما الصحف الاسبوعية فهي محدودة الاصدار والقرءاء ممتد أيضاً من قبل أشخاص لم يعرف عنهم الاكل ما يتفق مع مصالحة الوطن .

فصحافة هذه هي واقعا لا تحتاج الى مضمون المادة ٢٣ من هذا القانون وأبلغ ما في هذا القانون أن قرار مجلس الوزراء قطعي وغير قابل للظعن أمام أية محكمة والقصد من هذه العبارة تقليص سلطة وصلاحيات محكمة العدل .

والحكماء جزاءهم ورئيسي من سياننا الدستورية ولا يصنع معها كانت الأسباب للواقعة على مثل هذا الرأي والاتجاه كما هو ليس من صلاحياتنا الدستورية ان نتدخل في شؤون سلطة نصبر على عتيا في الدستور والمادة في صيغتها تحد من نشاط أجهزة الصحافة وتقلص مؤسستها ولشباطها ولا تشجع على تطورهما بل تجعل هذه الأجهزة ومسا تلك أداة طيعة تحت تصرف الميج الذي لا يظعن في قراره .

ولهذا فالسلطة التشريعية لا يجوز لها أن تعترف بعدالة مرجع غير القضاء فإذا أقرت خسلاف ذلك فتكون السلطة التشريعية قد نفت أسباب وجودها وبقاءها .

وبما ان الصلاحيات الواردة في هذه المسادة تخالف أحكام الدستور من عدة نواحي فاني أقترح برد هذا القانون واعادته الى مجلس النواب لاعادة صياغته .

أما التخوف والتحسب عندما تتعرض سلامة الدولة وكيانها الى خطر كما ورد في المادة المذكورة . فن تشريعنا لم يغفل هذه الناحية . وقد اعطى الدولة صلاحيات واسعة جداً (بموجب قانون الدفاع والاجراءات والصلاحيات الواردة فيه تكفل بمنع جميع التخوفات المحتملة لأي جزء من اجزاء الدولة وتضمن الامن لجميع قطاعاتها) .

والعبرة في تطبيق القوانين . واليكم بعض نصوص قانون الدفاع فيما يتعلق بالصحافة فقط .

يعطي قانون الدفاع للدولة الحق في اصدار الانظمة لضمان الامن العام والدفاع عن الاردن . ويجوز ان تنص هذه الانظمة على احكام منها حول مراقبة النشر ات والصحف بما في ذلك اجهزة الراديو والاشرف عليها وممنها والقبض على الاشخاص الذين تعتبر افعالهم مضرّة بسلامة الدولة . وتوقيفهم وتقيهم ومنع دخولهم وابعادهم وهذه الصلاحيات الواجبة تحقق نفس الغرض المقصود من المادة المذكورة فلا داعي الى تكرار النصوص المشابهة في القوانين .

ولهذا فاني اكرر رد القانون الى مجلس النواب لاعادة صياغته .

السيد الرئيس :

الكلمة الآن لمعالي السيد علي المنداوي

السيد العين المنداوي :

دولة ورئيس مجلس الاعيان الموقر

ان مناقشتنا مشروع قانون المطبوعات والنشر تقودنا لبحث ومناقشة موضوعين هامين ، هما (حرية الصحافة) و (حق النقاضي) وسأترك بهذه المناقشة على ضوء الدستور نصاً وروحاً مبتدئاً بالحقائق التالية :

أولاً : - اني أرجو ان يدرك الجميع وبخاصة الصحافة والعاملون فيها ان حرية الصحافة لا يقتصر أثرها على الفرد الذي يتمتع بها ، بل ان هذا الأثر يتردد الى غيره من الافراد وإلى المجتمع ذاته ، لذلك فإن الدستور لم يطلق هذه الحرية بل انه جعل جانب التنظيم

فيها أمراً مباحاً على ان يكون هذا التنظيم بقانون ، ذلك لأن الحريات العامة وحرية الصحافة واحدة منها ، لا يجوز تنظيمها الا عن طريق قانون ولكن وبالمقت ذاته وبالصورة ذاتها أرجو أيضاً أن يدرك الجميع أن تنظيم حرية الصحافة بقانون ليس معناه إلغاء حرية الصحافة بهذا القانون ، كما حدث مع الأسف في مشروع قانون المطبوعات والنشر موضوع المناقشة الأمر الذي ليس له مثيل أبداً في الدول التي نأملنا في أنظمتها الدستورية الديمقراطية .

ثانياً : - ان النظرية العلمية القانونية المسلم بها تقول انما أنشاء وقرره وكفله الدستور وهو القانون الأعلى - لا يجوز ان يبدله القانون وهو الاداة الأدنى ثالثاً : - ان دستورنا كفّل حرية الصحافة وكفّل حق النقاضي بالفصلين الثاني والسادس من التوازي من فصوله .



مجلس الاعيان

رابعاً : - ولكن بالرغم من هذه الحقائق فإن مشروع قانون المطبوعات والنشر موضوع المناقشة قد هلل فعلاً حرية الصحافة وهدر حقها بالتقاضي عندما نص بالفقرة (ب) من المادة (١٦) والفقرة (ب) من المادة (٢٣) منه على أن (قرار مجلس الوزراء قطعي وغير خاضع للطعن أمام أية جهة كانت)

وذلك فيما يتعلق بسحب أو إلغاء رخصة المطبوعة أو تعطيل المطبوعة ، الأمر الذي جعل مشروع هذا القانون غير دستوري من الناحية القانونية ، لأنه بدلاً من أن ينظم الصحافة والطباعة كما يقتضيه الدستور فإنه ألغى حرية الصحافة وصادر حقها بالتقاضي ، فضلاً عما يلحقه بحالة إقراره من الاضرار الفادحة بالمؤسسات الصحفية - كالمؤسسات الاقتصادية وبأستثماراتها وزرؤوس أموالها وطاقاتها المادية والأدبية ومن تدمير سبل العيش والحياة للكرامة لأصحابها والعاملين فيها بحجرة قلم من مجلس الوزراء لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها كما يدعون .

سادساً : - حق التقاضي والدستور - بالرجوع لاحكام الدستور يتبين ان الحق التقاضي فيه اصليين دستوريين .

١ - ما نصت عليه المادة (١٠٠) وهو تعين انواع الاحكام واختصاصاتها بقانون خاص

٢ - ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة (١٠١) وهو (الاحكام مفتوحة للجميع الخ) اما الاصل الاول فهو يميز للسلطة التشريعية ان تعين اختصاصات الاحكام بقانون خاص بها (قانون تشكيل الاحكام النظامية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته) وما سيطر عليه من تعديلاته وليس حسبما نص الدستور بتعيين هذه الاختصاصات اختصاصات الاحكام وتحديد دائرتها بالتوسيع او التضييق بالقوانين العادية الاخرى فاذا فعلت ذلك كما حدث في هذا المشروع بكونه التشريع غير دستوري لانه يخالف نصاً دستورياً قائماً ومخرج على روحه ومقتضاه .

خامساً : - (حرية الصحافة والدستور) ان حرية الرأي وحرية الصحافة كفلهما دستورنا - كما هو معروف اذ نصت الفقرة الاولى من المادة (١٥) منه على ما يلي :

(تكفل الدولة حرية الرأي ولكن اذني أن يعرب بحرية من رايه بالقول والكتابة والتصوير بسائر وسائل التعبير الخ) ونصت الفقرة الثانية فيها على ان (الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون) وبالحرج احكام هذه المادة يتبين : -

ان حرية الصحافة اشهاها وقررها وكفلها الدستور على ان يكون دور القانون هنا هو فقط تنظيم هذه الحرية ، لا ان يكون وسيلة لانها كما

تاسماً : - لقد حان الوقت ايها المجلس الكريم للقضاء على ظاهرة اصدار التشريعات التي تغلق سبل الطعن القضائي في وجوده الناس - كهذا المشروع موضوع المناقشة - ولادراك ان هذه التشريعات غير دستورية من الناحية القانونية وضارة لأنها تنري بالخروج على القانون امتداداً الى عدم وجود رقابة قضائية . ولعدم التخوف من رقابة القضاء لأنها اي رقابة قضاء في جميع حالاتها ، راقية لسلامة تطبيق القوانين دون التصدي لخلاف ذلك كالتدخل بأعمال الادارة ، ولأن القضاء اثبت وثبت دوماً انه يقدر ظروف الادارة في ذات الوقت الذي يعمل فيه على حماية الحريات الفردية وبالتالي لان تدرك جميع السلطات في الدولة ان واجبا هو العمل على سيادة حكم القانون .

سادتي : هذا رأي من الناحيتين القانونية والدستورية بمشروع قانون المطبوعات والنشر موضوع المناقشة ، وقد حاولت جاهداً وما أمكن ان اعرضه بأسلوب علمي موضوعي ، وارجو اذا كان هناك رأي يخالف هذا الرأي او يقضه او يدحضه ان يعرض نفس الأسلوب .

وبعد ايها السادة اني اري ان واجباتنا الوطنية والدستورية - كواطينين وكاعضاء في هذه الدولة البرلمانية الكريمة - توجب علينا ان نفتح ونحقق لجميع مؤسساتنا والصحافة واحدة منها ان نحيا ونعمل وتنطور وتزدهر في مجتمع الحرية والطمأنينة والعدالة والحياة الافضل وان نذكر ان الصحافة وهي عين الرأي العام التي لا تنام هي السند القرمي الراعي للسلطة التشريعية في ممارسة هذه السلطة واجباتنا الدستورية

وأما الاصل الثاني ، فالتقصود به عدم حرمان الناس كافة من الالتجاء الى القضاء للانتصاف ، ويتبين عليه وعلى الاصل الاول الدستوريين انه لا يجوز من الناحية الدستورية مصادرة حق التقاضي لدى محكمة العدل العليا ، اذ تكون مثل هذه المصادرة تعطيل لوظيفة محكمة انشأها وقررها الدستور لممارسة وظيفتها في اداء العدالة مستقلة عن السلطات الاخرى لان وهنا اكرر - ما انشأه وقرره وكفله الدستور لا يجوز ان يهدره القانون .

سابعاً : - ان السلطة القضائية هي سلطة أصلية وعلى قدم المساواة مع السلطين الآخرين ، ومن ثم فانها لا تستمد وجودها وكيانها من السلطين الآخرين ، وبما انها لم تكن منحة من المشرع للسلطة القضائية ليست منحة من المشرع فانه لا يمكنه الغاءها كلياً او جزئياً ، اما تنظيمها وهو ككل تنظيم يملكه المشرع يجب ان يكون الغرض منه تمكين المواطنين من ممارسة حرياتهم وعليه فان المشرع يملك تنظيم السلطة القضائية بشرط ان يكون هدفه التنظيم لا الالغاء .

ثامناً : - ان الدساتير التي تنص على ان التضامن الاجتماعي اساس للمجتمع وعلى الزام الدولة بكفالة الحرية والامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين كما هو الشأن بدستورنا - لا يستلزم معها صدور تشريعات - كهذا التشريع موضوع المناقشة - تحرم طوائف معينة من المواطنين من حق التقاضي بكافة صوره . فكل تلك القوانين ابعاد ما تكون عن التضامن الاجتماعي وعين الامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص .

هكذا في الأصل

بالرقابة على مجريات الأمور وذلك بما لها أي الصحافة من الامكانيات والطاقت والخبرات والاطلاعات العقل التي تضعها كلها في سبيل الصالح العام وفي جميع المجالات بلا مردود. وبقينا أنه لو لم يكن للصحافة إلا هذا الدور لكانت حرية لا باعطاها الحرية الحقيقية بها فحسب بل بمساندتها وهما أجزاها بما يكفل لها تحقيق رسالتها الجليلة على أكل الوجوه ولا يتحقق ذلك إلا بالسياسة الواحية الحكيمة المتمثلة بالتشاريع العادلة الواقعية البناء، لا بالتشاريع التي لحمتها التخوف والتوهم والقلق وسداها سوء الظن وعدم الثقة.

واخيرا ايها المجلس الكريم فاني انتز هذه المناسبة واريد ان اقول لصحافتنا وارجالها انهم - وهم سلفه هذه الحرية - كانوا وما يزالون اول من القى حرية الصحافة وحرية القول والرأي والتعبير بأهم واشرف مجالاتها وميادينها وبصورة لم يحدث لها مثل بصحافة البلاد ذات الانظمة البرلمانية الديمقراطية وذلك بعدم قيامها بتغطية انباء البرلمان ومناقشاته وأنشطاته وأعماله او بتغطيتها تغطية ناقصة مبتورة، منهزوزة ومختصرة ومختزلة اختصارا واختزالا مشوشا ومعبيا - وكانت من قبيل ربع المتب فقط - واقرب واقرب برهان على ذلك عندما امتنعت صحافتنا عن تغطية جلسات مجلس الأمة السابقة حول قضايا المومنين والبنكر وخلافه الاسماز وأرتقاس تكاليف المعيشة وقضايا اخرى هامة حارمة بذلك المواطنين من معرفة ما دار في هذه الجلسات من مناقشات حول الامور التي تمسهم وتشغل بالهم لارتباطها المباشر بأمور حياتهم ومعاشهم وشؤونهم العائلية، الأمر الذي أدى لأن يكون الغالب الوحيد عن هذه الأمور هو رأي العام الذي يفترض ان تكون الصحافة حرة آية النطق المصنوعة التي تنقل إليه بكل دقة وأمانة كل ما تراه وتبصره من محالة وتعلق عليه

فتؤيده او تنقده وتبين للزايا والعيوب وتصف العلاج وتوجه النضال وتشجع المحسن وتقرّب المسيء على يده، وهذا مع الاسف ما لم تفعله صحافتنا مع العلم انه لا شيء يمنعها من ذلك، وان - تكون في هذا المضمار بمستوى زميلاتها في البلاد الاخرى ذات الانظمة المماثلة مع نظامنا كالبنان والكويت مثلا، حيث تغطي صحافتهم كما يعرف الجميع انباء البرلمانات عندهم ادق واشمل واصدق واروع تغطية.

اني لا اقول ما قلته تجنبا ولكن اقوله عشا واملا وتذكيرا بانه آن لصحافتنا ورجالها ان يدركوا ان الحرية هي قبل كل شيء طبع لا تطبع وان القوانين لا تمنعها وانما الذي يصنع الحرية وقوانينها ويصنع اغتصامات الحرية الاحرار وعلى رأس قائلتهم اصحاب الاعلام الحرة وبالتالي لأن تدرك صحافتنا ورجالها ان ان تكون سلطة رابعة بحق وحقيق لا جزءا من سلطة اخرى.

سادتي .. اني اختتم كلمتي بسان اقترح على مجلسكم الموقر حذف الفقرة (ب) من المادة (١٦) والفقرة (ب) من المادة (٢٣) من هذا المشروع كما ورد من مجلس النواب الكريم - ونصهما (قرار مجلس الوزراء قطعي وغير خاضع للطعن امام اية جهة كانت المتعلقة بتسحب او الغاء رخصة المطبوعة او تعطيل المطبوعة لتبقى قرارات مجلس الوزراء بهنلما انحصار غير محصنة وخاضعة للطعن لكل من يريد الانتصاف امام القضاء وشكرا.

١٩٧٣/٥/١٤

السيد الرئيس

الكلمة لعالي السيد انطون عطا الله

السيد العين انطون عطا الله

كلمتي كلمة قصيرة جداً لا ارجب ان اطيل ولا ارجب ان اردد الاسباب التي ذكرها زملائي الثلاثة الكرام سوى القول اني اشاركهم الرأي ان الصحافة يجب ان يكون لها الحق ان تلجى الى المحاكم لتسعى وراء انصافها والعدل اذا قرر مجلس الوزراء وقف او تعطيل اي جريدة او اي صحيفة يجب ان يبقى حق هذه الصحف ان تلجى الى المحاكم التي مفروض فيها ان تؤدي العدا والمفروض فيها بموجب دستور البلاد ان تكون هي الاداة التي تؤدي العدالة بالنسبة سواء كان ذلك للأفراد او بالنسبة الى السلطة التنفيذية او ان اضيف الى ذلك انه في جميع البلاد التي تنبها سواء في الغرب او حتى في البلدان العربية والبلدان الشرقية في الهند في باكستان واليابان وهذه

البلاد كلها عندما توضع القوانين من قبل السلطات التشريعية توضع بصورة تفسير بصورة لا تخالف احكام الدستور وهناك حالس بالطلع القوانين الموضوع للاحوال العادية احوال السلم احوال انعدام الطوارئ والكوارث هذه القوانين المستدعة التي توضع لتنفذ في الاحوال العادية لا تتضمن مثل هذه الاحكام قطعياً حرية الصحافة مفسومة فيها تماماً، هناك بالطبع ظروف استثنائية هناك طوارئ هناك كوارث قد تستدعي احيانا تطبيق قوانين شاذة تشد عن المعتاد في هذه الظروف تشد عن القوانين العادية القوانين الموضوع مع جهة القوانين عندئذ تلجى الى القوانين التي تطبق في زمن الطوارئ في زمن الاخطار في زمن الكوارث عندئذ هنا قانون خاص في مثل هذه الاحوال وهو قانون الدفاع بقانون الدفاع يزداد السلطة التنفيذية وفي حالة



هكذا في النص

الأخطار التي يحيط بالبلد موجود قائم الآن بسبب حالة الحرب الموجودة بسبب الحالة الموجودة فيها الشرق الأوسط ولا شيء يمنع ان يستعيدوا من النصوص الموجودة بقانون الدفاع ويستعمل هذا في الظروف التي تقتضي ذلك ولذلك السلطة التنفيذية لها كل السلطات التي تريدها او تحتاجها في بعض الأحيان بمقتضى قانون الدفاع ولكن ان نلجى الى قانون عادي من قوانين البلاد المفروض ان يسري في أيام السلم و أيام الأحوال الاعتيادية هذا شلوك يعني هذا بسرعة حرية وذلك ارجب ان أقول باختصار الى السيد زملاتي بعدم حرمان الصحف من اللجوء الى المحاكم النظامية لتراجعها اذا رأيت ان حيفاً وقع عليها بسبب قرار من السلطة التنفيذية .

دولة السيد الرئيس

هذه كلمة قصيرة فماذا لو كانت طويلة ؟
يا أيهاون بك . تفضل يا دولة الرئيس :
السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع .

لا اختلف ابداً مع الذي قاله أصحاب المآلي والمبادئ الزملاء الاعيان في مناقشتهم هذا الموضوع الهام نحن نؤمن بربانة الصحافة ونؤمن بحرية الصحافة ونؤمن بقضية الحرف والكلمة لكن الذي نخشاه وقد وقع خلال مسيرة الطويلة ان امتثنا بصدق مسا تسمع ونكذب ما ترى وأن الصحافة في بلدان كثيرة قد اجمت وقد ظاهرت في الكارثة ولا تزال تساهم صراح مناه وان أقول لخالتي العين وصفي ميرزا يسا ضيقاً ما كنت محزوناً وكان وزير الداخلية وهو يستعمل هذا القانون من سنة ٥٤ بقناعة وإيمان واقرب ما كان يسمي به واقرب لخالتي العين على بك الهنداوي الذي قرأ وطن للمصلين ولم يقرأ ما بعدها لان المادة (١٥) من الدستور تكفل حرية الرأي ولكنها عندما يتعرض

للصحافة تقول ضمن حقوق القانون ونحن نقدم قانون لا نقدم شيء ضد الدستور . الدستور اباح لنا ان نقدم قانون يتعلق بالصحافة وكان يعلم ان القانون سينطوي على احكام ربما فيها تقييد ولكنه لم يكن ضمن احكام الدستور كان ضمن احكام القانون من هنا اعتقد عندما يتقدم اي اردني بطلب نشر صحيفة او نشرة من حقه ان يلجأ اذا منعت الحكومة لماذا ؟ لأننا وضعنا شروط لصدر هذه الصحيفة او هذه النشرة شروط علمية وشروط مالية وشروط بالكفاءة وشروط بالملاءة فإذا اقتشت ووجد انها صبح مبروك عليه وليأخذ هذه الرخصة لكن عندما تصدر الصحيفة ونمشي شوطاً او الصحيفة وتبدأ ولابد لها من رقابة واعتقادي ان هناك احكام كثيرة تحول دون الرجوع في قضايا مماثلة لها حساسيتها وخطورتها الامنية على البلد من ان ترجع الى محكمة العدل لا تريد ان تدخل القضاء في دوامة كلمة هكذا قصد المشرع هكذا ما قصد هكذا يريد هكذا لا يريد هكذا نوى المشرع هكذا نوى المشرع ، لا تريد هنا نحن نريد ان نكون واضحين نريد ان يكون هدف البلد ورسالة البلد ومصلحة البلد وانتم تعلمون كم من صحيفة خدمت اسرائيل كثيراً ، كلمة يقولها يعني العلم الاسرائيلي على الصخرة ابندر معى ابعاد هذه الكلمة ؟ فارجو ان يفي الاخوان ان مجلس الوزراء عندما يرى الصحيفة اشعلت اؤكد لكم عشرات المرات ، تعال يا رئيس التحرير تعال يا صاحب الجريدة ، يا اخي هذا لا يخدم البلد لا يسا سيدي يخدم البلد يجوز اخذ بهمس له ويصدق هذا الجنس ونكذب كل الحقائق التي تمس امن البلد من هنا اعتقدوا لا نحن ان نؤم ثانياً القانون لا يوضع لأشخاص اذا كان جمعة بك خباء اليوم يشرف على الدستور غداً يأتيي احمد الفوري ثانياً أرجو ولو ان الاعتاد على ما قوله الصحافة لا يسير البرلمان ويسير الاعيان



هكذا لا يسا

ويسير الحكومة، لكن لو استعمل الزملاء خلال الثلاث أشهر الماضية كم كتب الرأي؟ وكم كتبت الدستور وكم كتبت صحافتنا؟ توجه الحكومة وتقدم الحكومة وترحب بهذا النقد وتعتبره جزءاً من مسؤوليتها في تسير البلاد وحفظ الأمانة وحفظها وحفظ أمن البلد واستقراره وقانونه ودستوره من هذه الزاوية اعتقد للماليات تختلف عن الواقع نحن في معركة بكل معنى الكلمة لذلك نريد الصحافة ان تكون مسؤوليتها مثل مسؤولية اي مواطن في هذا البلد لا نريد ان تعطىها ماليس لها ولا ان نأخذ ماليس لها أيضاً من هذه الزاوية اعتقد ان المشروع الذي وافقت عليه اللجنة القانونية كما ورد من النواب مشروع يفي بالحاجة والغرض اما قول الاخ جمعه بك ان هناك تناقض لماذا للجهة الاولى يلجى مولدا للجهة الثانية لا يلجى بالمرأة الاولى يلجى لأنه لم نرى بعد خير من شر ولكن عندما تتورع الامور، اعتقادي هنا دخل معنى أمن الدولة وسلامتها ومعنى المسيرة ولذلك وانطلاقاً من نظم هذه سائراً وابونا ناصر كان يباركه وزيراً ومسؤولاً ولا يزال وينفذه وارجو ان اوضح بأننا خسرنا مثل حرمكم على رضى الصحافة علينا ولكن والله ليس فيما يحكم البلد، نحن في الشيء الذي يمس البلد لا نريد الارضى الله ورضى كل مواطن لا ارضى بهذه الجهة او عتب هذه الجهة او عدم عتبها لارجو ان يقبل كما جاء من مجلس النواب وكما اقرته اللجنة ونعهد بكلمة شرف ايضاً كما حصل معنا بالأرقام ان الحكومة ليست غزلاً لتأتي لتبطل الصحافة ونحرمها من حقوقها وتسد الحيطان في وجهها بمنعها من ان تذهب هنا وهناك لا نحن نتحاور مع الصحافة وكل يوم نتقي مع الصحافة ونلصق حرية الصحافة ورسالة الصحافة ونؤمن بها نصلاً وروحاً لكن من خلال تجربتنا ومن خلال حرمنا على نعلم الوقوع فيها بمن أمننا وسلامتنا نعتقد ان

هذا خير ضابط لنا والصحافة وهو مجرد تعبير عن تخليد دائم اياكم ان تقربوا على قرص العاقل المجنون واشكركم.

السيد احمد الخليل

أنا اريد فقط ان اقول لدولة الرئيس من اجل اخواني ليسمعوني في اللجنة القانونية عندما رجونا وزير الاعلام ان يأتي الى اللجنة القانونية ووضعنا هذه الامور امامه فعلا افاد ان الدليل القاطع على ان الحكومة تولي الاهتمام الكبير لحرية الصحافة هو وضع هذا القانون الحديث وقال ارجو من الاخوان ان يسمحو ويدلوني على حادثة واحدة اساء مجلس الوزراء فيها لأن القانون وضع لمنع والافاء بتسيب من الوزير لجميع مجلس الوزراء ومن وجهة قانونية وانا كحام مع الاتفاق مع عبدالرحمن باشا نقول ان المادة (٣٣) اذا نشرت المطبوعة الصحيفة ما يهدد الكيان الوطني او يعرض سلامة الدولة للخطر او يعتبر ماساً بالمصلحة العامة او بالأسس الدستورية لمجلس الوزراء ان يقرر بناء على تنسيب الوزير اغلاق الصحيفة هذا القرار لا يخضع لكن بقية القرارات التي فيها التنصت او المصلحة الشخصية او السقط يجوز ان يعرض على محكمة العدل العليا لذلك انا مع موافقتي على حرية الصحافة وعلى احترامها وهذا ما تقوله الحكومة في هذا القانون وما تفضل به العين المحترم معالي الظنون بك ومعالي الاخ على بك الهنداوي والزميل جمعه حياذ اقول ان هذا القانون لا يوجد فيه كما اشار الزميل الكريم الى هذه القرصة هي المادة (٢٣).

السيد حياذ

كما نجأت من الحكومة.

السيد احمد الخليل

نعم ياسيدي، نعم ياسيدي، اقول ان المادة (٢٣) ضيقة جداً هي في حالات الأمن ومن الذي يقرر حالة الأمن وتعرض البلد للخطر الا مجلس الوزراء ولذلك انا اقول ان ما جاءت به اللجنة وما تفضل به الرئيس.

السيد الهنداوي

كما جاء من الحكومة كويس.

السيد حياذ

دولة الرئيس اذا سمحت لي دولة الرئيس ياسيدي لم يرد على تناقض موجود على السرية وغير السرية هذه واحدة اذا سمحت لي الشيء الثاني في الصفحات (٨)، (١٦) مثلاً نحن لا نلتصق القوانين سلق ولا يجوز من هذا المجلس الكريم ان تخرج قوانين مسلوقة قانون الحكومة يراعي اكثر من القانون كسا جاء من مجلس النواب موضوع للجنة كهيئة اكثر مما جاء ككاداة ولذلك اذا كان فيه اساس يعوزه النظر اليه والمواقفة عليه من القانون كما جاء من عند الحكومة مجلس النواب جاء ياسيدي في المادة (١٦) تقول الوزير انه يسحب ويمنع ويعطي كما يشاء بدون الرجوع لأسباب حتى اذا لماذا تأتي بالمادة (٢٣) التي تقول اذا تعرضت للأمن الوطني هذا فيه نوع من التناقض من اجل هذا انا اطالب برد القانون فقط على الأقل للتضييق على اساس ان يكون القانون كما جاء من الحكومة فعلاً متطوراً ومراعياً التطور السلي خصل في الصحافة اكثر مما جاء من عند مجلس النواب.

السيد العين خليفه

اقترح طرح قرار اللجنة على التصويت.

السيد الرئيس

لماذا العجلة؟

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

الحال الذي عليه.

السيد الرئيس

يظهر ان القانون الذي جاء كمشروع من الحكومة يرضى الجهتين. السيد العين الهنداوي نعم.

السيد الرئيس

او لمجلس الاعيان يرضى هذا القانون تماماً ولا ادري من الذي كان ملكاً اكثر من الملك في مجلس النواب، ولذلك اطرح القانون المشروع الذي ورد من مجلس النواب على التصويت.

السيد العين ميسرزا

ياسيدي قرار اللجنة، قرار اللجنة.

السيد الرئيس

قرار اللجنة متناقض، قرار اللجنة.

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

من يخالف قرار اللجنة.

السيد العين الهنداوي

لا، لا، دولة الباشا.

السيد العين حياذ

تخيلتم عن قانون الحكومة.

السيد العين الهنداوي

ما دام طرحته على التصويت ارجو تطبيق المادة التاسعة والخمسين من النظام.

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

ليس قرار اللجنة، من يخالف قرار اللجنة.

السيد العين الهنداوي

لا، هذه بداية ارجو تركها، من الذي يخالف يوجد نظام داخلي يجري التصويت بموجبه، ما قرأ لك المادة، اما ليس نحن نخالف، والعقول له الحق ان يذهب الى النظام.

هذا هو القرار

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

النتيجة واحدة .

السيد العين الهنداوي

لا ليس النتيجة واحدة ، المادة ٥٩ تقول يجب على كل الحضور وجوب لا يجوز ان يبقى ساكنا ، كل واحد منا يجب ان يبدى رأيه يجب على كل عضو ان يبدى رأيه في كل موضوع يعرض لاختد الرأي ولا يجوز الامتناع عن اعطاء الرأي الالاسباب ... الذي يمنع يجب ان يقول لماذا امتنع ولذلك كل واحد منا يجب ان يقول : موافق او مخالف ، ولكن ليس من لا يوافق .

السيد العين ميرزا

قرار اللجنة ، كل مرة نصوت على قرار اللجنة.

السيد العين الهنداوي

هكذا يجب ان يمضي التصويت .

السيد الرئيسي

الكل موافق ؟ المعارض يرفع يده ، عدد « أصوات »

السيد نائب رئيس الوزراء

طلب طفلي ...

السيد الرئيسي

الأكثريه موافقة

السيد العين حياض

لا ياسيدي ، قانون الحكومة الحكومة بطلت

حده هذا ...

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

الحكومة من سنة ١٩٥٤ حتى الى حياضه

الحكومة ...

السيد الرئيس

خلص ، هل تبقى ولغير .

السيد العين الهنداوي

يا باشا ، قرار اللجنة .

السيد الرئيس

هل لك تعليق ؟؟ الآن من يؤيد قرار اللجنة

يرفع يده .

السيد الامين المسام

اثناء عشر .

السيد العين الخليل

للمعارضون حلوهم وخلصنا

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

خلص انتهى .

السيد الرئيس

هل في غلط في التعداد ؟ في غلط ؟

السيد العين المدوان

يا سيدي الموافقين (١٢) والمعارضين (٨)

لم يبقى مجال للنقاش .

السيد الرئيسي

الموجود (٢١) النصاب (٢١) وقيل ان

الموافقين (١٢) ومع ذلك نعيد العد برفع الايدي ،

الذي يؤيد .

« أصوات »

السيد الرئيسي

اذن اعلن ان المجلس قد وافق على هذا المشروع

بالأكثريه المطلقة ،

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه

وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون المطبوعات والنشر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٣) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المحددة لها فيها على الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة المملكة الاردنية الهاشمية

الوزارة وزارة الثقافة والاعلام

الوزير وزير الثقافة والاعلام

المدير مدير عام دائرة المطبوعات والنشر

المطبوعة كل وسيلة نشر دونت فيها الكلمات او الاشكال بالحروف او الصور والرسوم

المطبوعة الصحفية مختلف انواع المطبوعات الدورية والموقرة على النحو الوارد في هذا القانون .

المطبوعة الدورية تشمل المطبوعتين التاليتين :

(١) النشرة السياسية التي تصدر يوميا بصورة مستمرة وباسم معين وباجزاء

متابعة .

وتكون معدة لتوزيع على الجمهور (الصحيفة اليومية) .

(٢) نشرة وكالة الانباء المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالانخبار والمقالات

او الصور او الرسوم .

للمطبوعة الموقرة النشرة التي تصدر مرة في الاسبوع او في فائدة اطول وتشمل (الصحف

والجلات الاسبوعية والشهرية والفصلية) سواء اكانت سياسية ام لا .

مهنة اصحاب المطبوعات الصحفية .

كل من اتخذ الصحافة مهنة او مورد رزق وفقا لاحكام هذا القانون .

كل جهاز اخذ لانتاج المطبوعات على مختلف انواعها واشكالها ، ولا يقع ضمن

هذا التعريف .

اجهزة التصوير الشمسي والآلات الكاتبة العادية والآلات النسخ (الدايكتيتر)

واجهزة سحب النسخ عن الوثائق .

مكتبة جامعة الزيتونة

المكتبة لكل مؤسسة تتولى بيع أو توزيع المطبوعات والمؤلفات في مكان معين .
دار النشر كل مؤسسة تتولى اعداد المطبوعات واخراجها والانتاج بها
دار التوزيع كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات أو بيعها بواسطة المكتبات والباعة .

المادة ٣ - يشمل العمل الصحفي كلا من :-

أ (المرخص باصدار المطبوعة الصحفية .

ب (محررها المسؤول .

ج (مدير ادارتها .

د (من يعمل في تحريرها أو تصحيح مادتها .

هـ (من يمدد بالانتاج والترجمات والتحققات وسائر المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم .

و (المراسلين الاردنيين أو كالات الانباء والصحف الاجنبية .

المادة ٤ - لا تعتبر مطبوعة صحفية النشرة الرسمية أو المدرسية أو المهنية الاختصاصية - غير مهنة الصحافة أو التي تصدرها الاندية المرخصة لغايات اطلاع أعضائها .

المادة ٥ - يشترط في الصحفي ان يكون :-

أ (اردنيا قد اكمل الثالثة والعشرين من عمره .

ب (مقيما في المملكة .

ج (حائزا على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية أو ما يعادلها .

د (مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفي سنتين متتاليتين أو ان يكون حائزا على

شهادة جامعية في الصحافة .

اما حاملوا الشهادات الجامعية الاخرى فيشترط ان يمارسهم للعمل الصحفي مدة سنة واحدة .

هـ (غير متزوج او غيبوبة بحالة بالشرف .

و (غير مستخدم لدى دولة اجنبية .

ز (متمتع بحقوقه المدنية والسياسية .

ح (ان يعهد بممارسة المهنة الصحفية بممارسة فعلية دورية مهنة .

المادة ٦ - يجب ان تتوفر في المحرر المسؤول الشروط التالية :-

أ (ان يكون اردنيا تتوفر فيه جميع الشروط الواجب توافرها في الصحفي وفقا للمادة السابقة

وان يمارس مهنة الصحافة في المطبوعة التي يعمل فيها .

ب (ان يكون مقيما اقامة فعلية في محل اصدار المطبوعة .

ج (ان لا يكون محررا مسؤولا لاكثر من مطبوعة واحدة .

د (ان يكون له المطبوعة التي يعمل بها محررا مسؤولا او اذا كانت المطبوعة تصدر بعدة لغات

توجب على المحرر المسؤول ان يفهم اللغة الاساسية للمطبوعة وان يلم باللغة كافيا يسائر لغاتها .

المادة ٧ - أ (يحق لصاحب المطبوعة ان يكون محررا مسؤولا او لسواها اذا توافرات فيه شروط المحرر المسؤول .

ب (يحق لغير الصحفي ان يكون محررا مسؤولا لمطبوعة غير سياسية تدخل مواضعها في اختصاص شرط ان يتقيد بالشروط الخاصة المحددة لحالته في قانون نقابة الصحفيين الاردنيين .

المادة ٨ - لا تطبق شروط المؤهل العلمي المذكور في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من هذا القانون على من مارس الصحافة أو التحرير الصحفي في جهاز اعلامي رسمي او خاص ممارسة اكثر من ثلاث سنوات متتالية قبل صدور هذا القانون على ان تثبت هذه الممارسة بالوثائق التالية :-

أ (شهادة من الوزارة تثبت حصوله على البطاقة الصحفية مدة ثلاث سنوات متتالية .

ب (شهادة من المؤسسة أو المؤسسات الصحفية أو الاعلامية التي عمل فيها تثبت استمراره في العمل الصحفي مدة ثلاث سنوات متتالية .

المادة ٩ - كل صحفي لا يحمل المؤهل العلمي المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة الخامسة وكان ذا حق مكتسب بالصفة الصحفية كما نصت على ذلك المادة الثامنة من هذا القانون، يفقد هذا الحق ابتذاله عنه ابو مرور ثلاث سنوات على انقطاعه عن الصحافة الى مهنة اخرى باستثناء عمل التحرير الصحفي في جهاز اعلامي ولا يجوز اعادته قبله في جدول الصحفيين الممارسين ما لم تتوافر فيه الشروط المترتبة على الصحفيين بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٠ - يحظر اصدار اية مطبوعة صحفية قبل الحصول على ترخيص من الوزارة .

المادة ١١ - لا تمنح رخصة لاصدار مطبوعة صحفية الا :-

أ (للصحفي المعروف بموجب هذا القانون .

ب (الحائز على شهادة جامعية .

ج (للشركة الصحفية التي است. وسجلت لغايات اصدار المطبوعات الصحفية بشرط ان يكون احد الشركاء فيها صحفيا .

د (لوكالات الانباء الاجنبية - شريطة المعاملة بالمثل - على ان يكون يمثلها او مديرها المفوض في المملكة صحفيا بموجب هذا القانون .

المادة ١٢ - أ (تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة مهنية (غير مهنة الصحافة) أو مدرسية أو التي يصدرها ناد

مخصص لاطلاع اعضاءه اذا توافرت في طالبها الشروط المنصوص عنها في المادة (٦) من هذا القانون .

ب (يمنع نشر الاعلانات والدعايات في الصحف المهنية والمدرسية .

المادة ١٣ - لا يجوز نقل ملكية مطبوعة صحفية من مالك الى آخر الا اذا توافرت فيه الشروط المنصوص

عنها في المادتين ٦ و ١١ السابقتين وبمقتضى من ذلك الوارث

هكذا من القيد

المادة ١٤ - يراعى في منح الرخصة الشروط التالية :-

- أ (بالنسبة للمطبوعة الدورية (الصحيفة اليومية) يشترط ان لا يقل رأس مالها عن عشرة آلاف دينار اردني نقدا او آلات طباعية او كليهما . بموجب شهادات يفتح بها الوزير وتضمن اصدار المطبوعة كفاالة بنكية .
- ب (اذا كانت المطبوعة الدورية (وكالة انباء) يشترط ان لا يقل رأس مالها المسجل عن عشرة آلاف دينار اردني بموجب شهادة من مسجل الشركات مع كافة الوثائق المثبتة امتلاكها لجميع الاجهزة الفنية اللازمة لاصدار نشرتها اليومية .
- ج (بالنسبة للمطبوعة الموقوفة يشترط ان لا يقل رأس مالها عن ثلاثة آلاف دينار اردني نقدا او آلات طباعية او كليهما بموجب شهادات يفتح بها الوزير وتضمن اصدار المطبوعة كفاالة بنكية باستثناء المطبوعات المهنية او الخاصة بالادبية والمؤسسات التعليمية .
- د (على صاحب المطبوعة الصحفية تقديم ضمانة نقدية او كفاالة مصرفية باسم الحكومة وذلك لضمان ما قد يترتب عليه هذا القانون من غرامات او تعويضات او رسوم ويكون مقسداً هذه الضمانة :-

- ١ (الف دينار اردني للمطبوعة الدورية .
- ٢ (خمسمائة دينار اردني للمطبوعة الموقوفة السياسية .
- ٣ (مائة دينار اردني للمطبوعة الموقوفة غير السياسية .
- هـ (لا يجوز حجز الضمانة لأي سبب آخر طيلة مدة صدور المطبوعة وعلى صاحب المطبوعة ان يعيد مقدار الضمانة الى اصله في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه والا اوقفت المطبوعة عن الصدور بقرار من الوزير .
- و (يرد الوزير مبلغ الضمانة او ما تبقى منه بعد استيفاء أي غرامة مفروضة الى صاحبه في حالة توقف المطبوعة نهائيا عن الصدور .

المادة ١٥ - أ (يعتبر المخرج المسؤول متخلياً عن مسؤولياته في إحدى الحالات التالية :-

- ١ (استقالته من عمله
- ٢ (فقدانه أهليته
- ٣ (انقطاعه عن عمله مدة شهرين متتاليين وفي هذه الحالة يتوجب على صاحب المطبوعة تعيين مخرج مسؤول محل عمله
- ب (اذا توارى المخرج المسؤول مدة شهر بسبب ملاحقة قضائية، اوقفت المطبوعة بقرار من الوزير ما لم يعين مخرج مسؤول جديد .

المادة ١٦ - أ (مجلس الوزراء صلاحية منح الرخصة او سحبها او سحبها بتسليم من الوزير .

- ب (ان قرار مجلس الوزراء قطعي وغير خاضع للطعن امام أية جهة كانت .
- ج (يقوم الوزير بإبلاغ طالب الترخيص بالقرار خلال شهرين من تاريخ تقديم طلب الرخصة .

المادة ١٧ - كل مطبوعة صحفية تصدر قبل الحصول على الرخصة وتقديم التصريح او الضمانة النقدية او المصرفية تعطل بقرار من الوزير وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٥) من هذا القانون ويجرم من حق الترخيص مدة سنة كما يحرم محررها المسؤول تولى مسؤولية أية مطبوعة اخرى خلال هذه المدة .

المادة ١٨ - يخضع ضم مطبوعتين صحفيتين او أكثر للشروط التي يقتضيها اصدار مطبوعة جديدة .

المادة ١٩ - أ (يجب على صاحب المطبوعة ان يقدم للوزارة بياناً بكل تعديل او تعديل في مضمون التصريح خلال شهر من وقوعه ، وكل مطبوعة تصدر بعد ذلك بتلر صاحبها ويمهمل اسبوعين لتنفيذ المطلوب والا اوقف الوزير اصدارها .

ب (اذا كان التبدل يتعلق بالمحرر المسؤول يقتضي ان يوقع البيان صاحب المطبوعة ويرفعه بتصريح يتضمن قبول المخرج المسؤول الجديد للمسؤولية .

المادة ٢٠ - أ (على صاحب المطبوعة الصحفية ان يحسب حسابات منظمة حسب الاصول التجارية وان يعتمد مدققاً قانونياً لفحص الميزانية السنوية للمطبوعة .

ب (للوزير او المدير في اي وقت ان يطلع على جميع البيانات والحسابات والميزانية مع المحافظة على سرية المعاملات .

المادة ٢١ - تلغى رخصة المطبوعة الصحفية حكماً في إحدى الحالات التالية :-

أ (اذا لم تصدر المطبوعة الدورية خلال ستة أشهر والمطبوعة الموقوفة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور الترخيص .

ب (اذا توقفت المطبوعة الدورية عن الصدور مدة شهر واحد ولم يستأنف صدورها بعد انقضاء الشهر بصورة منتظمة ، او اذا توقفت المطبوعة عن الصدور اربعة اعداد متتالية ولم يستأنف صدورها بعد انقضاء المدة المذكورة بصورة منتظمة .

ج (فقدان اي شرط من شروط ترخيصها .

د (اذا تنازل صاحبها عنها للغير بكاملها او بجزء منها او اشره خلافاً لاحكام المادة (٢٧) من هذا القانون .

المادة ٢٢ - ب (لا يمنح صاحب المطبوعة الملقاة رخصتها بموجب هذه المادة ترخيصاً جديداً قبل انقضاء سنة على الغاء الرخصة .

المادة ٢٣ - أ (اذا نشرت المطبوعة الصحفية ما يهدد الكيان الوطني او يعرض سلامة الدولة للخطر او يعتبر ماساً بالمصلحة العامة او بالاسس الدستورية للمملكة للمجلس الوزراء ان يقرر بنسأ على تسليط الوزير العقاب الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او تعطيل المطبوعة مدة لا تقل عن اسبوع .

ب (قرار مجلس الوزراء قطعي وغير خاضع للطعن امام أية جهة كانت .

ج (لا ينظر في طلب منح رخصة جديدة للمطبوعة الملقاة قبل انقضاء سنة على الغاء الرخصة .

هكذا في الأصل

المادة ٢٤- على صاحب المطبوعة الصحفية التقيد بالشروط التالية :-

- أ (ان لا يقل عدد المحررين الصحفيين في المطبوعة الدورية عن ثلاثة محررين وفي المطبوعة الموقوفة السياسية عن محررين .
 - ب (ان يتعاقد صاحب الصحيفة اليومية مع وكالتي اتباء علميتين على الاقل لتزويده بالآخبار .
 - ج (ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة اليومية التي تصدر باللغة العربية عن ثمانى صفحات .
 - د (ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة الموقوفة التي تصدر باللغة العربية عن ستة عشر صفحة .
- المادة ٢٥- يجب ان يحمل كل عدد من المطبوعة في رأس احدى صفحاته اسم صاحبها ومحررها المسؤول ، ومكان وتاريخ صدورها وبسند الاشتراك فيها وثمن النسخة الواحدة منها ، واسم المطبعة التي تطبع فيها .

المادة ٢٦- على محرر المطبوعة الصحفية المسؤول ان يرسل من كل عدد حال صدوره خمس نسخ الى الوزارة - دائرة المطبوعات والنشر - للسماح بتوزيعه من قبل المدير او من ينوبه .

المادة ٢٧- أ (على صاحب الصحيفة اليومية او الموقوفة ان يقدم الوزير حتى اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني بياناً سنوياً مفصلاً عن وارداتها وتنفقاتها خلال السنة السابقة .

ب (اذا تأخر صاحب الصحيفة عن تقديم البيان السنوي المشار اليه فللوزير ان يأمر بوقف الصحيفة عن الصدور الى ان يقدم ذلك البيان .

ج (اذا ثبت ان صاحب الصحيفة يتلقى اية معونة او تبرع من جهة اجنبية او محلية لترويج سياسة ضارة بمصلحة البلاد يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٨- للوزير ان يوضح الاسس العامة لاسفار الصحف وتعرفة الاعلان بها مسترشداً برأي نقابة الصحفيين الاردنيين .

المادة ٢٨- أ (لا يحق لصاحب مطبوعة صحفية ان يطلق اسمها المطبوعة بنشرها غيره او ان يتحد هذا الاسم مع تبديل او ترجمة قد تؤدي الى الالتباس .

ب (اذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى على توقفها مدة ثلاث سنوات او اعطيت لها رخصة بالصدور ولم تصدر اصلاً والغيب الرخصة بسبب ذلك جاز لصاحب المطبوعة الجديدة ان يستعمل اسمها .

المادة ٣٠- أ (على صاحب كل مطبوعة صحفية يرغب في التنازل عنها للغير بأكملها او جزء منها ان يقدم الى الوزير اشعاراً بذلك قبل شهر من تاريخ التنازل .

ب (يشترط ان تتوفر في التنازل له الشروط التي يتطلبها القانون في منح الترخيص بمطبوعة صحفية ، وعليه ان يقدم الى الوزير طلب قبل شهر من تاريخ التنازل ، وتشرى على هذا التنازل بالطلب اعطاه المادة (٢٩) من هذا القانون .

المادة ٣١- اذا توفي صاحب المطبوعة فعلى ورثته ان يقدموا الى الوزير اشعاراً خلال شهرين من تاريخ الوفاة يبينون فيه رغبتهم بمواصلة اصدار المطبوعة وعليهم عندئذ ان يتقيدوا باحكام المادتين (٦٩) و(٧١) من هذا القانون والا اعتبر الاصدار غير قانوني ، ويوقف مفعول الرخصة ما لم تسرع مقتضيات القانون في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة .

المادة ٣٢- أ (اذا نشرت مطبوعة صحفية مقالات او انباء كاذبة او مغلوطة تتعلق بمصاحبة عامة فللوزير او من ينوبه ان يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصحيح او تكذيب . وعلى المحرر المسؤول ان ينشر التصحيح او التكذيب مجانياً في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال او الخبر المردود عليه وبالأحراف ذاتها ، واذا امتنع المسؤول عن التصحيح يعاقب بالعقوبة المنصوص عنها في المادة (٧٥) من هذا القانون .

ب (يسري حكم هذه المادة على كل مطبوعة اجنبية توزع في المملكة فاذا لم ينفذ المسؤولون ما ترتبه هذه المادة منعت من الدخول الى المملكة بقرار من الوزير .

المادة ٣٣- أ (كل خبر او مقال تنشره احدى المطبوعات الصحفية وترد فيه اشارة الى شخص طبيعي او اعتباري او يقصد به ولو تلميحاً شخص معين يكون لهذا الشخص حق الرد على الصورة المبينة في المادة السابقة . وحق الرد هو حق مطلق ويجوز ايضاً ممارسته من قبل واضعي الآثار الادبية والفنية والعلمية عند انتقاد انتاجهم .

ب (اذا تجاوز الرد قياس المقال او الخبر الذي كان سبباً له يحق للمطبوعة ان تترقب عن نشره الى ان يدفع لها صاحبه اجرة النشر عن العبارات الزائدة . واذا توفي صاحب حق الرد انتقل الحق الى ورثته على ان يمارسه مجموعهم او احدهم مرة واحدة ، ويجوز الرد على كل مقال او خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

المادة ٣٤- لصاحب المطبوعة الصحفية ان يرفض نشر الرد او التصحيح او التكذيب في احدى الحالات التالية :-

أ (اذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت المقال او الخبر بصورة لائقة .

ب (اذا كان الرد او التصحيح او التكذيب موقفاً بامضاء مستعار او غير مقروء او اذا كان مكتوباً بلغة غير اللغة التي حرر بها المقال او الخبر المردود عليه .

ج (اذا كان متضمناً ما ينتهك مخالفاً للقانون او عبارات يرضه نشرها للملاحقة الجزائية او عبارات مثابة للآداب او مهينة للمطبوعة او الاشخاص العاملين بها .

د (اذا انقضت مدة ثلاثة اشهر على نشر المقال او الخبر المطلوب تصحيحه .

المادة ٣٥- أ (اذا امتنع المسؤول عن المطبوعة الصحفية عن نشر الرد بغيرها لاسباب الواردة في المادة السابقة فلصاحب حق الرد ان يطلب من الوزير اصدار قرار بتجريب نشره ويبلغ الطلب الى المحسم الذي له ان يقدم جواباً خطياً بحلول ثلاثة ايام بعد ما يتصدر الوزير قراراً خطياً خلال اسبوع .

ب (اذا قرر الوزير وجوب النشر ينشر الرد في أول عدد يصدر من المطبوعة .

هكذا في النص

المادة ٣٦- إذا امتنع المسؤول عن المطبوعة الصحفية عن تنفيذ قرار الوزير يعتبر المحرر المسؤول انه ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٥) وينشر الرد على نفقته في مطبوعة اخرى .

المادة ٣٧- تعالج اوضاع الصحف ووكالات الانباء الاجنبية ومراسليها بنظام يصدر وفق احكام هذا القانون .

المادة ٣٨- يحظر على صاحب اية مطبوعة ان ينشر :-

أ (الاخبار المتعلقة بالملك والاسرة المالكة الا باجازة مسبقة من قبل مسؤول معين عن الديوان الملكي .

ب (وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة .

ج (التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور والانياب المنافية للآداب العامة .

د (المقالات المشتملة على تحقير احدى الديانات والمذاهب المكفولة بحريتها بالدستور .

هـ (اية معلومات عن عسك القوات المسلحة الاردنية او اسلحتها او عتادها او اماكنها او تحركاتها الا اذا اجيز نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة الاردنية . او اي خبر او رسم او تعليق آخر يحدث تشويشا او بلبلة في الرأي العام له مساس بالقوات المسلحة او اجهزة الامن او المخابرات العامة .

و - الرسائل والاوراق والملفات والمعلومات والابحار والمخابرات التي يرى الوزير اتسامها بطابع السرية .

ز - المقالات او المعلومات المشتملة على تحقير رؤساء الدول الصديقة .

ح (البيانات السياسية التي تصدرها المبعوثات الاجنبية المعتمدة في المملكة الا اذا اجيز نشرها من المدير .

المادة ٣٩- يحظر الاعلان من فتح اكتاب التعويض عما يقضى به من غرامات ورسوم وتضمينات على المحكوم عليهم خلافا لاحكام هذا القانون .

المادة ٤٠- لا يجوز لصاحب المطبوعة غير السياسية تحت طائلة العقوبة ان ينشر ابحاثا او اخبارا او رسوما او تعليقات ذات صبغة سياسية .

المادة ٤١- تحظر من الابحاث ذات الصلة السياسية المتنوعة نشرها جميع الرسوم او الاخبار او التعليقات المتعلقة بالاشخاص الرسميين وكل راسم او مديح او هجر لاشخاص يرمي الى دعاية سياسية او انتخابية لولاة الاشخاص او ضميرهم .

المادة ٤٢- كل مخالفة لاحكام المادة (٣٨) يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين دينار .

المادة ٤٣- كل مخالفة لاحكام المادتين (٣٩ و ٤٠) يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر او بغيررامة لا تقل عن عشرة دنانير .

المادة ٤٣- أ (يحظر تحت طائلة العقوبة على صاحب المطبوعة الصحفية ان تنشر اخبارا كاذبة اذا كان من شأن هذه الاخبار تعكير الامن العام .

ب (اذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالافراد الرسميين وليس من شأنه تعكير الامن العام تترتب الملاحقة على شكوى المتضرر .

ج (تشدد عقوبة الفاعل بان يضاف اليها نصف العقوبة اذا حوت المطبوعة اتهامات مشينة او اطلقت نعتا تحقيرية تظعن بالاخلاق او الكرامة او السمعة الشخصية .

المادة ٤٤- كل من حرص في مطبوعة على ارتكاب جرم يعتبر كرتكب الجرم نفسه اذا نتج عن التحريض تنفيذ للجريمة او محاولة اما اذا بقي التحريض بدون تنفيذ او محاولة فيعاقب مرتكبه والمسؤولون المعنيون في هذا القانون بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٥) منه وتشدد العقوبة بان يضاف اليها نصف العقوبة المقررة اذا كان التحريض موجها ضد سلامة الدولة او وحدتها الوطنية او سيادتها .

المادة ٤٥- كل من هدّد شخصا عاديا او معنويا بواسطة مطبوعة او اعلان او اية صورة من الصور بنقض امر او الشانه او الاخبار عنه وكان من شأن هذا الامر ان ينال من كرامة ذلك الشخص او شرفه او من كرامة اقاربه او شرفهم لكي يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له او لغيره او حاول ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٥) من هذا القانون .

المادة ٤٦- يلاحق في جرائم المطبوعات الصحفية خلافا لاحكام هذا القانون المحرر المسؤول وكاتب القسائل كفاعلين اصليين ، اما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولا مدنييا بالتضامن معها عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا يترتب عليه مسؤولية جزائية الا اذا ثبت اشتراكه في الجريمة .

المادة ٤٧- أ (تقع مسؤولية الجرائم المقررة بواسطة المطبوعة غير المبينة في المادة السابقة على المؤلف كفاعل اصلي وعلى الناشر كشريك واذا لم يعرف الكاتب او الناشر وقعت المسؤولية على الطابع .

ب (اصحاب المطابع والمكبات ودور النشر مسؤولون على وجه التضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميه في قضايا المطبوعات .

المادة ٤٨- تنظر محكمة البداية المختصة في جميع القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات وتخضع لاحكام هذا القانون وقانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ او اي تشريع يعمله او يحل محله .

المادة ٤٩- لا يجري التوقيف في جرائم المطبوعات الا في الحالات المنصوص عليها في المادتين ٤٤ و ٤٥ من هذا القانون .

المادة ٥٠- أ (يتولى للدعي العام التحقيق في جرائم المطبوعات واصدار قراره بلزوم المحاكمة او منعها حسب الاصول .

ب (للنايب العام تصديق قرار منع المحاكمة او نسخه وتبدله حسب مقتضيات الحال .

هكذا قد وجد

المادة ٥١- أ (المحكوم عليه غيابيا ان يعترض على الحكم خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه القرار الغيابي .
ب (يحق للمحكوم عليه او المسؤول بالمال ان يستأنف الحكم الصادر عن محكمة البداية الى محكمة الاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ تفهيمه اذا كان وجاهيا او تبليغه ان كان يحكم الوجاهي ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعي .

المادة ٥٢- تعطي قضايا المطبوعات المنصوص عليها في هذا القانون صفة الاستعجال سواء في دور التحقيق او المحاكمة .

المادة ٥٣- للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تأمر بنشره مجانا وبكامله او نشر خلاصة عنه في العدد الاول الذي يصدر من المطبوعة بعد تبليغ الحكم وفي الموضوع ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الشكوى وبالاحرف ذاتها ولما ايضا ان تقضي في الوقت نفسه بنشر الحكم في صحيفة اخرى على نفقة المحكوم عليه بأجر الاعلانات العادية .

اذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٥) من هذا القانون .

المادة ٥٤- لا يجوز لاحد ان يدير مطبعة دون ان يحصل على ترخيص من الوزارة .

المادة ٥٥- يجب ان يكون للمطبعة مدير مسؤول ، ويشترط ان يكون اردنيا أم الحاديصة والعشرين من عمره وغير محكوم بجناية او جنحة نظلة بالشرف .

المادة ٥٦- يتضمن طلب الترخيص :
أ (اسم صاحب المطبعة ومحل اقامته وجنسيته .
ب (اسم المدير المسؤول ومحل اقامته وجنسيته .
ج (اسم المطبعة ومحلها ونوع الآلات والحروف المستعملة فيها .

المادة ٥٧- كل تبديل في مضمون الرخصة يجب ان يصرح به خلال سبعة ايام من وقوعه ، واذا توفي صاحب المطبعة وجب على ورثته ان يقدموا الى الوزارة خلال شهرين من تاريخ الوفاة بيانا بالواقع ، واذا رغبوا في ان يثابروا على العمل وجب ان يصرحوا بذلك في البيان ، وكل بيان كاذب او ناقص يعاقب عليه بالعقوبة المبينة في المادة (٧٥) من هذا القانون .

المادة ٥٨- يجوز ان يكون صاحب المطبعة مديرا متقولا لها وفي هذه الحالة عليه ان يصرح بذلك في البيان المطبوع بتقديمه .

المادة ٥٩- اذا تغير صاحب المطبعة وجب على صاحبه الجديد ان يحصل على ترخيص وفق احكام هذا القانون ، على ان صاحبه السابق ومديرها يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى تنتهي الرخصة الجديدة .

المادة ٦٠- على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يودع الى الوزارة نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة والديفونيم بملك كليا وقع تبديل فيها .

المادة ٦١- يتخذ صاحب المطبعة او مديرها المسؤول سجلا يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعها واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة عنها ، ويبرزه للسلطات المختصة عند كل طلب .

المادة ٦٢- على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يودع الوزارة بلا مقابل نسختين عن كل مطبوعة غير صحفية طبعت في مطبعته قبل توزيعها . يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة باللاتيغرافيا والتبوغرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر وعلى المؤلفات الموسيقية .

المادة ٦٣- للوزير ان يصادر المطبوعة الموصوفة بالمادة (٦٢) اذا رأى ان نشرها ضار بالمصلحة العامة .

المادة ٦٤- يحظر على صاحب المطبعة ان يعيد طبع مطبوعة ممنوعة او مطبوعة صحفية غير مرخص بها او يحظر نشرها .

المادة ٦٥- يثبت في كل مطبوعة اسم المؤلف والمطبعة والناشر وعنوانه وتاريخ الطبع ويعاقب من يخالف ذلك بغرامة لا تتجاوز الخمسين دينارا او بالسحب مدة اسبوع او بكلتا العقوبتين .

المادة ٦٦- على كل من يرغب في انشاء دار للنشر او مكتبة او دار للتوزيع ان يتقدم الى الوزارة بطلب موقع منه يحتوي على البيانات التالية : -

أ (اسم طالب الترخيص وجنسيته ومكان ولادته وسنه .

ب (محل اقامته وعنوانه .

ج (اسم الدار او المكتبة ومكانها .

د (اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ومحل اقامته وعنوانه .

هـ (اسم المطبعة التي تطبع فيها مطبوعات الدار واسم صاحبها .

و (اسم المدير المسؤول للمطبعة وعنوانه .

المادة ٦٧- اذا كانت دار النشر او المكتبة او دار التوزيع شركة عادية يوقع الطلب مديرها المفوض ، اما اذا كانت شركة مساهمة فيوقعه رئيس مجلس ادارتها وفي هذه الحالة يتضمن الطلب اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامته كل منهم وعنوانه ورأسمال الشركة ، وتربط بالطلب نسخة من نظامها وشهادة تسجيلها من وزارة الاقتصاد .

المادة ٦٨- يمنح الوزير الرخصة اذا كان الطلب مستوفيا جميع البيانات .

المادة ٦٩- أ (يشترط ان يكون المدير المسؤول لدار النشر او المكتبة او دار التوزيع حائزا على الشروط المبينة في المادة (٦) من هذا القانون ، ويشترط فيه ايضا ان يكون حائزا على شهادة الدراسة الثانوية العامة الازدية او ما يعادلها .

ب (لا يحق للشخص الواحد ان يكون مديرا مسؤولا لأكبر من دار نشر او مكتبة او دار توزيع واحدة .

المادة ٧٠- على كل من يطبع في المملكة كتابا او رسالة ان يقدم نسختين من مطبوعته الى الوزارة قبل توزيعها والمدير ان يصادر المطبوعة اذا رأى ان نشرها ضار بالمصلحة العامة .

مكتبة دار النشر

المادة ٧١ - أ () على صاحب كل مكتبة أو دار توزيع أو بائع أن يعرض نسخة من كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة على الوزارة لأجازتها قبل عرضها للبيع أو التوزيع والمدير أن يصادر المطبوعة إذا رأى أن تداولها ضار بالمصلحة العامة .

ب () يكون قرار المدير الصادر بالاستناد للمادتين (٧١ و ٧٠) معللاً .

المادة ٧٢ - على كل من أراد بيع صحف أو كتب أو مجلات أو صور أو رسوم أو سواها من المطبوعات ، أن يحصل على رخصة من الوزارة .

المادة ٧٣ - يحظر على الموزعين والباعة المتجولين تحت طائلة العقوبة المنصوص عنها في هذا القانون أن ينادوا على المطبوعة بغير غير وارد فيها أو بما يتنافى مع الاخلاق والآداب العامة أو يحس بالشعور الوطني أو الديني .

المادة ٧٤ - على اصحاب المطبوعات بكافة انواعها واصحاب المطابع والمكتبات ودور التوزيع ومكاتب الدعاية تصحيح اوضاعهم وفق احكام هذا القانون خلال شهرين من تنفيذه .

المادة ٧٥ - مع مراعاة الاحكام السابقة، كل من يرتكب مخالفة القانون اواي نظام صادر بموجبه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكائنا العقوبتين .

المادة ٧٦ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٧ - يلغى قانون المطبوعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ وكل تشريع اوردني او فلسطيني مغاير لاحكام هذا القانون .

المادة ٧٨ - رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٣ برئاسة مقرر اللجنة سعادة السيد احمد الخليل والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفه ، ومعالي السيد علي المتناوي ، ومعالي السيد صالح المعشر ، ومعالي السيد انطون عطالله ومعالي السيد ادمون روك وعطوفة السيد عبدالله التل وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق . وقد حضر الاجتماع بناء على دعوة من اللجنة معالي وزير السياحة والآثار السيد غالب بركات .

(١) نظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ والمحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته ومناقشته والاستماع الى وجهات نظر معالي وزير السياحة والآثار حوله قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ورفض جميع التعديلات التي ادخلها مجلس النواب الموقر عليه .

(٢) ثم اعادت اللجنة النظر في قرارها السابق رقم (٢) المؤرخ في ٢٧/٢/١٩٧٢ المتعلق بالقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة . والمادة الى اللجنة من قبل المجلس الكريم للدراسة من جديد مع المسؤولين . وبعد ان استعرضت اللجنة المناقشة التي دارت حول هذا القانون في مجلس الاعيان واستتمت الى وجهات نظر معالي وزير السياحة والآثار

بشأنه . قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر والغاء قرارها السابق .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد العين ميرزا

الحكومة القسانون تقصد فيه اعطاء الوكلاء السياحيين في هذا البلد اعطائهم حق فتح مكاتب توكيات للأجرة أو بمعنى آخر حصر العمل السياحي في فئة معينة في البلد وهذا يوجب الضرر لفريق من المواطنين وهم اصحاب التوكيات في البلد . اصحاب التوكيات في هذا البلد يقومون بالواجبات المترتبة عليهم للدولة من شراء السيارات بسعر غشائي ومن دفع الرسوم ، كان في اقتراح وشكوى من اصحاب التوكيات يطلبون من الحكومة اعطائهم الحق في أن يشاركوا في العمل السياحي بتخصيص بعض السيارات لهم في مكاتبهم للمساعدة في العمل السياحي . الآن أصبح محصور العمل السياحي في توكيات معينة خاصة ولهذا السبب أنما اقترح فيما اذا كانت اللجنة تؤخر البحث لاستدعاء اصحاب الشكوى والبحث معهم من ناحية ومن ناحية أخرى هذا العمل يجوز أن يضر من ناحية أمنية فهل استفسرت اللجنة ...

السيد المقرر

أي نعم الوزير موجود ويستطيع أن يشرح لكم .

هكذا قد وقع

السيد وزير السياحة والآثار

دولة الرئيس

تعلية على ما تفضل به العين المحترم وصفي باشا،
القانون كما ورد من الحكومة لا يمنع أصحاب مكاتب
التكسيات من اقتناء سيارات خاصة للتأجير كما يطلب
ولا يحصر العمل في هذا النوع من النشاط في مكاتب
السياحة والسفر والحكومة إذ تشكر اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان على موافقتها على المشروع ليرجو
ولاغراض تنظيمية الموافقة على بند جديد أو فقرة
الى المادة (٧) من مشروع القانون بحيث تبقى ج -
تنص على ما يلي :

« تحدد الامور المتعلقة بكيفية تأجير السيارات
السياحية وكل ما يتعلق بشروط اقتنائها بنظام خاص
يصدر استنادا لهذا القانون »

المقصود من هذه الفقرة أن تأخذ بعين الاعتبار
الملاحظات التي تفضل بها معالي العين المحترم .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

ومجلس النواب يوافق عليه ١

السيد المقرر

اذن أقترح أن تنظم ما قاله الاخ في كيفية
الاجرة بعملها بنظام بدلا من القانون ، يعاد الى
مجلس النواب لهذا الغرض .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

اذن مشروع القانون المعدل لقانون النقل على
الطرق مع التعديل هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه
وبالضيفة التي سيعاد فيها الى مجلس النواب الموقر » :

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢

الاجراءات التي تتخذها اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ٢٦/٣/١٩٧٣ البند (١) .	تعديل الفقرة (١٣) من القانون الاصيل حسبها عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باعتبار ما ورد فيها بند (١) وازدادة البنود التالية اليها : - (ب) السيارات السياحية - السيارة الصالون المعدة لاغراض سياحية فقط مقابل اجر .	تعديل الفقرة (١٣) من المادة (٢) من القانون الاصيل حسب ما عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باعتبار ما ورد فيها بند (١) وازدادة البنود التالية اليها : (ب) - السيارة السياحية - السيارة الصالون المعدة لاغراض السياح مقابل اجر . تعديل الفقرة (١) من المادة (١٨) من القانون الاصيل حسبها عدلت بالمادة (١٨) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة البند التالي اليها تحت رقم (١٤) : (١٤) لوريات السيارات السياحية : بعضها يقف وبعضها انحصار كلك (سيارة) والاحرف والارقام موزدة . تعديل المادة ١٧٢ من القانون الاصيل حسبها عدلت بالمادة (٣٣) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة الفقرة (د) التالية اليها : - د - السياح المازرون على رخص موق اجنية او دولية في سائر سيارات سياحية ارجية .	نص الفقرة (١٣) من المادة (١٣) (والسيارة المصنوعة وهي المعدة لنقل الاشخاص او البضائع بدون موزع) ان كان نوعه على ان تكون خصصة لخدمة صاحبها او مستأجره على ان كان شخصيا طبيعيا او معنويا (لا يجوز تأجيرها او استخدامها لاغراض اخرى) يجب صاحبها او مستأجرها رجا من وزارة ذلك مما كانت الظروف . نص المادة ١٧٢ من القانون الاصيل لا تخضع الاحكام الخاصة بالسيارات بها القانون على من يلي : - (١) سائقي المركبات الآلية المعدة لخدمة الموزعين لا تخضع لخدمة هذه المركبات القصوى مشيرة كوك ميزات في السلامة وان لا يقل عمر سائقها

هكذا حدد المبدأ

المادة كوردت من مجلس النواب	ملاحظات اللجنة القانونية
١- يسمي في رسم قدمه للاثنية ودار من الدرجة السياحية وتفتح السيارات التي تحمل لوحة سياحية قومية الاصل . ٢- اقتناء السيارات التي تحمل اللوحة السياحية من حق مكاتب السياحة والسفر ومكاتب الكليات الرسمية ولا يجب لأي مكتب منها اقتناء أكثر من سيارة سياحية ولا استعمال السياح الاجانب .	
المادة كوردت من المجلس الجديد	
١- تعديل الفقرة (١٣) من المادة (٢) من القانون الاصيل حسب ما عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باعتبار ما ورد فيها بند (أ) واضافة البند (ب) التالي اليها :- (ب) - السيارة السياحية - السيارة الصالون المعدة لاستعمال السياح مقابل اجر . ج - تحدد الأمور المتعلقة بكيفية تأجير السيارات السياحية وكل ما يتعلق بشروط اقتنائها بنظام خاص يصدر استنادا لاحكام هذا القانون .	
المادة للمجلس الأعلى	
١- تعديل الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالمادة (١٨ ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة البند التالي اليها تحت رقم (١٤) :- (١٤) - لوحات السيارات السياحية : نصفها ابيض ونصفها اخضر مع كلمة (سياحية) والاحرف والارقام سوداء . ٢- تعديل المادة ١٧٦ من القانون الاصيل حسبما عدلت بالمادة (٢٣) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ باضافة الفقرة (د) التالية اليها :- د- السياح الحائزون على رخص سوق اجنية او دولية اذا سافروا سيارات سياحية ارفلية .	

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٦

الاسباب الموجبة

لما كان الاردن يعمل على تطوير وتشجيع السياحة بالنسبة لاهميتها كمصناعة تؤمن دخلا ممتازا فقد وجد من الضروري إيجاد التسهيلات اللازمة التي تتطلبها هذه الصناعة ومنها السماح للشركات السياحية المحلية بتسيير سيارات خاصة تمتلكها تلك الشركات بالنظر لاهمية توفر مثل هذه السيارات ، وقد وجد ان تحقيق ذلك من الناحية القانونية يحتاج الى ادخال هذا التعديل على قانون النقل على الطرق .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل الفقرة (١٣) من المادة (٢) من القانون الاصيل حسب ما عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باعتبار ما ورد فيها بند (أ) واضافة البند (ب) التالي اليها :-
(ب) - السيارة السياحية - السيارة الصالون المعدة لاستعمال السياح مقابل اجر .

ج - تحدد الأمور المتعلقة بكيفية تأجير السيارات السياحية وكل ما يتعلق بشروط اقتنائها بنظام خاص يصدر استنادا لاحكام هذا القانون .

المادة ٣ - تعديل الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالمادة (١٨ ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة البند التالي اليها تحت رقم (١٤) :-
(١٤) - لوحات السيارات السياحية : نصفها ابيض ونصفها اخضر مع كلمة (سياحية) والاحرف والارقام سوداء .

المادة ٤ - تعديل المادة ١٧٦ من القانون الاصيل حسبما عدلت بالمادة (٢٣) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ باضافة الفقرة (د) التالية اليها :-

د- السياح الحائزون على رخص سوق اجنية او دولية اذا سافروا سيارات سياحية ارفلية .

هكذا من الفصل

(ج)

السيد المقرر :

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٣ برئاسة مقرر اللجنة سعادة السيد احمد الخليل وحضور كل من الاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفه ومعالي السيد علي الهنداوي، ومعالي السيد صالح المشعر، ومعالي السيد انطون عطا الله، ومعالي السيد ادمون روك، وعطوفة السيد عبد الله التل، وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق.

ونظرت اللجنة في مشاريع القوانين المحالة عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد دراستها وتدقيقها قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بما يلي :-

١ (الموافقة على مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .
٢) تأييد قرار مجلس النواب الموقر المتضمن رفض مشروع قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠ بسبب ان المجلس قد اجاز قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة وقانون المجاري العامة في منطقة اربد ، كما ان البلديات الاخرى قد تعمل على اصدار مشاريع مماثلة لكل منها .

٣ (اعادت اللجنة النظر في الفقرة (٣) من قرارها رقم (٦) الصادر بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٣ حول التعديل الذي اجريته على القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة وقررت توصية المجلس الاستعاضة عن حذف عبارة (خارجها) الواردة في السطر الثاني من البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٣) المعدلة والموافقة على وضع العبارة التالية مكانها وهي : -
(واية منطقة اخرى خارجها يحددها مجلس الوزراء بالتنسيق من مجلس السلطة) وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

١ -

السيد الرئيس

مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة :

الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ، مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :-
و حذف عبارة (خارجها) الواردة في السطر الثاني من البند (١) من الفقرة (أ) من المادة الثالثة للمدلة .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون الاحوال المدنية

تعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الملكية : المملكة الاردنية الهاشمية

الدائرة : دائرة الاحوال المدنية المؤسسة بموجب هذا القانون .

الوزير : وزير الداخلية

المدير : مدير دائرة الاحوال المدنية

امين السجل المدني : الموظف المسؤول عن اعمال الاحوال المدنية في دائرة اختصاصه .

المكتب : مكتب السجل المدني

السجل المدني : سجل الاساس الذي تسجل فيه الاسر وواقعات الاحوال المدنية لكل اردني

استنادا الى الوثائق الثبوتية .

سجل الواقعات : السجل الذي تدون فيه واقعات الاحوال المدنية .

التبليغ : الوثيقة التي يحررها المكلف بالتبليغ عند حدوث اية ولادة او وفاة .

الواقعة : كل حادثة احوال مدنية من ولادة او زواج او طلاق او وفاة وما يتفرع عنها

الاخبار : الوثيقة التي يحررها الطبيب او القابلة عند حدوث اية ولادة او وفاة .

البيان : كل بيان يحرره امين السجل بالواقعة لقلا عن سجل الواقعات لترسل الى

امين سجل آخر .

الوثيقة : كل مستند يثبت او يؤيد طلبا من الطلبات المقدمة في شأن الاحوال المدنية .

صورة القيد : وثيقة تعطي عن قيود الاحوال المدنية .

الفصل الاول

احكام عامة

المادة ٣ - ١ - دائرة الاحوال المدنية دائرة حكومية مؤسسة بموجب هذا القانون وبناط بها تنفيذ احكامه

وتربط بوزير الداخلية .

٢ - تحدد اقسام هذه الدائرة والمكاتب التابعة لها ودائرة اختصاص كل منها بقرار من المدير ،

ويطلع في كل محافظة ولواء وقضاء وناحية مكتب او اكثر ويحوز للمدير ان يفتح مكاتب

في مناطق اخرى اذا دعت الحاجة الى ذلك .

مكتبة
مجلس الاعيان

المادة ٤ - تختص المكاتب :

أ - بتسجيل أسر الاردنيين في السجل المدني وقيد الوفيات واصدار الشهادات المتعلقة بها والبطاقات الشخصية ودفاتر العائلة وفق احكام هذا القانون .

ب - يقيد واقعات الميلاد والوفاة للاجانب وقيد واقعات الزواج والطلاق لهم اذا كان احد طرفي الواقعة من الاردنيين واصدار الشهادة المتعلقة بالواقعة .

المادة ٥ - يعين لكل مكتب امين يماونه مساعد او اكثر يتولى الاشراف على العمل وتنفيذه في دائرة اختصاصه وينوب مساعده عنه في حالة غيابه .

المادة ٦ - يعد في كل مكتب :

أ - السجل المدني : اساس اثبات الحالة المدنية وتدوين فيه جميع المعلومات والوقائع وتخصص فيه صفحة لكل أسرة اردنية ولا يجري على هذا السجل اي شطب او كسح او تحريف او تغيير او تبديل الا وفق احكام هذا القانون .

ب - سجل لقيد كل واقعة من واقعات الاحوال المدنية المدرجة في المادة الرابعة .

ج - سجل لقيد البطاقات الشخصية وآخر لقيد دفاتر العائلة .

د - اي سجل آخر يقرره المدير .

المادة ٧ - يحدد الوزير بتنسيب من المدير نماذج هذه السجلات والبيانات التي تدون فيها .

المادة ٨ - أ - يفتح في الدائرة مكتب يختص بقيد واقعات الاحوال المدنية والبطاقات الشخصية ودفاتر العائلة للاردنيين المقيمين في الخارج .

ب - تمسك قنصليات المملكة دفاتر لقيد التبليغات عن الوفيات وطلبات الحصول على البطاقات ودفاتر العائلة وترسلها الى المكتب المختص في الدائرة لقيدها واصدار البطاقات الشخصية ودفاتر العائلة والشهادات الأخرى .

المادة ٩ - كل تسجيل واقعة حدثت لاي اردني في دولة أجنبية يعتبر صحيحاً اذا تم وفقاً لاحكام قوانين تلك الدولة بشرط ألا يتعارض مع قوانين المملكة وعلى الاردني الموجود في الخارج ان يبلغ قنصل المملكة او الدائرة في حالة عدم وجود قنصلية عن كل واقعة مدنية في المواحد وطبقاً للاجراءات المنصوص عليها .

المادة ١٠ - لا يجوز نقل السجلات المبينة في المادة (٦) من مكاتب السجل ويعتبر ما تحتويه هذه السجلات من بيانات سرية .

لذا اصدرت سلطة قضائية او سلطة تحقيق قراراً بالاطلاع عليها او بفحصها ويجب ان يتقبل القاضي المنتدب او المدعي العام للاطلاع وان يجري الاطلاع والفحص في المكتب المخوطة بالسجلات .

المادة ١١ - لكل شخص ان يحصل على صورة الاصل عن القيود والوثائق المتعلقة به أو بأصوله أو بقرعه أو بأزواجه والبطاقات العامة طلب صورة عن أي قيد أو وثيقة ويجوز اعطاء هذه الصور بغير من تقدم ذكرهم اذا ثبت للمدير او من يفوضه ان له مصلحة فيها .

المادة ١٢ - تعتبر السجلات بما تحتويه من بيانات والصور المستخرجة منها ، حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها او بطلانها او تزويرها بحكم قضائي ، وعلى جميع الجهات - حكومية كانت ام غير حكومية - الاعتماد في مسائل الاحوال المدنية على البيانات المقتضية في هذه السجلات .

المادة ١٣ - لا يجوز لاي موظف من موظفي الدائرة ان يسجل اية واقعة او يبشر اي عمل من أعمالها اذا كان الأمر متعلقاً به او بزوجته او اقاربه او اصباه حتى الدرجة الرابعة . وفي هذه الحالة يقوم بالعمل رئيسه المباشر او احد موظفي المكتب .

المادة ١٤ - يجب على أمين السجل او مساعديه تلقي التبليغات واجراء القيد بالسجلات حال تلقيها مباشرة ، وعليهم تسجيل كل واقعة قيدت في سجلات الواقعات او تلقوا بياناً عنها في السجل المدني خلال ثلاثة ايام من تاريخ قيدها او من تاريخ وصول البيان الخاص بها ، وعليهم ارسال بيان الى المكتب المختص خلال المدة ذاتها بالواقعات التي قيدت بسجلاتهم اذا كان تسجيلها في السجل المدني ليس من اختصاصهم . ولا يجوز ان يدون في السجل المدني الا البيانات الواردة ذكرها في المادة (٦) .

المادة ١٥ - اذا رفض امين السجل تسجيل اية واقعة ، عليه ان يرفع الامر الى الدائرة بمذكرة مسببة خلال سبعة ايام وعلى المدير ان يبدي رأيه بقراره يعين به صاحب الشأن بكتاب (بالبريد المسجل) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليه .

وفي حالة رفض القيد ، يحق لصاحب الشأن ان يرفع الامر الى محكمة العدل العليا .

الفصل الثاني

المواليد

المادة ١٦ - يجري التبليغ عن الولادة الى المكتب الذي حدثت الواقعة بذاتته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوثها ، واذا لم يكن في الجهة التي حدثت فيها الولادة مكتب ، يكون التبليغ الى المختار الذي عليه ان يبلغ المكتب التابع له خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه بالواقعة ، وتضاعف هذه المدة في حالة حدوث الولادة خارج حدود المملكة ، ويكون التبليغ في جميع الحالات على التسويف المدة هذه الغاية .

المادة ١٧ - أ - الاشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

١ - والد الطفل اذا كان حاضراً .

٢ - من حضر الولادة من اقارب الذكور البالغين منهم ثم الاثنا الاقرب درجة للمولود .

٣ - من يقطن مع الوالدة في مسكن واحد من الاشخاص البالغين الذكور منهم لم الاثنا .

٤ - المختار .

٥ - مديرو المؤسسات كالمستشفيات ودور الولادة والسجون والمهاجر الصحية وغيرها ، عن الولادات التي تقع فيها .

ب - لا يقبل التبليغ من غير المكلفين به ، ولا تقع مسؤولية التبليغ على احد من القنات المقدمة في حالة وجود غيرها من القنات التي تسبقها في الترتيب .

ج - في جميع الاحوال على الطبيب او غيره من المرخص لهم بالدوليد اخطار المكتب الذي تحدث الواقعة في دائرته خلال اسبوع من تاريخ حدوثها ومع ذلك لا يكفي ورود هذا الاخطار لاثبات الواقعة في الدائرة الخاصة بها .

هكذا عده المختار

المادة ١٨ - يجب ان يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :-

- ١ - يوم الولادة وتاريخها ودقيقتها وساعتها ومحلها .
- ٢ - جنس الطفل (ذكر او انثى) واسمه وفصيلة دمه .
- ٣ - اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل اقامتهما . ومهنتهما ومكان قيدهما اذا كان معلوما للمبلغ .
- ٤ - في حالة ولادة توأمين او اكثر بعد لكل منهم تبليغ على حده .
- ٥ - أية بيانات اخرى يصدر بها قرار من المدير .

المادة ١٩ - أ - على امين السجل بعد قيد الواقعة ، تحرير شهادة الولادة على النموذج المعد لذلك .

ب - تتضمن الشهادة البيانات المنصوص عليها في المادة ١٨ وتسلم الى احد افراد اسرة المولود من البالغين بعد التحقق من شخصيته .

المادة ٢٠ - اذا توفي مولود قبل التبليغ عن ولادته ، فيجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته اما اذا ولد ميتا بعد الشهر السادس من الحمل ، فيكون التبليغ مقصورا على وفاته ، وتعامل حالة وفاة التوائم كما ورد في الفقرة الرابعة من المادة ١٨ .

المادة ٢١ - اذا حصلت ولادة اثناء السفر في الخارج وجب التبليغ عنها الى قنصل المملكة في الجهة التي يقصدها المسافر او الى مكتب السجل المختص طبقاً للمادتين (٩ و ١٦) .

المادة ٢٢ - أ - كل من وجد طفلاً حديث الولادة ، عليه ان يسلمه في البلد الى مركز الشرطة ، وفي القرى الى مختار القرية التي لا يوجد فيها مركز للشرطة ، مع ما يجده عليه من ملابس واشياء اخرى وان يبين الزمان والمكان والظروف التي وجد فيها .

ب - على الشرطة او المختار ان ينظم محضراً بالواقعة يبين فيه عمر المولود حسب ظاهر حاله والعلامات الفارقة فيه ، وان يسلم المولود والمحضر الى احدى المؤسسات او الاشخاص اللذين تعتمدهم وزارة الشؤون الاجتماعية ويقومون على هذه المؤسسات او الاشخاص ان ينظموا تبليغ ولادة ويرسلوه الى امين السجل لتدوينه خلال المدة القانونية بعد ان يسمى المولود وبوالديه باسماء مختلفة يختارها له على ان يدين المولود بدين الدولة .

المادة ٢٣ - اذا كان المولود غير شرعي ، لا يذكّر اسم الاب او الام او كليهما معاً في سجل الولادة ، (الابناء على طلب خطي منهما او بحكم قضائي) وعلى امين السجل ان يختار للمولود اسماً ابوين . وكل ولادة سجلت خلافاً لاحكام هذه المادة تعتبر باطلة فيما يتعلق بذكر اسم الاب والام .

المادة ٢٤ - قبل تسجيل ولادة مولود غير شرعي ، لم يصرح باسم والديه الحقيقيين او اسم اخدهما ، يستطيع الابوان او اخدهما الحضور امام امين السجل والاقرار بالمولود بتصريح خطي موقع من المقر ويصلى من شاهدين معروفين مع مراعاة احكام البات النسب المنصوص عليها في القوانين المرعية .

المادة ٢٥ - استثناء من احكام المواد السابقة ، لا يجوز لامين السجل ذكر اسم الوالد او الوالدة او كليهما معاً وان طلب اليه ذلك في الحالات الآتية :

- أ - اذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكّر اسمائهما .
- ب - اذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها ، فلا يذكّر اسمها .

الفصل الثالث

الزواج والطلاق

المادة ٢٦ - أ - على السلطات المختصة بتنظيم عقود الزواج ، اوشهادات الطلاق ان تثبت عليها رقم دفتر العائلة او بطاقة الزوج الشخصية وجهة صدورهما وبطاقة الزوجة ان وجدت ، وان تقدم خلال ثلاثين يوماً اربع نسخ مما تنظمه الى امين السجل الذي حدثت الواقعة بدائرتها .

ب - على امين السجل ان يقيد العقود والشهادات في السجل الخاص بعد ختمها او التأشير عليها برقم القيد ، وان يحتفظ بنسخة من كل عقد او شهادة .

المادة ٢٧ - على اقلام الكتاب بالمحاكم المختصة ان يبلغوا المكتب الكائن بدائرة اختصاصها على النموذج المعد لذلك بما يصدر من احكام نهائية بالزواج او بطلانه او الطلاق او التطلق ، او اثبات النسب ، وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ صدور الحكم القطعي لتسجيلها في السجل الخاص بذلك .

المادة ٢٨ - أ - يقوم امين السجل بعد قيد الزواج او الطلاق في سجل الواقعات بالتأشير على سجل الزوجين او المطلقين او احدهما اذا كانا مسجلين لديه ، اما اذا كانا مسجلين لدى امين سجل آخر عليه ان يبلغه خلال ثلاثة ايام ليؤشر على السجل المدني الخاص بكل منهما .

ب - على امين السجل ان يصدر الشهادات الخاصة بالزواج والطلاق على ان تسلم نسخة لسجل من الزوجين او المطلقين .

الفصل الرابع

الوفيات

المادة ٢٩ - أ - يجري التبليغ عن الوفيات الى المكتب في الجهة التي حدثت فيها الوفاة او الى المختار في غيرها من الجهات التي لا يوجد فيها مكتب وذلك خلال اربع وعشرين ساعة من حدوث الوفاة او ثبوتها مصحوباً ببطاقة المتوفي ان وجدت ، او باقرار من المبلغ بعدم وجودها .

ب - على المختار ابلاغ المكتب المختص خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بالوفاة .

المادة ٣٠ - أ - الاشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة هم :

- ١ - اصول او فروع او زوج المتوفي .
- ٢ - من حضر الوفاة من اقارب المتوفي البالغين الذكور لم الاناث الاقرب درجة اليه .
- ٣ - من يقف في مسكن واحد مع المتوفي من الاشخاص البالغين الذكور لم الاناث اذا حصلت الوفاة في المسكن .

كتاب
مجلس الاعيان

٤ - المختار .

٥ - للطبيب المكلف بآليات الوفاة .

٦ - صاحب المحل أو مديره أو الشخص القائم بإدارته إذا حدثت الوفاة في مستشفى أو محل معد للمريض أو ملجأ أو فندق أو مدرسة أو سجن أو أي محل آخر .

ب - ولا تقع مسؤولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة في حالة وجود غيرها من الفئات التي تسبقها في الترتيب .

المادة ٣١ - يجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :

١ - يوم الوفاة وتاريخها وساعتها ومكانها .

٢ - اسم المتوفي وجنسه (ذكر أو أنثى) وجنسيته وديانته ومهنته .

٣ - عمر المتوفي ومكان وتاريخ ولادته ومكان إقامته .

٤ - اسم ولقب والده ووالدته إن كان ذلك معروفاً للمبلغ .

٥ - مكان قيد المتوفي إذا كان معلوماً للمبلغ ورقم بطاقته إن وجدت .

٦ - سبب الوفاة .

٧ - أية بيانات أخرى يصدر بها قرار المدير .

المادة ٣٢ - يجب على أمين السجل تحرير شهادة الوفاة على النموذج المعد لذلك وتسليمها إلى طالبها بعد التحقق من شخصيته .

المادة ٣٣ - ضباط وافراد القوات المسلحة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني والمتطوعين داخل أراضي المملكة أو خارجها ، تقوم وزارة الدفاع أو الدائرة المختصة بإخبار الدائرة عنهم لتسجيلهم في المكتب المختص .

المادة ٣٤ - إذا فقد حكم الاعدام بشخص ، فعلى النائب العام أو مساعده ان ينظم تبليغا بالوفاة ويرسله خلال أربع وعشرين ساعة إلى أمين السجل المختص لتدوينها .

الفصل الخامس

تصحيح قيود الاحوال المدنية

المادة ٣٥ - لا يجوز اجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الاحوال المدنية المدونة في سجلات الوافعات والسجل المدني إلا بناء على قرار يصدر عن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ . ويستثنى من ذلك :

١ - يتم اجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الذبالة أو المهنة أو في قيود الاحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطلاق أو اثبات النسب بناء على احكام او وثائق صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها .

٢ - يصحح أمين السجل الاخطاء المادية ويوقع عليها بعد موافقة لجنة « وفاة » برئاسة أحد المفتشين وعضوية أمين السجل ومساعدته .

٣ - يجوز تقديم طلبات التصحيح من المدعي العام أو أمين السجل بالإضافة لوظيفتهما أو من قبل أي شخص له مصلحة بهذا التصحيح .

المادة ٣٦ - تقدم طلبات تصحيح قيود الاحوال المدنية المسجلة لدى قناصل المملكة أمام اللجنة المختصة بمحل القيد .

المادة ٣٧ - أ - إذا حصل التبليغ عن الولادة أو الوفاة بعد المدة القانونية وقبل نهاية السنة الأولى من تاريخ الواقعة ، يسجل أمين السجل الواقعة في سجلاته بعد اجراء التحريات الصحية والادارية لاثبات ذلك .

ب - ولا تقيد الولادات والوفيات التي بلغ عنها بعد نهاية سنة من تاريخ الولادة أو الوفاة في السجلات المختصة لذلك إلا بناء على قرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ .

المادة ٣٨ - تشكل في مركز كل محافظة لجنة من :

رئيس محكمة البداية رئيسا

مدير صحة المحافظة عضوا

مندوب عن مديرية الاحوال المدنية عضوا

وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات تصحيح قيود الاحوال المدنية في سجلات الوافعات وفي السجل المدني وفي طلبات قيود الولادة والوفاة المنصوص عليها في المادة (٣٧) وتحديد الاجراءات الخاصة بتقديم هذه الطلبات والفصل فيها .

الفصل السادس

عمل القيد

المادة ٣٩ - يتم قيد الشخص في المكتب الذي يقيم في دائرته أو المكتب الذي يختاره .

المادة ٤٠ - لكل رب أسرة الحق في نقل قيده من جهة إلى أخرى بعد اداء الرسم المقرر .

الفصل السابع

في البطاقة الشخصية ودقة العائلة

المادة ٤١ - أ - يجب على كل شخص أردني تزيد سنه على ستة عشر عاما ان يحصل من المكتب الذي يقيم في دائرته على بطاقة شخصية ويجوز لمن هم دون السادسة عشرة الحصول عليها بعد موافقة ولي الأمر .

ب - يسري هذا الحكم على الأثاث العاملات على انه يجوز لتغير العاملات الحصول على بطاقة شخصية بناء على طلبهن .

هكذا في الفصل

ج - اذا أصبح الاردني رب أسرة وجب عليه ان يسلم بطاقته الشخصية للمكتب خلال ثلاثين يوماً للحصول على دفتر عائلته .

د - يجوز للمقيمين من غير الاردنيين ان يحصلوا على بطاقة شخصية او دفتر عائلة اذا كان متزوجاً وذلك بعد موافقة السلطات المختصة .

المادة ٤٢ - يحدد بقرار يصدره المدير شكل البطاقة الشخصية ودفتر العائلة للاردنيين والمقيمين من غيرهم والبيانات الواجب اثباتها فيها .

المادة ٤٣ - أ - يحدد المدير بقرار يصدره نماذج طلب الحصول على البطاقة الشخصية أو دفتر العائلة وتجهدهما والشهادات والمستندات الواجب ارفاقها والاجراءات التي تتبع للحصول على كل منهما .

ب - يعنى الطالب من الصاق طوابع الواردات على هذه النماذج .

ج - يعتبر طلب الحصول على البطاقة الشخصية ودفتر العائلة بعد قيده بالسجلات من الوثائق التي تسري عليها أحكام المادة (١٠) .

المادة ٤٤ - مدة صلاحية البطاقة او الدفتر عشر سنوات من تاريخ صدورها يجب على حامل البطاقة او الدفتر استبدالها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مدتها .

المادة ٤٥ - على صاحب البطاقة او الدفتر ان يبلغ المكتب الذي يقيم في دائرته بكل ما يطرأ من تغيير على البيانات الواردة فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله .

المادة ٤٦ - تقدم طلبات الحصول على البطاقة او الدفتر واستبدالها او استخراج بدل مفقود او تالف بالنسبة الى الاردنيين المقيمين في الخارج الى قنصليات المملكة او الى الدائرة في حالة عدم وجود قنصلية .

المادة ٤٧ - على صاحب البطاقة او الدفتر في حالة فقدان او التالف بأن يبلغ المكتب الذي يقيم في دائرته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ فقدان او التالف وعليه ان يطلب بطاقة او دفتر اخر طبقاً للنماذج والاجراءات المقررة .

المادة ٤٨ - أ - تعتبر البطاقة او الدفتر دليلاً على صحة البيانات الواردة فيها ولا يجوز للجهات الحكومية او غيرها الامتناع عن اعتمادها في اثبات شخصية صاحبها .

ب - لا يجوز لأي سلطة او مؤسسة رسمية كانت او غير رسمية اصدار بطاقات اثبات الشخصية للمادة ٤٩ - لا يجوز لأي شخص ان يحصل على اكثر من بطاقة واحدة او دفتر واحد ويجب عليه تقديمها الى السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك ، فاذا رأى المسؤول استبقاؤها لأي سبب كان ، وجب عليه تسليم صاحبها ايصالاً بذلك .

المادة ٥٠ - لا يجوز لوزارات او مصالح الحكومة او دوائرها او الجهات او المراكز او المدارس او غيرها من الأشخاص الاعتبارية او الشركات او الجمعيات او المؤسسات او الافراد ان يقبلوا او يستخدموا

او يستبقوا في خدمتهم احدا بصفته موظفاً او مستخدماً او طالباً الا اذا كان حاملاً على البطاقة الشخصية او دفتر العائلة المنصوص عليها في المادة (٤١) .

المادة ٥١ - على مديري الفنادق او ما يماثلها من الاماكن المقروضة المدة لايواء الجمهور ، ان يثبتوا في سجلاتهم البيانات الموضحة في بطاقة او دفتر كل من يتزل في تلك الاماكن .

الفصل الثامن المقويات

المادة ٥٢ - اي موظف من موظفي الدائرة زوراً وكشط او غير اوحذف او بدل او تلاعب عن قصد او تعدد في السجل المدني او سجلات الواقعات او الشهادات التي تصدرها هذه الدائرة او مكاتبها في داخل المملكة وخارجها ، يعاقب في الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تزيد على خمس سنوات .

المادة ٥٣ - كل من :

أ - زور بطاقة شخصية او دفتر عائلة ، واي شهادة صادرة عن الدائرة او مكاتبها في داخل المملكة وخارجها .

ب - وجد معه بطاقة شخصية او دفتر عائلة بصورة غير مشروعة وادعى انه المالك الحقيقي لتلك البطاقة او الدفتر بانتحال اسم الغير او بادعاءات كاذبة .

ج - اعطى تلك البطاقة او الدفتر الى شخص آخر ليستعملها .

د - اتلف بطاقته الشخصية او دفتر العائلة او ادعى بفقدان احدهما عن قصد .

هـ - قدم بيانات كاذبة او ادعاءات كاذبة سواء في داخل المملكة او خارجها بقصد الحصول على بطاقة شخصية او دفتر عائلة لنفسه او لشخص آخر او وقع شهادة كاذبة لطالب الحصول على البطاقة او دفتر العائلة .

و - وقع عن آخر على البيانات التي تقدم لامين السجل بقصد الغش او اتحال صفة الغير .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تتجاوز الثلاثة سنوات او بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار او بكلا العقوبتين معاً .

لمدير الاحوال المدنية فرض كفالة مصدقة لدى كاتب العدل على كل من يطلب بدل مفقود او تالف لبطاقته او دفتر عائلة لأول مرة بمبلغ لا يقل عن خمسة وعشرين ديناراً ولا يزيد على مائة دينار . واذا فقد البطاقة او دفتر العائلة للمرة الثانية لا يضرب له بطاقة او دفتر قبل دفع بدل الكفالة .

المادة ٥٤ - يعاقب كل من يخالف احكام المادة (٤١) بالحبس من شهر حتى ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسة عشر ديناراً ولا تزيد على الخمسين ديناراً .

المادة ٥٥ - يعاقب كل من يخالف ماورد في المواد (٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١) بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرون ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

مادة ٥٥

المادة ٥٦ - كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون ولم يرد نص عليها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسة وعشرون ديناراً .
المادة ٥٧ - لا يحق للمحكمة ان تستعمل الاسباب المخففة التقديرية عند فرض العقوبة المنصوص عليها في الماد (٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤) .

الفصل التاسع الرسوم

المادة ٥٨ - تستوفي الرسوم حسب الجدول المدرج ادناه : -

بطاقة شخصية	٥٠٠ فلس
دفتر عائلة	٥٠٠ فلس
بدل تالف	٥٠٠ فلس
بدل مفقود	٥٠٠ فلس
شهادة ميلاد	٢٥٠ فلس
شهادة زواج	٢٥٠ فلس
شهادة طلاق	٢٥٠ فلس
شهادة وفاة	٢٥٠ فلس
صور التقياد ايا كان نوعها	٢٥٠ فلس
صور الشهادات ايا كان نوعها	٢٥٠ فلس

الفصل العاشر احكام ختامية

المادة ٥٩ - على كل رب أسرة عند نفاذ هذا القانون ان يتقدم الى المكتب الذي يقيم في دائرته او المكتب الذي يرغب التسجيل فيه ببيانات عن الاحوال المدنية الخاصة بافراد أسرته خلال المواعيد وطبقاً للتعليمات التي يحددها المدير على ان لا تقل المدة عن ستة اشهر .

المادة ٦٠ - لمجلس الوزراء اقتدار الاظلمة اللازمة لتنفيذ احكام القانون .

المادة ٦١ - يلغى هذا القانون : -

- ١ - قانون النفوس العشائي الصادر بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٣٣٠ هـ .
- ٢ - قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .
- ٣ - اي تشريع اردني او فلسطيني سابق الى المدي الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٦٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس

الجميع: موافقون
وفيما يلي نص المشروع كما رفضه المجلس
مشروع قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠ هل
يوافق المجلس على رفضه للاسباب التي ذكرتها اللجنة .
المقرر : .

الاسباب الموجبة

ان حركة الاعمار المتزايدة في المملكة قد خلقت عدة اوضاع جديدة تتطلب العناية والاهتمام الكبيرين قبل استفحالها ومن اهم هذه الاوضاع الوضع الصحي العام في المدن والبلديات الكبيرة والمتوسطة الحجم والناتج عن الاستمرار في استعمال الطرق القديمة في تصريف مياه المجاري اذ تصرف المياه الى حفر امتصاصية بعضها مانع لتسرب المياه مما يؤدي الى نضحها بشكل دوري يزعج المجاورين والى اسائها في الشوارع احياناً ، والبعض الآخر من هذه الحفر يقع ضمن طبقات صخرية متشققة مما يؤدي الى تسرب مياه المجاري الى المياه الجوفية وتلويثها . وقد ادت زيادة كثافة السكان في المدن والبلديات الى تضخم هذه المشكلة بحيث اشيعت طبقات الارض بالمياه الملوثة واصبح معظم مصادر المياه الجوفية التي ينقب عنها داخل الحدود البلدية في المسدة الاخيرة ملوث بشكل يجعلها غير صالحة للاستعمال اطلاقاً .

بالنظر لما سلف ارتأت هذه الوزارة اعطاء مشاريع شبكات المجاري اولوية متقدمة في المشاريع التي تطالب بتنفيذها في البلديات الكبيرة وخاصة في اربد والزرقاء والسلط وكهظرة اولى في هذا الاتجاه وضعت هذه الوزارة بالتشاور مع قاضي التشريع في وزارة العدل القانون موضوع البحث وذلك لتنظيم شؤون المجاري بحيث يتم : -

- ١ - ضبط درجة النقية التي تجرى في جميع التصفية .
 - ٢ - تنفيذ المشاريع بشكل اقتصادي ومناسب في البلدية الواحدة .
 - ٣ - اختيار المواقع لمجمعات التصفية بحيث لا تخلق مكاره صحية او جمالية .
 - ٤ - ضبط الاقتصاديات العامة للمشاريع بحيث يمكن دمج شبكات البلديات المتقاربة في مشاريع مشتركة مراعاة للتوفير والفعالية .
 - ٥ - ضبط تصريف الفضلات الصناعية الناجمة عن الصناعات القائمة والمتوقعة بحيث لا تسبب مكاره صحية .
 - ٦ - تحديد الرسوم التي تترتب على المستفيدين بحيث تغطي اعل نسبة ممكنة من تكاليف المشروع دون ان ترهق كامل المستفيد .
 - ٧ - حماية مصادر المياه الجوفية والسطحية من التلوث الذي يعطل صلاحيتها للاستعمال للتغريب او الري او يقتضي على قيمتها الجمالية .
- لقد وضع القانون المذكور مع مراعاة الظروف الاقتصادية للبلاد والبلديات كأساس علمي لمشاريع المجاري في المستقبل . وعلى هذا فاني ارجو التكرم بالنظر في اجازة قانون المجاري المقترح تحقيقاً للاهداف المذكورة .

١٤٠٠
١٤٠٠
١٤٠٠

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

قانون المجاري العامة

الفصل الأول

إيضاحات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للأفلاك والبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

اصطلاحات

الملكية :	المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة :	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الوزير :	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية او اي شخص آخر يفوض من قبله .
الدائرة :	دائرة الاشغال والخدمات الهندسية / قسم المياه والمجاري .

اعمال المجاري العامة

اي مشروع كامل للمجاري ينشأ لاثنية تزيد عن عشرة ويشمل ذلك الانابيب والمناهل ووحدات التفتيش ومحطات الضخ الخ سواء المنشأ منها او للراد انشاؤه لخسة البلدة .

الفضلات السائلة

المياه الزائدة للبلدة والتي تلوث بالاستعمال لاختلاف الغايات والاعراض مهما كان مصدرها وسواء كانت سطحية او جوفية او مياه امطار او اي مزيج منها .

الفضلات السائلة الصلبة

هي الفضلات السائلة المنسابة من المساكن فقط (المطابخ والحمامات والمراحيض وما شابه ذلك) .

الفضلات السائلة الصناعية

الفضلات السائلة الناتجة عن الصناعة او اي فضيلة اخرى غير الصحية .

المجرى

الماسورة او القناة التي تكون عادة مغلقة واعدت لتساب فيها مياه المجاري او اي فضلات سائلة اخرى .

المجرى العام

اي مجرى يكون جزءا من اعمال المجاري العامة .

المجرى الصحي

الماسورة التي تساب فيها الفضلات السائلة الصحية فقط .

مجري الامطار

الانبوب التي تساب فيها مياه جوفية او سطحية او مياه امطار .

المجرى الصناعي

الماسورة التي تساب فيها الفضلات السائلة الصناعية فقط .

المجرى الواصل

هو الجزء الذي يقام من قبل البلدة او من تفوضه لاي بناء ويشمل منهل التفتيش ويكون متفرعا عن مجرى متجه، وتقع حفرة التفتيش على مسافة متر ونصف داخل سور المبنى اذا امكن .

ماسورة البناء

ماسورة خط التصريف التي تمتد مسافة متر ونصف خارج ذلك البناء .

مجري البناء

ذلك الجزء من المجرى الذي يصل ماسورة البناء بالمجرى الواصل .

مجري التصريف

جميع مجاري اي بناء : اي المجرى الواصل مضافا اليه مجري البناء وماسورة البناء .

مجري متجه

هو المجرى الذي يصب فيه مجرى فرعي او في مجرى آخر ويصب فيه مجري واصل واحد او اكثر .

مجري فرعي

هو مجري معد لاستقبال مواد مجاري صادرة عن منطقة صغيرة نسبيا ويصب فيه مجري رئيسي .

مجري رئيسي

هو المجرى الذي يصب فيه مجري فرعي واحد او اكثر ويكون بعدا لخدمة منطقة واسعة .

البناء

اي بيت او مستودع او ابنية منسوبة سواء كانت مسكونة او غير مسكونة .

هكذا في الفصل

الصناعة

أي مصنع أو مشغل أو مزرعة وما شابه ذلك تخرج منه فضلات سائلة تعتبر مضرّة وتشكل خطراً من الناحية الصحية أو من أي ناحية أخرى .

البلدة

أي مدينة أو قرية أو مجموعة أبنية تزيد عن عشرة .

السلطة المحلية

أي سلطة فرضت من قبل البلدة ووافقت عليها الوزارة لتكون مسؤولة عن شؤون المجاري .

المنطقة المخدومة

هي المنطقة التي تقرر المجموعة وتوافق الوزارة أن تخدمها بشبكة مجاري .

الأرض الخاصة

هي الأرض التي تعود ملكيتها للأفراد .

الفصل الثاني

تعليمات أولية

المادة ٣ - لا يشمل هذا القانون التمديدات داخل أي بناء أو ماسورة البناء أو مجرى البناء المنشأة من قبل المالك .

المادة ٤ - في أي مكان يكشف فيه وجوب منع حدوث مكاره صحية فإن المجموعة تكون ملزمة بتنفيذ أعمال إنشاء المجاري العامة وصيانتها وتشغيلها .

المادة ٥ - يعود للبلدة حق تعيين حدود المنطقة المخدومة كما للوزارة الحق في إلزام البلدة على ضم مناطق أخرى أو أبنية أخرى إذا تبين للوزارة أن فضلات تلك المناطق أو الأبنية لا يمكن التخلص منها بطريقة أفضل فنياً واقتصادياً من القسم كما للبلدة الحق بوضع البرنامج الزمني المناسب لتنفيذ مختلف أجزاء المشروع .

المادة ٦ - على مالك أية أرض خاصة أن يسمح بتمديد المجاري في أرضه إذا تبين للسلطة المحلية في البلدة أنه لا يمكن من الوجهتين الاقتصادية والفنية تمديدتها في مكان آخر ويعوض المالك بموجب المواد الواردة في الفصل السابع .

المادة ٧ - على مالك أية أرض خاصة السماح بإقامة منشآت تتعلق بالمجاري العامة إذا تبين للسلطة المحلية في البلدة من الوجهتين الاقتصادية والفنية أنه لا يمكن إقامة هذه المنشآت في مكان آخر ويعود المالك بموجب المواد الواردة في الفصل السابع .

المادة ٨ - على السلطة المحلية الحصول على موافقة الجهات المختصة في الحالات التي لا بد فيها من تمديد المجاري عبر الطرق العامة أو خطوط السكك الحديدية .

المادة ٩ - على السلطات المختصة قبل الشروع بإنشاء أي جسر أو طريق عام أو سكة حديدية التأكد عما إذا كانت البلدة ترغب في مد خط أنابيب مجاري في ذلك الجسر أو الطريق أو السكة ، وفي هذه الحالة تقوم السلطة بتنفيذ العمل المطلوب على حساب البلدة .

المادة ١٠ - يجب أن يخضع تصريف أي فضلات أخرى خلاف الفضلات السائلة الصحية في المجرى العام إلى موافقة الوزارة المسبقة .

المادة ١١ - يخضع اختيار موقع محطة التنقية ومواقع تصريف المياه الناتجة عن محطة التنقية للتشاور المسبق مع سلطة المصادر الطبيعية وذلك منعا لاختلال تلوث المياه الجوفية والسطحية .

المادة ١٢ - تخضع درجة ومقدار التنقية للتشاور المسبق مع وزارة الصحة .

الفصل الثالث

أعمال للمجاري العامة

المادة ١٣ - يحظر تصريف مياه المجاري أو المباشرة بتنفيذ مشروع مجاري أو أي جزء من مشروع مجاري قبل أخذ موافقة الوزارة على التصميم والتقارير المقدمة لذلك الغرض .

المادة ١٤ - أي بناء يقع ضمن المنطقة المخدومة ويكون بحاجة إلى التخلص من مياه المجاري ولا يوجد لديه طريقة فنية واقتصادية أخرى أفضل للتخلص من ذلك فإن له الحق كما للبلدة الحق بإلزامه بإيصال يته بالمجري العام علماً أن وجود حفرة امتصاصية للبناء لا يعني عن ذلك .

المادة ١٥ - أي بلدة تقع بجانب بلدة أخرى وتكون بحاجة إلى مشروع مجاري ولا يوجد لديها طريقة فنية واقتصادية أفضل من التوصل للبلدة المجاورة فإن لها الحق وتكون ملزمة بإيصال مجاريها بمجاري البلدة الأخرى ومن حق الوزارة إلزام البلدان المتجاورة بالتعاون في تنفيذ مشاريع مجاري مشتركة .

المادة ١٦ - على مالك كل عقار أن يقوم بصيانة وصلة المجري التابعة له والتي تكون متصلة بالمجري العام .

المادة ١٧ - كل من يسيء استعمال المجاري العامة كادخال مواد غريبة وضارة سواء على الشبكة أو على محطة التنقية يعرض نفسه للعقوبة .

المادة ١٨ - المياه المنسابة من محطات التنقية يجب أن لا تسبب أي مكاره صحية أو غيرها .

المادة ١٩ - أي عملية للتخلص من الفضلات الصناعية أو لتصريف كميات كبيرة من المياه وعملية تغيير في نوعية أو كمية هذه الفضلات لأي صناعة تكون خاضعة لموافقة الوزارة المسبقة . وعلى الوزارة في حالة الموافقة لتحديد نقطة الربط في المجري العام ويقوم صاحب الصناعة بالتوصل إلى تلك النقطة على تقفقه الخاصة . كما يحق للوزارة قبل إصدار الموافقة الطلب من صاحب مصنع الفضلات الصناعية السائلة القيام بعملية تكرير أولية توافق عليها الوزارة للتخلص من المواد الضارة بمحطة التنقية أو شبكة المجاري العامة . كما يحق لها رفض الطلب كلياً إذا ما تأكدت من أن مثل هذا التوصل يضر بمصلحة محطة التكرير العامة أو بشبكة المجاري .

مجلس الاعيان

المادة ٢٠- عندما تقدم أية صناعة بطلب الى وزارة الاقتصاد الوطني للحصول على رخصة لزاولة المهنة فان موافقة الوزارة المنوه عنها في المادة ١٩ يجب ان ترفق بالطلب قبل ان توافق وزارة الاقتصاد على الطلب .

الفصل الرابع

اعمال المجاري للابنية التي تقل عن احدى عشر

المادة ٢١- اية عملية للتخلص من فضلات المجاري يجب ان لا يتسبب عنها مكاره صحية او اي نوع آخر من المكاره .

المادة ٢٢- لا يسمح باقامة اية انشاءات صحية او تمديدات اخرى للتخلص من مياه المجاري قبل الحصول على موافقة الوزارة المسبقة وذلك من حيث مقدار ودرجة المعالجة وطريق تصريف واستعمال الفضلات الناتجة الخ . وتقوم السلطة المحلية باصدار تعليمات لتنظيم امور هذه الطلبات .

المادة ٢٣- على مالِك المنشآت الصحية المذكورة اعلاه ان يقوم بصيانتها وتشغيلها والتأكد من صلاحيتها للعمل حسب التعليمات الصادرة عن الوزارة .

الفصل الخامس

الصناعات غير المتصلة بأعمال المجاري العامة

المادة ٢٤- ان التخلص من الفضلات الصناعية يجب ان لا يتسبب عنه اية مكاره للغير ذات اهمية سواء من الناحية العامة او من الناحية الخاصة الا اذا تبين للوزارة ان الاجراءات المطلوبة لمنع هذه المتاعب التي تلحق بالغير قد تكون باهظة التكاليف وغير اقتصادية .

المادة ٢٥- يجوز للوزارة اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع حدوث اي تلوث يحصل نتيجة الفضلات الصناعية في اية مكان يتبين فيه وجوب حماية المياه الجوفية او المياه السطحية او مياه البحر او الحفاظ على جمال المناظر الطبيعية مع مراعاة ما جاء في المادة السابعة بالنسبة للصناعات القائمة .

المادة ٢٦- اي عملية التخلص من الفضلات الصناعية يجب ان تكون خاضعة لموافقة الوزارة . وتكون الطلبات التي تقدم لهذه الغاية معنونة باسم الوزارة وتقدم لها بواسطة البلدية ان وجدت .

المادة ٢٧- اية زيادة ذات اهمية في الكمية او اي تغيير رئيسي في نوع مياه المجاري الصناعية يجب ان يكون خاضعاً ايضاً لموافقة الوزارة وتقدم الطلبات لهذه الغاية للوزارة بواسطة البلدية ان وجدت .

المادة ٢٨- يجب ان تشتغل الطلبات المشار اليها اعلاه على صفت كامل للمنشآت المئوى اذائها مع المخططات اللازمة والتي تشير الى طريقة معالجة مادة الفضلات ، والقضاء على التلوث ان وجد .

المادة ٢٩- بالإضافة الى ما جاء في احكام هذا الفصل من القانون تطبق بقية احكام هذا القانون على الصناعات غير المتصلة بأعمال المجاري العامة حيثما امكن .

الفصل السادس

المساهمة في نفقات الانشاء / الرسوم الخ

المادة ٣٠- يتوجب على اصحاب الابنية دفع رسوم المجاري استناداً الى قائمة التسعيرة المصادره من البلدة والموافق عليها من قبل الوزارة والتي تكون قد اعدت بموجب المبادئ المذكورة ادناه . وتقوم الوزارة باعداد نموذج نظام يتبين فيه مسؤوليات المجموعة ومالك البناء والتعليمات الفنية ومقدار الرسوم الخ .

المادة ٣١- تقسم الرسوم المتحققة على البناء الى اربعة اقسام :-

- ١ . ضريبة مجري .
- ٢ . رسم دخول .
- ٣ . الرسم السنوي .
- ٤ . التأمين .

اما ضريبة المجاري فيجب ان تغطي جزءاً من النفقات الكلية للمشروع وتجب سنوياً لمدة محددة من الزمن ، اما رسم الدخول فيكون مادداً للزيادة التي تلتحق بقيمة البناء نتيجة ربطه بالمجاري العامة ويدفع مرة واحدة فقط . اما الرسم السنوي فانه يكون محسوباً لتغطية جزءاً من نفقات الاقساط السنوية والفوائد المتحققة على البلدة لتنفيذ المشروع ولتغطية تكاليف التشغيل والصيانة السنوية تدفع رسوم المجاري والدخول من المالك واما الرسم السنوي ورسم التأمين فتدفع من قبل المشترك في مشروع المجاري .

المادة ٣٢- اي بلدة او صناعة او ما شابه ذلك ترغب في ربط او في تصريف فضلاتها السائلة في مجري اي بلدة اخرى تساهم في نفقات الانشاء والنفقات السنوية على اساس كمية ونوعية الفضلات التي تنوي التخلص منها .

المادة ٣٣- يفرض الرسم السنوي ورسم الدخول على الابنية التي توصل بشبكة المجاري فقط .

المادة ٣٤- تشترك جميع مباني البلدة في نفقات مجاري مياه الأمطار .

المادة ٣٥- عائلات رسوم المجاري تصرف على أعمال المجاري فقط .

المادة ٣٦- ان اية نفقات تتحقق لانشاء المجري او القنات او المنشآت اللازمة للمالك داخل البناء تدفع من قبل المالك

هكذا في الأصل

الفصل السابع
تعويضات

المادة ٣٧ - يعطى المالك تعويضا عادلا اذا لحقت به خسارة ذات اهمية عن تمديد المجاري ضمن ارضه الخاصة .

المادة ٣٨ - يعطى المالك تعويضا عادلا عن مساحته الارض التي تستعمل لاقامة اية منشآت كمجامع التصفية او محطات الضخ او المناهل ضمن ارضه الخاصة .

المادة ٣٩ - يعطى اي شخص يعرض بيته لكاره صحية نتيجة اعمال المجاري تعويضا عادلا .

المادة ٤٠ - يعطى المالك الذي انشأ مسبقا ومنذ مدة قصيرة منشآت يستفاد منها في أعمال المجاري الجديدة العامة تعويضا عادلا .

الفصل الثامن
العقوبات

المادة ٤١ - كل من يخالف احكام هذا القانون يعرض نفسه للخبس من اسبوع الى سنة وبغرامة نقدية لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن مائتي دينار او بكلتا العقوبتين .

الفصل التاسع
الانظمة

المادة ٤٢ - تقوم الوزارة باصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

دولة الرئيس

بالنسبة للقانون المعدل لقانون المجاري في منطقة امانة العاصمة ، الحقيقة هناك خلاف شكلي لا يمكن ان يؤثر في الجوهر ، الطلب بتوصيل بعض المناطق بالمجاري هو طلب لا ترغب فيه الامانة ولا هو من مصلحتها الامانة عندما نقول لها منطقة مستشفى عمان الكبير والجامعة الاردنية نحن فرضنا عليها ودفعنا لها التقود ، الامانة الان يطلب منها عدة مناطق هذه من حيث التنظيم والمشكلة على الطبيعة وعلى الواقع انما من حيث المصلحة الامانة ارتبطت بقرض دولي من البنك الدولي بمحدود عشرة ملايين دولار لتغطية هذا المشروع ، البنك الدولي في دراسة مع الامانة ومع المسؤولين يرى هذه المادة انها تفيد حتى تغطي الامانة تجاه مسؤولياتها ونجاح المناطق التي توصل اليها هذه الخدمة يضاف الى هذا ان تعطيل القانون او التغيير فيه الآن سيحيله الى مجلس النواب ومجلس النواب يعيده للاعيان وان نعد بأي سرعة يراها المجلس وبأي طريقة - اذا رأى - التعيد الذي يفترضه ان يضم للقانون فيما بعد نحن نرحب به ونقبله

الاسباب الموجبة

للقانون المعدل لقانون المجاري في منطقة امانة العاصمة

من خلال التطبيق العملي لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وتعدلاته ظهرت بعض الثغرات والنواقص التي تقضي الحاجة بمعالجتها كما ان ضرورة العمل تتطلب اعطاء حق السماح للامانة والمشاركين بتمديد المجاري الخاصة وربطها بالمجاري العامة في الحالات التي يتعين فيها تمرير هذه التمديدات ضمن الشوارع والازقة والادراج والساحات العامة والاسباب الفنية واقتصادية وهكذا الوضع ينطبق على كثير من الحالات ضمن مدينة عمان نظرا لوضعها الطبيعي وبخاصة في المناطق المنحدرة كما ان هناك معاملات وحالات عديدة يتعين تجاوزها بدون هذا التعديل ، كما ان الاحتياجات الاقتصادية تقضي برفع نسبة

لكن ان يحشي القانون مع هذه العبارة (او خارجها) لمقتضيات المصاحبة كما ورد من مجلس النواب .
(اصوات : موافقين)

السيد العين عطا الله

النقطة التي اصرت عليها اللجنة القانونية لا تزال في محلها بالرغم مما وضعه دولته رئيس الحكومة ، الشيء الوحيد الممكن اذا كان القوانين يجب ان تصاغ بالشكل الصحيح طبقا لاحكام الدستور وطبقا لاحكام التشريع يجب ان يمد اما اذا كان دولة الرئيس بلسان الحكومة يتعهد ان يصحح القانون في هذه الفقرة فيما بعد بتشريع آخر واذا كانت الرغبة سرعة انجاز القانون حتى يتمكنوا من الحصول على القرض مسألة ثانية اما النقطة لا تزال .

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

هكذا عند الفصل

مساهمة المجاري الى ٤٪ من صافي تخمين الايجار السنوي المقدر لدى وزارة المالية وعلى كافة العقارات لمدة عشرين سنة اعتباراً من ١٩٦٤/٤/١ رغم ان هذه النسبة مع الرسوم المقررة لن تلبى الاحتياجات الفعلية للمشروع وهي اقل من النسبة التي اوصى بها خبراء البنك الدولي والمستشارين كشرط من شروط الموافقة على اعطاء قرض البنك الدولي لتغطية جزء من تكاليف المرحلة الثالثة من مشروع المجاري العامة وهي ٥٪ خمسة بالمائة حتى يشمل باقي مناطق عمان ففي حين ان تكاليف المرحلة الثالثة من مشروع المجاري العامة مع التشغيل وفوائد القروض والاستهلاك خلال العشر سنوات القادمة ستبلغ حوالي ١٠٨٩١٠٠٠ ديناراً فان الرسوم المقررة مع مساهمة المجاري بواقع ٤٪ من صافي تخمين الايجار السنوي المقدر لدى وزارة المالية ستبلغ حوالي ١١١٠٠٠ ديناراً هذا فيما لو امكن ربط ٣٠٠٠٠ عقار خلال مدة العشرة سنوات القادمة اي بمعدل ٣٠٠٠ عقار سنوياً .

لهذه الاسباب جميعها ارتقي وضع التعديل المشار اليه .

ملاحظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون الجمارك في منطقة امانة العاصمة

المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .
المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .
المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .
المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .	المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩/٣/١٩٧٣
البند (٣)

موافقة كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :
تعديل الفقرة (أ) من المادة الثالثة لتصبح بالنص التالي : --
(١) مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة تخضع جميع العقارات في منطقة امانة العاصمة وخارجها لدفع مساهمة سنوية مقدارها (٤٪) من بدل صافي ايجارها السنوي حسباً بقدر لغايات استيفاء الضريبة وفق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لمدة عشرين سنة تبدأ من ١٩٧٣/١/١ بالنسبة للعقارات القائمة ومن تاريخ اكمال القساعات التي تنشأ بعد ذلك التاريخ سواء أكانت مغطاة من ضريبة الابنية والاراضي أم لا .

المادة ٣ - تخفيض العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشر سنة تبدأ من ١٩٦٤/٤/١ - من مساهمة سنوية مقطوعة بمعدل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار العملي المقرر لقسايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .

٨٥٠٠٠

أجرامات اللجنة القانونية مجلس الأعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
	(٢) يحسم من مدة العشرين سنة المشار إليها في الفقرة السابقة عدد السنوات التي دفعت عنها المساهمة في السنوات السابقة بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ والنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٨١٨ الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١/١٨	تعدل المادة (٤) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (أ) منها وأصبح نص الفقرة (ب) هو نص المادة المذكورة.	المادة ٤ - (أ) إذا أُنقِضَ أي حق أو خلال الفترة المشار إليها في المادة الثالثة فإنه يُلغى خلال المناقشة من العشرين سنة التي تسبق المساهمة المشار إليها في المادة المذكورة اعتباراً من تاريخ إعلان تعديلها.
		تبقى المادة (هـ) من القانون الأصلي.	(ب) إذا أُعيد أي حق خلال هذه الفترة فيحقق على مالك العقار دفع القيمة المقررة من المدة التي كان عليها العقار قائماً وتُسَمَّى بقية مدة إعادة اقتائه حتى تنتهي بقية مدة العشرين سنة المذكورة في المادة الثالثة.
			المادة ٥ - رُفِعَ عما جاء به في المادة الثالثة من هذا القانون يستوفى مبلغ المساهمة السنوية من الضرائب التي تسبق الأولى اعتباراً من تاريخ ١٩٦٤/١/١٤ أما نتائج الدعاوى من السنوات الآتية فتستحق في أول نيسان من كل سنة من السنين التي يلي تاريخ ربط الجري الخاص بالألاع العقار بالجري العام.

أجرامات اللجنة القانونية مجلس الأعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
		تبقى نص المادة (٧) من القانون الأصلي وبمناقص منه بالنص التالي: ١ (أ) تعدل مد الجري الخاص أو الجري القصص لمياه الأمطار ضمن التواريخ أو الأوقات أو الساعات الخاصة ولاسيب فنية أو اقتصادية فلاذرة مددا أو أي واحد منها ضمن الأراضي والعقارات الخاصة شريطة أن تعيد الحساب إلى ما كان عليه وأن تدفع الميرض المادى أن كان له مخصص.	المادة ٧ - (أ) يتولى الإدارة على نفقة المالك ربط الجري الخاص بالجري العام.
		(ب) مع مراعاة أحكام الفقرة ١١ أياً تحصل عقبات وصل الجاري الخاصة بالجاري العامة من المالكين للتركيب في جري خاص بنية إقناع عقار كل منهم حسباً يقرره لجنة فنية تشكلها أئمة العاصمة لهذه الغرض.	(ب) إذا تعدل مد الجري العام أو الجري القصص لمياه الأمطار ضمن التواريخ أو الساعات الخاصة أو الأوقات فلاذرة المساهمة التي عليها أو أي واحد منها ضمن الأراضي الخاصة شريطة أن تعيد الحساب إلى ما كان عليه وأن تدفع الميرض المادى أن كان له مخصص.
		تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي حسباً صحت بالمادة رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٢ بإلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعانة منه بالنص التالي :-	(ب) إذا تعدل مد الجري العام أو الجري القصص لمياه الأمطار ضمن التواريخ أو الساعات الخاصة أو الأوقات فلاذرة المساهمة التي عليها أو أي واحد منها ضمن الأراضي الخاصة شريطة أن تعيد الحساب إلى ما كان عليه وأن تدفع الميرض المادى أن كان له مخصص.
			المادة ٨ - يُعَدَّ مجلس أمانة العاصمة يقرار يصدره ويشر للمؤم ثلاث مرات في ثلاث صنف على على الأقل ، المنطقة أو المناطق التي يشار فيها العمل من أجل ربط الجاري الخصوصية بالجاري العامة.
			(ب) تسبق فنية من ذلك القرار على الألب (المؤم) لكل بناء في المنطقة التي سندها القرار أو على مكان يبرز فيه.

٥٥٦٦٢١٠١٠١

المادة كما وردت من مجلس النواب	أحركات اللجنة القانونية بمجلس الاعيان
المادة كما وردت من الحكومة بالعدل الجديد	ج (على المالك تأدية الرسوم والأجور الواجب دفعها بخصم من هذا القانون أو أي نظام صادر بقتضاه وإتمام توصيل المجرى الخاص بالمجرى العام خلال ثلاثة أشهر من نشر قرار مجلس الأمانة على النحو الوارد في الفقرة (ب) (أ) السابقين تحت إشراف وموافقات الأمانة وفي حالة تخلفه تولى الأمانة القيام بذلك وتيسر عليه بالنفقات معافاة المالك (٢٠) دون الاحكام من اللائحة الجزائية .
المادة المصممة - أ	ج (تجوز على ملكي الأبنية المملوكة لها أن يتجاوزوا تحديد المجرى الخاص بالبنية بالاعتماد على تحديد الأمانة وحدها أو بصفقات التي تحددها الأمانة وأن يتقدموا بطلب إيجار المجرى الخاص بالبنية المملوكة لها في تاريخ نشر القرار وتطبيقه على الصورة الواردة في الفقرة (ب) وفي حالة تخلف أي مالك من تنفيذ المجرى الخاص بمعارضة تولى الأمانة القيام بذلك وتيسر عليه بالنفقات معافاة المالك (٢٠) مقابل الأشراف وعلى أن لا تؤثر تلك على السووية الجزائية المترتبة على تلك المخالفات .
د (تجوز على ملكي الأبنية المملوكة لها أن يتجاوزوا استعمال المجرى الخاص بالبنية المملوكة لها في تاريخ نشر القرار وتطبيقه على الصورة الواردة في الفقرة (ب) وفي حالة تخلف أي مالك من تنفيذ المجرى الخاص بمعارضة تولى الأمانة القيام بذلك وتيسر عليه بالنفقات معافاة المالك (٢٠) مقابل الأشراف وعلى أن لا تؤثر تلك على السووية الجزائية المترتبة على تلك المخالفات .	

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون المجاري العامة

في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٣) ، ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٣ : -

أ - (١) مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة تخضع جميع المقار في منطقة امانة العاصمة وخارجها لدفع مساهمة سنوية مقدارها ٤٪ من بدل صافي إيجارها السنوي حسباً يقدر لغايات استيفاء الضريبة وفق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ ١/١/١٩٧٣ بالنسبة للمقار القائمة ومن تاريخ اكمال المقار التي تنشأ بعد ذلك التاريخ سواء اكانت معفاة من ضريبة الابنية والاراضي ام لا .

(٢) يحسم من مدة العشرين سنة المشار اليها في الفقرة السابقة عدد السنوات التي دفعت عنها المساهمة في السنوات السابقة بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٨١٨ الصادر بتاريخ ١/١/١٩٦٥ .

ب - يقدر بدل الايجار الصافي المشار اليه في الفقرة السابقة للمقار خارج حدود منطقة الأمانة - وفق الاسس المقررة في قانون ضريبة الابنية والاراضي السالف الذكر .

ج - يكون الانتفاع من تخيمات المجاري العامة خارج حدود منطقة امانة العاصمة اختيارياً .

د - بعد وصل المجرى الخاص بالمجرى العام يترتب على المالك اخلاق الحفرة الامتصاصية بطريقة تحول دون الاضرار بالصحة العامة .

المادة ٣ - تعديل المادة (٤) من القانون الاصيل بالغاء الفقرة (أ) منها واعتبار نص الفقرة (ب) هو نص المادة المذكورة .

المادة ٤ - تلغى المادة (٥) من القانون الاصيل .

هكذا في الأصل

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
المادة ٧ :

أ - اذا تعدد مد الحرجى العام او الحرجى الخاص او الحرجى المخصص لمياه الامطار ضمن الشوارع او الازقة او الادراج - او الساحات العامة ولاسياب فنية او اقتصادية للدائرة مددا او اي واحد منها ضمن الاراضي والمقارن الخاصة شريطة ان تعيد الحال الى ما كان عليه - وان تدفع التعويض العادل ان كان له مقتضى .
ب - مع مراعاة احكام الفقرة السابقة تخضع نفقات - وصل الحارجى الخاصة بالحارجى العامة - من المالكين المشتركين في حرجى خاص بنسبة انتفاع عقار كل منهم حسبما تقرره لجنة فنية يشكلها امين العاصمة لهذا الغرض .

المادة ٦ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٢ بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
ج - على المالك تأدية الرسوم والاجور الواجب دفعها بمقتضى هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه وانما توصيل الحرجى الخاص بالحرجى العام خلال ثلاثة اشهر من نشر قرار مجلس الامانة على النحو الوارد في الفقرتين (أ ، ب) السابقتين تحت اشراف ومواصفات الدائرة وفي حالة تخلفه تتولى الدائرة القيام بذلك وتعود عليه بالنفقات مضافا اليها (٢٠٪) دون الاخلال بحق الملاحقة الجزائية .

(د)

السيد المقرر

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥ برئاسة مقرر اللجنة معادة السيد احمد الخليل وحضور كل من الاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة ، معالي السيد علي المنداوي ، معالي السيد انطون عطا الله ، عطوفة السيد عبد الله التل ، وسكرتير اللجنة ناظم مرزوق .
ونظرت في مشاريع القوانين الحالية عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد دراستها ومناقشتها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

(١) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٢) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع شطب المادة (الرابعة) منه المعدلة للمادة (٢٨) من القانون الاصلي ، وكذلك رفض جميع التعديلات التي ادخلها مجلس النواب الموقر .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

- ١ -

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ هـ. يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون.

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة : »

الاسباب الموجبة

بناء على طلب دائرة المخابرات والاستخبارات العسكرية والامن العام ولان الاحكام المفروضة على الاشخاص الذين يفقدون جوازات سفرهم خفيفة جدا طالبت هذه الجهات فرض عقوبات اشد لاسباب امنية تتعلق بامن البلد . اذ ان كثيرا من الاشخاص الذين يدعون فقدان جوازات سفرهم يكونون في الحقيقة قد سافروا عن طريق مطارات العدو او كانوا يحملون وثائق اخرى ولتحقيق هذه الغاية وضع هذا المشروع .

١٢٠٠
١٢٠٠
١٢٠٠

ملحوظات مجلس الأعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣.

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية	مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ٢٥/٤/١٩٧٣ التلخ (١) .	
المادة كما وردت من الحكومة	مجلس النواب
موافقة كما وردت من الحكومة	
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة كما وردت من القانون الأصلي ويستأنس عنه
المادة ٢٤ من القانون الأصلي ويستأنس عنه بالمص التالي : المادة ٢٤ - يقاب بالامتناع الشاق الموقت كل من زور او جرف او حي او كسح او غير في جواز او وثيقة سفر او في أية وثيقة من الوثائق الرسمية المصدرة المصنوع على جواز او وثيقة سفر . ب) يقاب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز السنة او بترأه لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز مائتي ديناراً بكلاً من : ١) ادعى انه المالك الحقيقي لجواز او وثيقة سفر بتجعله اسم الغير او باحداث كاذبة ، وكسلك من اعطى الجواز او الوثيقة الى ذلك الشخص لاسيما بصورة غير قانونية . ٢) وجد معه جواز او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة . ٣) ادعى كذا فقدان جواز او وثيقة السفر او تلفها من عند يقصد اختاؤها . ٤) قدم في الملكية او خارجها بيانات او اذاعات كاذبة بقصد الحصول على جواز او وثيقة سفر لنفسه او لشخص آخر .	المادة ٢٤ من القانون الأصلي ويستأنس عنه بالمص التالي : المادة ٢٤ - يقاب بالامتناع الشاق الموقت كل من زور او جرف او حي او كسح او غير في جواز او وثيقة سفر او في أية وثيقة من الوثائق الرسمية المصدرة المصنوع على جواز او وثيقة سفر . ب) يقاب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز السنة او بترأه لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز مائتي ديناراً بكلاً من : ١) ادعى انه المالك الحقيقي لجواز او وثيقة سفر بتجعله اسم الغير او باحداث كاذبة ، وكسلك من اعطى الجواز او الوثيقة الى ذلك الشخص لاسيما بصورة غير قانونية . ٢) وجد معه جواز او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة . ٣) ادعى كذا فقدان جواز او وثيقة السفر او تلفها من عند يقصد اختاؤها . ٤) قدم في الملكية او خارجها بيانات او اذاعات كاذبة بقصد الحصول على جواز او وثيقة سفر لنفسه او لشخص آخر .
المادة المذكورة بها الآن	نص المادة (٢٤) - : كل من : أ) زور جواز سفر او وثيقة سفر . ب) وجد معه جواز سفر او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة . ج) ادعى انه المالك الحقيقي للملك المسروق او الوثيقة بالتجعله اسم الغير او باحداث كاذبة . د) اعطى ذاك الجواز الى شخص آخر لاسيما بصورته . هـ) اطلق جواز سفره عامدا لاجنائه او ادعى تخلفه عن تقديمه . و) قدم بيانات كاذبة او اذاعات كاذبة سواء في الملكية او في خارجها بقصد الحصول على جواز سفر لنفسه او لشخص آخر او وقع شهادة كاذبة المطالب الجواز . يقاب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز الثلاث سنوات ، او بترأه لا تقل عن خمسة واربعين ديناراً ولا تتجاوز خمسمائة دينار .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (١) .

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية	مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (١) .	جلس الاعيان
موافقة كما وردت من الحكومة	جلس النواب
<p>٥ () وقع على شهادة كاذبة المطالب جواز او وثيقة السفر .</p> <p>ج - ١ - اذا قد شخص جواز او وثيقة سفره وطلب اصلا جواز او وثيقة جديدين فلم يرد الجواز قبل اصلا الجواز او الوثيقة الجديدين ان يكلف الطالب تقديم كالة مالية مصدقة من الكاتب العدل على ان يرد جواز ٥٠ - ٢٠ دينار يجهز بها .</p> <p>بالمطابقة على الجواز او الوثيقة الجديدين .</p> <p>٢ - اذا فقد الجواز او الوثيقة الصادرين بعد تقديم الكالة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ اصلاها فلا يعرض جواز او وثيقة بدلا من القعود ولم تقع قيمة الكالة وقاء الكالة الجديدة .</p> <p>د - يكون رسم اصلا جواز بسلا القعود الاولى عشرة دنائير ويكون رسم اصلا جواز بدل القعود بسلا ثلثة عشر دنائرا .</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد</p>
المادة المعدل بها الآن	

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (١) .

موافقة كما وردت من الحكومة

مجلس الأعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٢٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
المادة :

٢- ١- يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات كل من زور او حرف او خي او كشط او غير في جواز او وثيقة سفر او في اية وثيقة من الوثائق الرسمية المقدمة للحصول على جواز او وثيقة سفر.

ب۔ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز السنة او بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز مائتي دينار او بكليتا العقوبتين كل من : -

١ - ادعى انه الملك الحقيقي لجواز او وثيقة سفر بانتحاله اسم الغير او بادعاءات كاذبة ، وكذلك من اعطى الجواز او الوثيقة الى ذلك الشخص لاستعمالها بصورة غير قانونية .

١ - وجد معه جواز او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة .

۱ - ادعی کدیا فقدان جواز او وثیقه السفر او اتلفها عن عمد بقصد اخفاها .

١ - قدم لي المملكة او خراجها بياضات او ادعاءات كاذبة بقصد الحصول على جواز او وثيقة سفر لنفسه او لشخص آخر .

١٠ - وقع على شهادة كاذبة لطالب جواز او وثيقة السفر .

ج - ۱ - ادا فقه شخص جواز او وثیقه سفره و طلب اصدار جواز او وثیقه جدیدین

فلمدير الجوازات قبل اصدار الجواز او الوثيقة الجديدين ان يكلف الطالب بتقديم كفالة مالية مصدقة من الكاتب العدل بمبلغ يتراوح بين ٥٠ - ٢٠٠ دينار يتعهد بموجبها بالمحافظة على الجواز او الوثيقة الجديدين .

١ - إذا فقد الجواز أو الوثيقة الصادرين بعد تقديم الكفالة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ إصدارهما فلا يصرف جواز أو وثيقة بدلاً من المفقود ما لم تدفع قيمة الكفالة ولقاء كفالة جديدة.

١٠ - يكون رسم اصدار جواز بدل المفقود لاول مرة عشرة دنائير ويكون رسم اصدار جواز بدل المفقود بعد ذلك عشر بن دنائرا .

السيد الرئيس

مشروع القانون لمعدل لقانون نقابة المحامين
للنظاميين لسنة ٩٧٣ هل يوافق المجلس عليه بالصيغة
التي اقترحتها اللجنة القانونية ؟

لجميع : متوافقون

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه
 بيعة التي سيعاد فيها الى مجلس النواب المؤقت »

جلس الاعيان

نظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ٢٥ / ٤ / ١٩٧٣ البند (٢) .

مجلس النواب
الاردني

مصافاة عبارة (والمطالبة بها) بعد عبارة (للادعاء بالحقوق) الواردة من السطر
 لأول من الفقرة (١) للمادة (٦) المعدلة بموجب المادة (٢) من المشروع.

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

٢ - تنظيم الميسود والقام بالأجراءات التي
 ٣ - تقديم الاستمارات القانونية .

المادة المعهولة

فأخبرهم من من ساعدني القضاء الذين أكلوا مهوتي
فسمعتهم فقلت لهم في الامور على اختلاف
نواحيها ، والقام بأجر ادائها والنافعة فيها ، وتقديم
كل ما استشارت فأنزلة من يطلبها لقاء اجر : فوظفهم
فعمل امور اربعة : —
(١) الامعاء بالفرق ، والمناخ عمو : والقيام
بالاجراءات المقتضى بها : في كل من الاشخاص
التي كانت الحكم على اختلاف اوضاعها عند الحكم
الشريعة .
(٢) ابرءاء الاستعدادات العقلية في الامور
والقضايا والسائل على اختلاف انواعها .
(٣) تنظيم العقود بأوضاع القيام بكافة الاجراءات
التي يستر بها ذلك .
(٤) تحمل التكاليف لتسلي جميع الجلسات والمجالس
آراخية والحكمين وموظفي الادارة والذين تروى
والمراسلات المهمة والمساعدة على اختلاف انواعها .

五、

اجراءات اللجنة القانونية جلس الاعيان		الاجراءات اللجنة القانونية جلس الاعيان	
المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن	المادة المعمول بها الآن
المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن	المادة المعمول بها الآن

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢)

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن	المادة المعمول بها الآن
المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن	المادة المعمول بها الآن

اجراءات اللجنة القانونية جلس الاعيان		اجراءات اللجنة القانونية جلس الاعيان	
المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن	المادة المعمول بها الآن
المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن	المادة المعمول بها الآن

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢).

هذه المادة

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية	مجلس النواب	مجلس التراب	مجلس الاعيان
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة (٣٨) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة.	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢) .
بقي نص المادة (٣٨) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	بقي نص المادة (٣٨) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة.	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢) .
المادة (٣٨) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	المادة (٣٨) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة.	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢) .
المادة (٣٨) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	المادة (٣٨) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة.	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢) .

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية	مجلس النواب	مجلس التراب	مجلس الاعيان
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة (٤١) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة.	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢) .
بقي نص المادة (٤١) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	بقي نص المادة (٤١) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة.	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢) .
المادة (٤١) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	المادة (٤١) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة.	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢) .
المادة (٤١) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	المادة (٤١) من القانون رقم ١٩٧٣/٤/٢٥ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٧٣ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة.	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢) .

مجلس الاعيان

أجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للمؤهل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٥ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة .	تعديل المادة / ٤٤ من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد كلمة (المقصود) الواردة في الفقرة (١) منها (اذا تعلق التوكيل في احد الامور المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون) . تعديل المادة / ٤٦ من القانون الاصيل بالاضافة من عبارة (على ان لا تزيد) الواردة في الفقرة (٤) منها عبارة (على ان لا تقل) . المادة (٩) الركائز للمادة لغير المحامين قبل تقياد هذا التعديل والمعاملات التي تحت مبرمجتها تعتبر صحيحة اذا كان المخصوص الوكيل به من الامور التي يجوز لغير المحامين القيام بها يقتضي المادة (٧٨) من هذا القانون .	نص الفقرة (١) من المادة (٤٤) (١) بالترتيب كما ورد في اي قانون او تشريع آخر يكون للمحامين الانبثاق من المصادرة على توقيع موكله على الركائز المنصوص عليها في القانون اعلاه في جميع الحالات مستثالا عن صحة هذا التوقيع . نص الفقرة (٤) من المادة (٤٦) (٤) على المحكمة بناء على طلب الخصم ان تحكم على خصمه باعياب المحاماة ويحدد لها تحديد مقدار هذه الاعياب ، على ان لا تزيد هذه الاعياب في الرحلة الابتدائية عن ٥ / من قيمة الحكم به وان لا تتجاوز (١٥٠٠) ديناراً في أية دعوى مهما كانت القيمة ولا تزيد عن نصف ما تحكم به المحكمة الابتدائية عن الرحلة الاستئنائية . ليس حاصلا

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة السادسة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٦

المحامون هم من اعران القضاء الذين اتخذوا مهنة لهم تقديم المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبها لقاء اجر ويشمل ذلك :-

- ١ - التوكيل عن الغير للدعاء بالحقوق والدفاع عنها :-
أ - لدى كافة المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها عدا المحاكم الشرعية .
ب - لدى المحامين ودوائر النيابة العامة .
ج - لدى كافة الجهات الادارية والمؤسسات العامة والخاصة .
- ٢ - تنظيم العقود والقيام بالاجراءات التي يستلزمها ذلك .
- ٣ - تقديم الاستشارات القانونية .

المادة ٣ - تعدل المادة الثامنة من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر البند (أ) من الفقرة (١) منها :
(ما لم يكن طالب التسجيل متمتعاً بجنسية احدى الدول العربية قبل حصوله على الجنسية الاردنية وحينئذ لا يجوز ان تقل مدة تجمعه بالجنسيتين معا عن عشرة سنوات) .

المادة ٤ - يلغى نص المادة / ٣٨ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٣٨

- ١ - مزاوله مهنة المحاماة حق محصور بالمحامين المسجلين في النقابة دون غيرهم وفقاً لاحكام هذا القانون .
- ٢ - لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس العمل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة الا في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك .
- ٣ - لا يجوز لغير المحامين المسجلين ان يمارس كحرفة او يقصد الكسب العمل المنصوص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السادسة .

مجلس الاعيان

٤ - كل من يخالف حكم الفقرتين الثانية والثالثة يعاقب من قبل محكمة الصلح المختصة بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بالحبس مدة لا تزيد على شهرين او بكليهما العقوبتين ويجوز لاي محام مسجل في القضاة ان يأخذ صفة المشتكى ويقدم البيانات وفقاً لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٥ - يلغى نص المادة / ٤١ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٤١

١ - لا يجوز للمتدعين ان يمثلوا امام المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها الا بواسطة محامين يمثلونهم ويستثنى من ذلك :

أ - محاكم الصلح والتسوية ودعاوي تصحيح قيد النفوس والقضايا الجزائية .
ب - المحامون المزاولون او السابقون او القضاة الماملون او السابقون او الاشخاص المعفون من التدريب بمقتضى المادة ٢٨ من هذا القانون .

٢ - في قضايا الحقوق والعدل العليا لا يجوز تحب طائلة البطلان التقدم بأية دعاوي او لوائح او طعون امام محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة استئناف ضريبة الدخل والجمارك ومحاكم البداية والجمارك الا اذا كانت موقعة من احد المحامين الاساتذة ويستثنى من ذلك الدعوي واللوائح والطعون التي تقدم للمحاكم المذكورة اذا جرى تقديمها بواسطة محكمة لا يوجد في مركزها محام .

٣ - لا يسرى حكم هذه المادة على مصالح الحكومة او الهيئات العامة او دوائر الاوقاف التي لها ان تنيب عنها في المرافعة احد موظفيها الحاصلين على اجازة الحقوق .

المادة ٦ - تعدل المادة / ٤٤ من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة (الخصومية) الواردة في الفقرة (١) منها (اذا تعلق التوكيل في احد الامور المنصوص عليها في المادة السادسة) . من هذا القانون .

المادة ٧ - تعدل المادة / ٤٦ من القانون الاصلي بالاستعاضة عن عبارة (على ان لا تزيد) الواردة في الفقرة (٤) منها بعبارة (على ان لا تقل) .

المادة ٨ - الركلات المطأة لغير المحامين قبل نفاذ هذا التعديل والمعاملات التي تمت بموجبها تعتبر صحيحة اذا كان الموضوع الموكل به من الامور التي يجوز لغير المحامين القيام بها بمقتضى المادة (٣٨) من هذا القانون .

(٥)

قرار رقم (١٣)

المقرر :-

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٠ برئاسة مقرر اللجنة سعادة السيد احمد الخليل وحضور كل من الاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة ومعالي السيد علي الهنداوي ومعالي السيد انطون عطالله ومعالي السيد صالح المعشر وعطوفة السيد عبدالله التسل وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق .

وقضت في مشاريع القوانين الحالية عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد دراستها ومناقشتها قررت توصيه المجلس الكريم ما يلي :-

(١) الموافقة على مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٢) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٣) الموافقة على مشروع قانون الغاء قانون مجلس شيوخ العشائر لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٤) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع ادخال التعديل التالي عليه وهو :-

حذف البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة الثامنة والتي تنص على ما يلي :-

٣ - (يسترد جواز السفر الخاص بعد زوال الصفة الخاصة التي اصدر من اجلها) .
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالمرافعة على قرارها اللجنة القانونية

السيد ميرزا :

دولة الرئيس حضرات الاعضاء
لي ملاحظة حول مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية .

كنت قد ذكرت في مناقشتي لمشروع المرافعة للجنة المالية الحالية ان سياسة الحكومة في انشاء المؤسسات المستقلة بداعي تنفيذ المشاريع وانجازها دون ان تكون خاضعة لمراقبة المؤسسات الدستورية لا تتفق والمصلحة العامة - واليوم بمناسبة عرض مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية ، اود ان ابين لدى تعارض الشاء مثل هذه المؤسسات مع احكام الدستور والقانون .

تنص المادة (٣) من مشروع قانون المؤسسة بان المؤسسة تتمتع بشخصية معنوية ذات استقلال مالي واداري . هذا النص لا يتفق مع احكام المادة ١١٩ من الدستور ، والتي تنص . يشكل بقانون ديوان المحاسبة لمراقبة ايراد الدولة وتنفقاتها وطرق صرفها هذا من ناحية الاستقلال المالي .

اما مشروع الاستقلال الاداري فان النص المذكور عن المشروع يتعارض مع المادة ١٢٠ من الدستور والتي تنص ما يلي : التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهج ادارتها وتعيين الموظفين وعزلهم الى اخره تبين بالطريقة يحددها مجلس الوزراء بموجب الملك لا بقانون .

والمشروع الحالي يجعل من المؤسسة ان تعظم موازنتها شأنها كبقية المؤسسات السابقة وبدون اطلاع مجلس الوزراء وموافقة مجلس الأمة .

هذا هو اصل

وهذا يتعارض مع المادة ١١٢ من الدستور -
يصدق على واردات الدولة وثقافتها المقدرة لكل سنة
مالية بقانون الموازنة العامة . اي لا يجوز اتفاق اي
مبلغ لم يرد ذكره في الموازنة العامة .
اما تعارض هذا المشروع مع القانون كما يلي :-

قانون التخطيط

نشر في الجريدة الرسمية رقم ٢٣٣٣ تاريخ ١٩٧١/١١/٢٥

المادة ٤ - ينشأ مجلس يسمى المجلس القومي للتخطيط ويناط به تحقيق الاهداف التالية :-

أ - اعداد خطط الدولة الطويلة المدى لتنمية المجتمع الاردني وتطويره اقتصاديا واجتماعيا وبشريا
وثقافيا في ضوء حاجات المجتمع الاردني القائمة والمتوقعة ، وتنمية الموارد المحلية في الاردن .
ورفع مستوى معيشة الشعب الاردني والوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي في اقصر فترة زمنية
ممكنة .

ب - اعداد برامج التنمية الشاملة من اقتصادية واجتماعية وبشرية وثقافية وغيرها ، على ان تتضمن
هذه البرامج المشاريع التي يرى تنفيذها على مراحل زمنية معينة مع تحديد الاولويات فيما بينها
وتقدير تكاليفها المنتظرة وتوضيح نتائجها المتوقعة ووسائل تمويلها .

المادة ٥ - أ - ينشأ مجلس يسمى مجلس ادارة المجلس القومي للتخطيط على النحو التالي :-

- | | |
|--|--------------|
| (١) رئيس الوزراء | رئيساً |
| (٢) رئيس المجلس القومي للتخطيط | نائبا للرئيس |
| (٣) وزير المالية | عضوا |
| (٤) وزير الاقتصاد الوطني | |
| (٥) محافظ البنك المركزي | |
| (٦) رئيس الجامعة الأردنية | |
| (٧) مدير عام التنمية العلمية الملكية | |
| (٨) امين عام المجلس القومي للتخطيط | |
| (٩) رئيس اتحاد الغرف التجارية في الاردن | |
| (١٠) رئيس غرفة صناعة عمان | |
| (١١) ممثلون من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهم مجلس الوزراء | |
- وفقا للمادة (٧) من هذا القانون وعلى ان يكون احداهما من اعضاء
مجلس الطوائف

المادة ٩ - أ - ينشأ مجلس يسمى مجلس الامن الاقتصادي على النحو التالي :-

- | | |
|--|--------------|
| (١) رئيس الوزراء | رئيساً |
| (٢) وزير المالية | نائبا للرئيس |
| (٣) وزير الاقتصاد الوطني | عضوا |
| (٤) محافظ البنك المركزي | |
| (٥) رئيس المجلس القومي للتخطيط | |
| (٦) امين عام المجلس | |
| (٧) مدير دائرة الميزانية العامة في وزارة المالية | |

ويعد هذا الشرح المدعوم بالمواد الدستورية والقانونية اقترح ان يعاد النظر في مشروع القانون
ومدى ضرورته بوجود قانون التخطيط

قانون التخطيط كامل شامل وقانون خاضع للجنة اقوى بكثير من اللجنة التي تشكل بموجب
قانون مؤسسة التنمية الصناعية وهذا القانون يشمل جميع متطلبات واغراض قانون التنمية الصناعية ، انا
شخصيا مش عارف ما دو سبب وجود قانون التنمية مع وجود قانون التخطيط .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

تخصيص وتصميم فقط

السيد المقرر

لاجل الغاية الجلية التي قصدها القانون ولهذا

اجزائه .

السيد العين ميرزا :

لماذا لا تفتح قانون التخطيط في الاغراض

المطوية لهذا القانون .

السيد المقرر

هذا قانون خاص .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

دولة الرئيس

انا متأكد ان اصحاب المال والمطوية اعضاء

اللجنة القانونية قد درسوا القانون ودرسوا الاسباب

الموجبة لصدوره والتي تعود في الحقيقة الى امور

تهم الصناعة ويتردد القطاع الخاص في القيام بها او

المغامرة براسماله فيها لانها ذات صفة صناعية
الربح فيها يحتاج الى وقت في حين ان القطاع الخاص
منصرف بكلية اكثر شيء الى التجارة ذات الربح
والمرود اليومي والشهري .

ثانيا في بناء البلد وتنمية صناعيا وهو ما نفتقر
اليه سبب السلع وتدنيتها وعدم توفرها في البلد نحن
اذا قدرنا ان نصنع اشياء ونجعل المواطن يأكل ويلبس
بما نصنع نكون قد سرنا في الطريق الصحيح وهذا
مسؤولية الحكومة في حالة تردد واحجام القطاع
الخاص ، المؤسسة المقترحة بدقن حساباتها ديوان
الحاسبة المؤسسة المقترحة يجري تعيين موظفيها وحق
نظام الخدمة المدنية ، تخضع للدولة رقابة ومالا وملكا
ومنهجاً ونجد في الاسباب الموجبة التي الواجبة في
الحقيقة هو ما دعى اللجنة المقترحة لتوصي المجلس
الكريم باتجاه قبولها والسناح لها ان تحسب حيز
التنفيذ وقد التزمت الحكومة في مؤتمر دولي بقبول
هذه المؤسسة التي يمكن ان تأتينا بمساهمات كثيرة
لان القانون يضمن للناس كيف يستثمرون ادواتهم

مجلس الاعيان

السيد العين ميرزا :

انا لم اقتنع

- ١ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا المشروع كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع موافقون

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة »

وكيف يستغلونها في بناء البلد بنفس الحرص الذي يراه معالي العين والآنحوان وبنفس الاتجاه والامان.

وقضيته ليست بدعواً وإنما ضرورة وهي مصلحة عامة ومن هذا المنطلق نرجو المجلس الكريم ان يمينوا على خروج هذه المؤسسة لحيز التنفيذ واقرار هذا القانون .

السيد الرئيس

هل اقتنعت ؟

الاسباب الموجبة

لاصدار قانون مؤسسة التنمية الصناعية

لما كان من شأن الدولة الاهتمام بالجانب الاقتصادي من الحياة العامة وقطاع الصناعة منها بوجه خاص فان هذه الضرورة تقتضي ان تقوم الدولة على نحو آخر بتحريك هذا النشاط وتحديد الاساليب الواجب اتباعها لتحقيق اهداف خطة التنمية عن طريق تنفيذ المشاريع التي يحجم القطاع الخاص عن تنفيذها ومساعدته في احيان اخرى على تنفيذ المشاريع الانمائية التي ترى الحكومة ضرورة تشجيعها .

وفي سبيل ما تقدم ، فان احداث مؤسسة عامة تتولى رسم سياسة تصنيعية تنفذ على مراحل وتقوم باجراء الدراسات الاقتصادية والفنية اللازمة قبل تنفيذ المشاريع يعتبر امراً حيوياً لضمان نجاح كل من هذه المشاريع الانمائية ، كما ان الاشراف المباشر من قبل هذه المؤسسة يختزل كثيراً من غساطر الارتجال وفوضى الانفاق .

وتتوسل المؤسسة للوصول الى هذه الاهداف بإمكانية قيامها بالمهام التالية -

- ١ - فحص وتحري امكانات اقامة صناعات جديدة او تطوير صناعات قائمة واعداد الدراسات والمسح والجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الصناعية .
- ٢ - تنفيذ مشاريع صناعية جديدة او تطوير مشاريع قائمة في نطاق القطاع العام او بالتعاون مع القطاع الخاص .
- ٣ - امتلاك اية منشأة صناعية بطريق الشراء او الاكتتاب او المساهمة برأس المال بموافقة مجلس الوزراء .
- ٤ - ادارة مساهمات الحكومة في المنشآت الصناعية وتمثيلها في تلك المنشآت في حدود مقدار هذه المساهمات دون المساس بالحقوق المقررة للشركات القائمة قبل نفاذ قانون المؤسسة وذلك بموجب امتيازات خاصة فيما يتعلق بنسبة تمثيل الحكومة في مجالس ادارتها .

وحيث ان الحكومة تساهم برأسمال (١٨) شركة صناعية وطنية يبلغ مجموع رؤوس اموالها (٣٢٥١٠٠٠) دينار منها (٩٦٦) دينار مساهمة الحكومة وتشارك الحكومة في ادارة هذه المؤسسات عن طريق تعيين ممثلين لها في مجالس ادارتها وقد ظلت جميع ارباح اسهم الحكومة بهذه الشركات تحول لخزينة الدولة كما لم يجر بيع اسهم لها في هذه الشركات لاعادة الاستثمار في مشاريع صناعية جديدة . ولما كانت مساهمة الحكومة في هذه الصناعات تهدف الى دعمها في مراحلها الاولى ومساعدتها على القيام والعمل والانتاج وتحقيق الربح فمن باب اولى ان يعاد استثمار هذه الاموال او ارباحها في مشاريع صناعية جديدة ثبتت جدواها الاقتصادية وتحتاج هي الاخرى الى المساعدة والندم عند بلده تأسيسها .

ومن ناحية اخرى لم يكن في جهاز الدولة جهة مفرغة للمتابعة الشؤون المتعلقة بتنفيذ المشاريع الصناعية الانمائية بعد الانتهاء من اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها مما يؤدي الى تأخير في التنفيذ وفي حالات كثيرة وضع هذه الدراسات على الرف دون متابعة او تحديث ودون اجراء الاتصالات الضرورية مع الشركات الاجنبية والمؤسسات الدولية لتحري امكانات تنفيذ هذه المشاريع اما بواسطة المساهمة المباشرة المشتركة او القروض التمويلية او المشورة الفنية .

هكذا
مجلس الاعيان

و قد لوحظ في السنوات الاخيرة تردد رأس المال الفردي في الاستثمارات الصناعية وتوجهه نحو التجارة والعقارات كما يلاحظ عدم توفر روح المغامرة في خلق الصناعات الجديدة بل ازداد الطلب على ازدواجية الصناعة في حين انه لا زال هناك مجالات كثيرة للاستثمار في صناعات جديدة . هذا بالإضافة الى ان رأس المال الفردي لم يتمكن حتى الآن من القيام بمفرده بإنشاء صناعات كبيرة تساهم بنسبة عالية في الدخل القومي .

اما الصناعات التصديرية التي تضع هدفها الاول الاسواق الخارجية فلم تقم حتى الآن من قبل الممولين في القطاع الخاص وتدل الدراسات على ضرورة توجيه التنمية الصناعية في الاردن نحو الصناعات التصديرية والنظر لعدم استبعاد القطاع الخاص لتحمل غاطر مثل هذه الصناعات او بسبب عدم تمكنه من الحصول على المعلومات الكافية عن احوال الاسواق الخارجية فقد أصبحت الضرورة ملحة لقيام جهة تعالج هذه الناحية وتحمل مسؤوليات مثل هذه الصناعات بجميع مراحلها منذ اعداد الدراسات الى الانتاج ومن ثم وصول هذا الانتاج الى الاسواق المربحة سواء في الداخل او بالخارج .

كما يلاحظ غياب جهة محلية متخصصة تتوفر فيها الكفاءات اللازمة للعمل على مستوى تجاري لاعداد الاتفاقات الخاصة بتنفيذ المشاريع الصناعية الانمائية واستعمال اساليب المفاوضات التجارية الحديثة . وبغض الوقت فان هناك حاجة ملحة بتجميع الدراسات والتقارير التي اعدت عن الصناعات التي تمت دراستها ووضعها بشكل مشاريع قابلة للتمويل (Bankable Report) بعد تحديثها تمهيدا لمناقشتها مع الجهات التي تبدي اهتماماً بتنفيذها والسعي للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الممكنة .

لجميع هذه الاسباب طرحت فكرة انشاء مؤسسة التنمية الصناعية وأقرت في خطة التنمية الثلاثية كأحدى الاجراءات التنظيمية الفعالة في تنفيذ المشاريع الصناعية هذا في حين نص مشروع القانون على اعطاء الاولوية دوماً لمبادرة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع الصناعية وسيظل دور المؤسسة مسانداً لنشاط قطاع الخاص مع اعطائها الصلاحيات الكافية والمرونة اللازمة للحصول على المساعدات والتمويل والتجارب من الجهات الممكنة محلياً وخارجياً لضمان التنفيذ دون تأجيل وبعيداً عن الروتين .

قانون مؤسسة التنمية الصناعية

الفصل الاول

التعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون باسم « قانون مؤسسة التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٣ » ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمعارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الملكية	-	الملكية الاردنية الهاشمية
الحكومة	-	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الوزير	-	وزير الاقتصاد الوطني
المؤسسة	-	مؤسسة التنمية الصناعية المنشأة بموجب هذا القانون .
المجلس	-	مجلس ادارة المؤسسة
المدير العام	-	المدير العام للمؤسسة
المشروع الصناعي	-	اي مشروع انمائي صناعي او تعليمي مشمول بالحكماء هذا القانون .

الفصل الثاني

تأسيس المؤسسة ، اهدافها وصلاحياتها

المادة ٣ - يوكل بمقتضى هذا القانون في الملكية مؤسسة تسمى « مؤسسة التنمية الصناعية » تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بجهة الصفة ان تمتلك وتصرف بالاموال المنقولة وغير المنقولة وان تتعاقد وان تقاضي وتقااضي وتنتيب عنها في الاجراءات القضائية او لمطالبات اخرى النائب العام او احد موظفيها او اي نظام كوكيل عام او خاص .

المادة ٤ - ترتبط المؤسسة بالوزير الذي يعتبر رئيساً لها .

المادة ٥ - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في العاصمة ولها ان تفتح فروعاً لها في داخل المملكة وخارجها وفق ما يقرره المجلس .

مكتبة جامعة دمشق

المادة ٦ - تهدف المؤسسة الى دفع عجلة التضخيم والتشجيع على استثمار ثروات المملكة وتطويرها في ضوء الخطة الاقتصادية المقررة وتوجيه النشاط الصناعي لخدمة المواطنين والاستثمار المريح ، ولتحقيق هذه الاهداف تتولى ما يلي :

- أ - فحص وتحري امكانيات اقامة صناعات جديدة او تطوير صناعات واعداد الدراسات والمسح والحدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية .
- ب - تنفيذ مشاريع صناعية جديدة او تطوير مشاريع قائمة في نطاق القطاع العام ، او بالتعاون مع شخص او شركات من القطاع الخاص ، ضمن الاسس التالية :
 - ١ - طرح اسهم المشروع الصناعي للاكتتاب العام لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ، واذا لم يتم خلالها تغطية الاكتتاب بكامل الاسهم تتولى المؤسسة ذلك عن طريق المساهمة وفق احكام قانون الشركات .
 - ٢ - في حالة عدم التقدم اصلا للاكتتاب بالاسهم المطروحة على المؤسسة تنفيذ المشروع وفق احكام هذا القانون .
 - ج - امتلاك اية منشأة صناعية بطريق الشراء او الاكتتاب او المساهمة برأس المال بموافقة مجلس الوزراء .

د - الاشراف الاداري على المنشآت الصناعية التي تمتلك الحكومة كامل رأس مالها بقصد تطويرها ورفع مستوى ادائها وانتاجها .

هـ - ادارة مساهمات الحكومة في المنشآت الصناعية ، وتمثيلها في تلك المنشآت في حدود مقدار هذه المساهمات ، أما بواسطة موظفيها او موظفي الدولة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، دون المساس بالحقوق المقررة للشركات القائمة قبل نفاذ هذا القانون بموجب امتيازات خاصة فيما يتعلق بنسبة تمثيل الحكومة في مجالس ادارتها .

المادة ٧ - تعمل المؤسسة ، في سبيل تحقيق اهدافها وتغذية مواردها المالية وتنشيط فعاليات القطاع الخاص الصناعية ، على بيع حقوق الملكية والمساهمات الصناعية الى هذا القطاع مسخ عدم الاجحاف بمصالح المؤسسة المالية والشروط الفنية الضرورية لاستمرار نجاح هذه الصناعات ، ويتم البيع بتنسيب من المجلس وموافقة مجلس الوزراء .

الفصل الثالث

نقل ملكية الحقوق والمساهمات في المشاريع الصناعية الى المؤسسة .

المادة ٨ - الحصص او المساهمات المائدة للحكومة :
 أ - ينتقل الى المؤسسة مساهمات الحكومة في المشروعات والمنشآت الصناعية القائمة للمبينة في الجدول الملحق وتكون مسؤولة عن ادارتها والتصرف بها .

- ب - تمتلك المؤسسة مساهمات وحقوق الحكومة في المشروعات الصناعية التي قد تقيدها او تؤول اليها مستقبلا .
- ج - اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، تحمل هذه المؤسسة اداريا وماليا وفنيا عمل مركز التنمية الصناعية / وزارة الاقتصاد الوطني ، كما تؤول اليها ملكية امواله وموجوداته على اختلاف انواعها وتعتبر الخلف القانوني والواقعي له وفي كل ما له من حقوق وواجبات من التزامات .

الفصل الرابع

الجهاز الاداري

المادة ٩ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة والقيام بتنظيم وتنفيذ اعمالها :

- أ - مجلس ادارة
 - ب - مدير عام
 - ج - جهاز من الموظفين والمستخدمين والخبراء .
- المادة ١٠ - أ - يوكل المجلس من الوزير رئيساً وعضوية كل من :
- المدير العام - نائباً للرئيس
 - امين عام مجلس التخطيط القومي
 - نائب محافظ البنك المركزي
 - وكيل وزارة المالية
 - وكيل وزارة الاقتصاد الوطني
 - مدير بنك الائتماء الصناعي
 - ثلاثة اعضاء يعينون لمدة اربع سنوات من العاملين في مشاريع القطاع الخاص الصناعية بموافقة مجلس الوزراء بتنسيب الوزير .
- ب - يتم النصاب القانوني لاجتماع اللجنة بحضور سبعة اعضاء على الاقل وتتخذ قراراته بأكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .

المادة ١١ - تنتهي عضوية اعضاء المجلس لأي من الاسباب التالية :

- أ - الوفاة
- ب - اذا قدم الاستقالة الخطية وقبلها مجلس الوزراء
- ج - اذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر او تغيب خارج المملكة مدة تزيد عن ستة اشهر متتالية
- د - اذا اُفلس او طالب في ظل القانون بتسوية مع دائنيه بالصلح الواقعي من الافلاس .
- هـ - اذا صدر ضده حكم قطعي بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

١١٧

المادة ١٢ - إذا شغل مركز عضو المجلس من المعينين لأي سبب من الأسباب الواردة في المادة السابقة فيعين من يخلفه وفقاً لأحكام المادة العاشرة من هذا القانون .

المادة ١٣ - تحدد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء على أساس حضور الجلسات .

المادة ١٤ - يتولى المجلس الصلاحيات وكافة السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وتصرف شؤونها ورسم الخطة العامة التي تدير عليها بما يتواءم وسياسة الحكومة الاقتصادية ، ويمارس في سبيل تأييد هذه الغايات الصلاحيات والواجبات التالية :

أ - وضع خطة استثمار أموال المؤسسة ، وتوجيهها لتنمية الصناعة وفق أهداف المؤسسة المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - تعيين جهاز الموظفين اللازم للمؤسسة ، ويشمل جهاز الوكلاء والخبراء والمستشارين من داخل المملكة أو خارجها ، وذلك بناء على احتياجات المؤسسة لتسيير أعمالها ، وتخصيص هؤلاء الموظفين للدوائر المختلفة للمؤسسة أو للمنشآت المدارة أو المملوكة من قبلها .

ج - وضع مشاريع الأنظمة اللازمة لهذا القانون ، وإصدار التعليمات التنفيذية للمؤسسة .

د - تقويض أي وكيل ، أو ممثل ، أو لجنة ، القيام بأي عمل بالتبعية عن المجلس بالقدر الذي يراه المجلس .

هـ - القيام بإجراءات الإعلان عن العطاءات والتفاوض وإبرام العقود لإقامة الابنية وإنشاء المشاريع وتوريد البضائع والخدمات ، وذلك وفقاً لما تتطلبه احتياجات هذه المشاريع .

و - اقتناء الأملاك وحيازتها والتصرف بها .

ز - وضع أية ترتيبات لبيع إنتاج أي مشروع مملوك لها أو يقع تحت رقابة المؤسسة وذلك بما يتفق وقيامها بواجباتها على أكمل وجه .

ح - القيام بأي عمل آخر يؤدي في رأي المجلس إلى قيام المؤسسة بواجباتها على أكمل وجه .

المادة ١٥ - يمثل رئيس المجلس المؤسسة في صلاتها بكافة السلطات والهيئات والأشخاص الآخرين ، وله أن يفوض كلا أو جزءاً من هذه الصلاحيات إلى المدير العام بموافقة المجلس .

المادة ١٦ - يحدد النظام الداخلي للمجلس الشؤون المتعلقة بانعقاد جلساته وإدارتها وتسيير أعماله والتصايب والتصويت ، ويصدر هذا النظام بقرار من المجلس .

المادة ١٧ - أ - يعين للمؤسسة مدير عام بإرادة ملكية وبقرار من مجلس الوزراء بتبني من المجلس ويتم اختياره من ذوي المؤهلات العلمية العالية والخبرة في الشؤون الاقتصادية أو الصناعية على أن يكون من المشهود لهم في الاستقامة والنشاط والكفاءة .

ب - يحدد قرار تعيين نائب المدير العام وفق نظام الخدمة المدنية .

ج - إذا تعيب المدير العام يقوم بمهامه الشخص الذي يتولاه الوزير .

المادة ١٨ - يكون المدير العام مسؤولاً عن تنفيذ قرارات المجلس وإدارة أعمال المؤسسة وتمثيلها وعن أداء الواجبات المسندة إليه بموجب أحكام هذا القانون .

المادة ١٩ - يحظر على أي عضو من أعضاء المجلس أو أي موظف من موظفي المؤسسة أن تكون له مصلحة أو منفعة في الأعمال التي تقوم بها ويحظر عليه أن يكون وكيلاً أو ممثلاً للمؤسسات الأجنبية أو تتعاون مع المؤسسة إلا أنه يحق له أن يكون مساهماً في الشركات العامة التي تساهم بها المؤسسة أو تقوم بأنشائها .

المادة ٢٠ - يلتزم المدير العام ، وأي عضو من أعضاء المجلس وأي موظف وأي مستخدم تابع للمؤسسة ، بالمحافظة على سرية الأعمال المتصلة بالمؤسسة .

المادة ٢١ - أ - يكون للمؤسسة ملاكها الخاص ويخري انتقاء وتعيين وفائها ومعتادتها وشروط استخدامهم وتحديد رواتبهم واختصاصاتهم وانتهاء خدماتهم وسائر الأمور الأخرى المتعلقة بهم بموجب نظام الخدمة المدنية لأوظيفي الحكومة على أن يمارس المدير العام المؤسسة صلاحيات الوزير ونائب مديرها أو من يتدبه صلاحيات الوكيل المنصوص عليها في النظام المذكور .

ب - تطبق أحكام قانون التقاعد المدني على موظفي المؤسسة .

الفصل الخامس

رأس مال المؤسسة ومواردها المالية

المادة ٢٢ - تتكون موارد المؤسسة المالية من المصادر الآتية :

أ - رأس المال ، ويتكون من :

١ - قرض بمبلغ (١٠٠) مائة ألف دينار بدون فائدة ولمدة عشر سنوات ترصده الحكومة لأمر المؤسسة فور نفاذ هذا القانون .

٢ - كامل قيمة مساهمات الحكومة في المنشآت الصناعية التي تملكها المؤسسة إليها وتقييم هذه الملكية في وقت إنشاء المؤسسة بالطريقة التي يضعها وزير المالية .

٣ - المبالغ التي تخصصها الحكومة للاكتتاب في رأس مال صناعات أو مشاريع أو عمليات صناعية تقام بعد نفاذ هذا القانون سواء كانت هذه المبالغ تمثل الاكتتاب بكامل رأس مال المشروع الصناعي المحدث أو جزء منه .

ب - احتياطي المؤسسة أو أي احتياطات تملكها المنشآت الصناعية التي تملكها الحكومة .

ج - الأرباح الناتجة عن حصص أو مساهمات الحكومة التي آلت ملكيتها إلى المؤسسة بموجب أحكام هذا القانون والأرباح الصافية للمشاريع الصناعية الأخرى التي تملكها المؤسسة ، على أن تؤدي المؤسسة سنوياً نسبة ٥٠٪ خمسين بالمائة من هذه الأرباح إلى خزانة الحكومة .

د - القروض والهبات والتبرعات المقدمة من الحكومة أو من أي مصدر آخر .

هـ - أية أموال أخرى تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص للمؤسسة كاجور للقيام بالمهمات أو دراسات إذا قرر المجلس ضمها لحساب رأس المال .

و - ربح أموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة .

هذه هي الأرباح

المادة ٢٣ - للمؤسسة رد كل او جزء من عناصر رأس المال المقدم لها من قبل الحكومة ، وغير المسدد ، قبل الموعد المحدد .

المادة ٢٤ - أ - للمؤسسة عقد قروض محلية من الجهاز المصرفي او عن طريق اصدار سندات قرض مالية او بأية طريقة اخرى ، شريطة الحصول على موافقة مجلس الوزراء ، وذلك بعد الاستئناس برأي محافظ البنك المركزي الاردني .

ب - للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء وتسبب محافظ البنك المركزي الاردني عقد قروض اجنبية .

المادة ٢٥ - للمؤسسة ان تستثمر اية مبالغ متوافرة لديها غير ضرورية لعملياتها التجارية بالطريقة التي تراها مناسبة شريطة ان يكون هذا الاستثمار ضمن اطار اهدافها وواجباتها وفق احكام هذا القانون.

المادة ٢٦ - للمؤسسة ان تنفّض الرسوم والاجور من المتقنين من دراساتها الفنية وخدماتها الاخرى وفق التعريفات التي يضعها المجلس .

الفصل السادس

شؤون المؤسسة المالية

المادة ٢٧ - تعتبر اموال المؤسسة كأموال الخزينة وتحصل بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ، وتمارس المؤسسة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٢٨ - أ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في ١ كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في ٣١ كانون الاول من العام نفسه .

ب - اما السنة المالية الاولى فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ٢٩ - أ - بعد المجلس موازنة المؤسسة قبل يوم ٣١ من كانون الاول من كل سنة ، وترفع الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها وتدرج الموازنة الاجالية في موازنة الدولة العامة .

ب - تدرج في الموازنة التقديرات السنوية للارزادات والنفقات لمركز المؤسسة الرئيسي . وكذلك لكل من مشروعاتها .

ج - للمجلس الحق في نقل مخصصات بند من بند الموازنة الى بند آخر .

د - على جميع المنشآت التابعة للمؤسسة ان تقوم بتقديم مشروعات موازنتها السنوية للمجلس ، وذلك في التاريخ الذي يحدده المدير العام على ان تشمل مقترحات التنمية وتقديرات كلفتها .

هـ - تقوم المؤسسة باعداد اقتراحات التنمية وكذلك تقديرات كلفتها قبل يوم ٣١ كانون الاول من كل سنة ، مع تقدير قيمة المنشآت التي تمتلكها بشكل (ميزانية تنمية موحدة) وتقدمها لمجلس الوزراء للنظر فيها وذلك ليتم تضمين المشروعات المصادق عليها ضمن الخطة العامة للحكومة او البرنامج او ميزانية التنمية حسب ما تقتضيه الحال .

المادة ٣٠ - أ - تقوم المؤسسة بحسابات منظمة لموجوداتها وعملياتها للمنشآت التي تمتلكها ولأية اموال اخرى او عمليات تجارية تمثل مصالحها في اية مشروعات اخرى .

ب - تقوم المؤسسة وكل منشأة تملكها باعداد الحسابات والتقارير السنوية بطريقة تمكن عرض نتائج اعمالها بصورة منظمة ودقيقة تعكس اوضاعها المالية بصورة صحيحة .

ج - للمجلس ان يوزع مصاريف المركز الرئيسي للمؤسسة او جزءا منها وتكاليف الادارة العامة على منشآتها .

المادة ٣١ - أ - تقوم المؤسسة بفتح حسابات استهلاك واستبدال لممتلكاتها وذلك لكل بند من بنود موجوداتها

ب - تحمل الحسابات المذكورة تلك المبالغ السنوية او غيرها التي يقرها المجلس .

ج - يمكن استثمار اقطاعات الاستهلاك والاستبدال الخاصة بالمباني والمصانع او اراضها للمنشآت المملوكة وذلك بحد اقصى يعادل نصف قيمة تلك الاموال . ويحدد المجلس شروط الاستثمار او الاقراض .

المادة ٣٢ - للمؤسسة حق التصرف بالايرادات الفائضة والناتجة عن عملياتها في اي سنة من السنوات بالطرق الآتية : -

أ - تسديد جزء من رأس المال المقدم من الحكومة للمؤسسة او من قروضها الداخلية او الخارجية .

ب - النقل الى الاحتياطي العام او اي احتياطي آخر .

ج - الاحتفاظ بها كرسيد يدور للسنوات القادمة .

المادة ٣٣ - أ - تخضع حسابات المؤسسة لتدقيق ديوان المحاسبة او فاحص حسابات قانوني يوافق على تعيينه ويحدد اتعا به مجلس الوزراء بتنسيب المجلس في بداية كل سنة مالية .

ب - تخضع حسابات كل منشأة من المنشآت التابعة للمؤسسة للتدقيق من قبل فاحص حسابات يعينه ويحدد اجوره المجلس .

ج - يزود المدير العام فاحصي الحسابات بنسخة من الميزانية السنوية ونسخة من حساب الارباح والخسائر ، ويرتب عليهم فحصها في ضوء القيود المتعلقة بها .

هكذا
مجلس الاعيان

د - يقر المدقون بتقديم تقاريرهم للمجلس عن حالة الميزانية العامة للمؤسسة ولكل من المنشآت المملوكة ، وحساب الأرباح والخسائر والحسابات الأخرى التي تم تدقيقها .
هـ - يرفع المجلس الى مجلس الوزراء ، في خلال اربعة اشهر من تاريخ اغلاق حسابات المؤسسة ميزانيتها العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن حالة العمل في المؤسسة واي منشأة تابعة لها .

الفصل السابع

احكام عامة

المادة ٣٤ - ١ - تزود الوزارات والدوائر والمؤسسات المؤسسة بالتقارير والبحوث والاحصائيات والمعلومات والبيانات التي لها صلة بنشاطها .

ب - تتعاون المؤسسات والدوائر الحكومية والبلديات والمجالس القروية مع المؤسسة لتحقيق غايات هذا القانون .

المادة ٣٥ - يجوز انتداب او اعارة اي موظف في الحكومة او اي مؤسسة عامة للعمل في المؤسسة عملاً بمرغاً او جزئياً ويعتبر عمل الموظف في المؤسسة استمراراً لعمله السابق .

المادة ٣٦ - تتبع المؤسسة في ادارة اعمالها وتنظيم مصاباتها وسجلاتها الاصول التجارية .

المادة ٣٧ - تعفى المؤسسة ومنشآاتها الخاصة لاحكام هذا القانون من كل تكليف مالي او ضريبي او رسم تأمين او رسم طابع وارادات وغير ذلك من التكاليف المالية ، بما في ذلك رسوم الجمارك المكوس والابتيراد سواء اكانت تتناول رأس مال المؤسسة ام اموالها الاحتياطية ام دخلها او اموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها .

المادة ٣٨ - لا تصفى المؤسسة ولا تحمل الا بقانون .

المادة ٣٩ - لمجلس الوزراء بتشيب من المجلس ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤٠ - يلغى هذا القانون اي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكامه .

مادة ٤١ - مجلس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول

بالمنشآت الصناعية القائمة التي تساهم
الحكومة برأسمالها والمشار اليها بالمادة الثامنة من القانون

الرقم	اسم المؤسسة	رأسمالها الاسمي (دينار)	مساهمة الحكومة (دينار)
١ -	شركة مصفاة البترول الاردنية	٨٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٢ -	شركة مصانع الاسمنت الاردنية	٤٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٢٢٧٥٠٠٠
٣ -	شركة البوتاس العربية	٤٥٠٠١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٤ -	شركة مناجم الفوسفات الاردنية	٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٩٠٤٩١٣
٥ -	شركة الكهرباء الاردنية	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٥٢٨
٦ -	شركة كهرباء محافظة اربد	١٠٠٠٠٠٠٠	١٧٨٨٥٢
٧ -	الشركة الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج)	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٦٨٨
٨ -	شركة مصانع الخرف الاردنية	٧٥٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
٩ -	شركة مصانع الورق والكرتون الاردنية	٧٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٠ -	الشركة العربية لصناعة الادوية	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
١١ -	شركة مصانع الزيوت النباتية	٥٠٠٠٠٠٠٠	١٧٨٨٠٦
١٢ -	شركة الدباغة الاردنية	٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٣ -	شركة مصانع الاجواخ الاردنية	٥٠٠٠٠٠٠٠	١١٠٨٠٠
١٤ -	شركة الانماء الصناعي	٢٥٠٠٠٠٠٠	٧٠٩٧٥
١٥ -	شركة تصنيع للمتوجات الزراعية الاردنية	٢٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٦ -	شركة المصانع الاردنية للحلويات والشوكولاته	٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٣٩٠٤
١٧ -	شركة المخازن الآلية الاردنية	١٥٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
١٨ -	شركة الابيان الاردنية	١٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
	المجموع	٣٢٣٥١٠٠٠	٩١٢٣٩٦٦

١٤ أيار ١٩٧٣

٢ -

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة :

الاسباب الموجبة

يواجه حاملو جوازات السفر السياسية صعوبات واحراجات عديدة من جراء قيام الجهات المختصة بتطبيق تفسير الديوان للفقرة (ب) من المادة (٧) من قانون جوازات السفر ، وهو التفسير الذي ينص على عدم جواز منح اعضاء اسرة حامل جواز السفر السياسي جواز سفر سياسي منفصل . وتتلخص تلك الصعوبات والاحراجات بما يلي :-

١ - يقوم حامل جواز السفر السياسي في كثير من الاحيان برحلات او مهام رسمية بمفرده ، وتبقى في هذه الحالة عائلته المدرجة على جواز سفره دون جواز سفر في الوقت الذي تكون فيه مضطرة الى السفر ايضا .

٢ - ان الكثيرين من الممثلين الدبلوماسيين معتمدين لدى اكثر من بلد واحد ، لذلك فانهم عندما يقومون برحلات الى البلدان المعتمدين لديها يضطرون الى ترك عائلاتهم في البلد الاجنبي المقيمين فيه دون جوازات سفر .

٣ - ويواجه اولئك الممثلين الدبلوماسيين حرجا اذا ما استدعوا الى المركز لسبب من الاسباب او اذا ما اضطروا الى السفر بشكل مفاجيء في الوقت الذي تكون جوازات سفرهم مع عائلاتهم المسافرة في ذلك الوقت .

وللاسباب الآتفة الذكر فقد وضع مشروع التعديل المرفق بحيث يميز لزوجات حامل جوازات السفر السياسية حمل جوازات سفر سياسية منفصلة .

ملحوظات مجلس الاحبار حول مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية	مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) المؤرخ في ١٠/٥/١٩٧٣ البند (٢)	
المادة كما وردت من اجراءات مجلس النواب	مجلس النواب
مواقفة كما وردت من الحكومة	
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	مجلس الاعيان
تعديل المادة السابعة من القانون الاساسي بالتقدم جاء في الفقرة (ب) منها والاستعانة به بما يلي : - (ب) يجوز منح زوجات حامل جوازات السفر السياسية جوازات سفر سياسية منفصلة وادخال الازواج القاصرين وبناتهم المازيات اذا كن مقيمت معهم في منزل واحد في جواز سفر ابيهم .	
المادة المعمول بها الآن	مجلس الاعيان
نص الفقرة ب من المادة (٧) (ب) يجوز ادخال اعضاء اسرة حامل جوازات السفر السياسي في الجواز معه .	

مجلس الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣
قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل جوازات السفر لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة السابعة من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

ب - يجوز منح زوجات حامل جوازات السفر السياسية جوازات سفر سياسية منفصلة وادخال اولادهم القاصرين وبناتهم المازيات اذا كن مقيمات معهم في منزل واحد في جواز سفر اي منهم .

- ٣ -

السيد الرئيس

مشروع قانون إلغاء قانون مجلس شيوخ المشار لسنة ١٩٧٣ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

١ وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه بالصيغة التي سرفع فيها الى الحكومة :

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون إلغاء قانون مجلس شيوخ العشائر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون إلغاء مجلس شيوخ العشائر لسنة ١٩٧٣) ويعمل به بعد مرون شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون مجلس شيوخ العشائر رقم (٤) لسنة ١٩٧٢ .

المادة ٣ - يتخذ مجلس الوزراء القرارات المناسبة لمعالجة الامور المترتبة على هذا الالغاء .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٤ -

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

دولة الرئيس

ارجو ان لا تدخل في تفاصيل هذا القانون لأن لدينا من جوازات السفر الخاصة التي صرفت بسخاء وبدون تقدير للمسؤولية الالوف وليس المئات واذا استمر، كلما صرت انا زعيم سأخذ جواز سفر ويبقى معي مدى الحياة وكل ما صرت انا نائب يبقى معي مدى الحياة وهذه عملية قد نجعلنا في النهاية لا يوجد عندنا الا جواز سفر خاص وخلصنا على الجواز العادي وحل الدنيا للسلام وفي اسباب امنية ايضا وفي اسباب اجتماعية وفيه كل الاسباب وكنا نتمنى وكان بذهننا ويعلم الله - ان تلغي السياسي والخاص ونعود لجسوازنا الاردني بورقته اللطيفة ولكن هذا اضعف الايمان ، كما جاء في النواب .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

كما جاء من النواب

السيد الرئيس

اذن، هل يوافق المجلس على مشروع هذا القانون كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع موافقون

١ وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه بالصيغة التي سرفع فيها الى الحكومة .

ملحوظات مجلس الأحياء حول مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من مجلس الأحياء
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) المؤرخ في ١٠/٤/١٩٧٣ البند (٤) .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) المؤرخ في ١٠/٤/١٩٧٣ البند (٤) .
انظر كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٨٦/٤٢/٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٥/٧	انظر كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٨٦/٤٢/٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٥/٧
تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بحذف البند (٢) من الفقرة (١) منها الصنف بجوازات السفر الخاصة بإصدار قيم التورم للاحتفاظ بهذا الأساس .	تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بحذف البند (٢) من الفقرة (١) منها الصنف بجوازات السفر الخاصة بإصدار قيم التورم للاحتفاظ بهذا الأساس .
المادة كما وردت بها الآن	المادة كما وردت بها الآن
١ - جوازات السفر الأردنية والوافاق التي تقدم مقامها -	١ - جوازات السفر الأردنية والوافاق التي تقدم مقامها -
٢ - جوازات السفر الخاصة	٢ - جوازات السفر الخاصة
٣ - جوازات السفر الخاصة	٣ - جوازات السفر الخاصة
٤ - جوازات السفر الخاصة	٤ - جوازات السفر الخاصة
المادة (٨) تلغى زور من يوقعه ان يصدر جوازات سفر خاصة (تقريباً) بجوازات سفر خاصة	المادة (٨) تلغى زور من يوقعه ان يصدر جوازات سفر خاصة (تقريباً) بجوازات سفر خاصة
١ - أعضاء مجلس الأمة	١ - أعضاء مجلس الأمة
٢ - موظفي الحكومة من الدرجة الأولى فأولئك	٢ - موظفي الحكومة من الدرجة الأولى فأولئك
٣ - وكلاء الوزارات ومدراء الدوائر	٣ - وكلاء الوزارات ومدراء الدوائر
٤ - كبار ضباط الجيش والامن العام من رتبة زعيم فأولئك	٤ - كبار ضباط الجيش والامن العام من رتبة زعيم فأولئك
٥ - رئيس الجامعة الأردنية وأعضاء مجلس أمنائها	٥ - رئيس الجامعة الأردنية وأعضاء مجلس أمنائها
٦ - الأشخاص ذوي الصلة الرسمية السياسية والاجتماعية	٦ - الأشخاص ذوي الصلة الرسمية السياسية والاجتماعية
٧ - رئيس الوزراء والوزراء	٧ - رئيس الوزراء والوزراء
٨ - يجوز ادخال زوجات الأشخاص المذكورين في الفقرة (١) من هذه المادة في جواز السفر الخاص	٨ - يجوز ادخال زوجات الأشخاص المذكورين في الفقرة (١) من هذه المادة في جواز السفر الخاص
٩ - ولا يدخل القاصرون وبناتهم	٩ - ولا يدخل القاصرون وبناتهم

هكذا في الأصل

الاجراءات اللجنة القانونية	المادة كما وردت	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسمون بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) للمؤرخ في ١٩٧٣/٥/١٠ البند (٤)	انظر كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٨٦/٤٢/٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٥/٧		المادة ٤ - حاملوا جوازات السفر الخاصة بالمرحوض خارج المملكة عند قضاء احكام هذا القانون بتجني العمل بجوازاتهم عند انتهاء ميثاقها او حال عودتهم الى المملكة.	مهم الاجراءات غير الترويجيات التي في جوازات السفر تاريخ اصحاره وتكون جديدة لمدة لا تتجاوز سنتين ١) يسترد جواز السفر الخاص بعد زوال الصفة الخاصة التي اصدر من اجلها ٢) لا يستوفى اي رسم عن جواز السفر الخاص ٣) استثناء لا ودد في البند رقم (٤) يتنوع رسم قدره عشرة دولارات عن كل جواز سفر خاص يعطى للاشخاص المسمون باحكام البند رقم (٦) من الفقرة (أ) من هذه المادة.
			ليس ما اصل القانون الاصيل	

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصيل على الشكل التالي :-

أ - الغاء البند (٦) من الفقرة (أ) منها .
ب - الغاء البند (٥) من الفقرة (ب) منها
والذي اضيف اليها بموجب القانون المعدل رقم (٨) لسنة ١٩٧٢ .

المادة ٣ - تلغى جوازات السفر الخاصة التي اعطيت لغير الاشخاص المذكورين في البنود ١-٥ من المادة الثامنة من القانون الاصيل بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الا اذا انتهت مدتها قبل ذلك .

قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٣/٢/١٥

السيد الرئيس
تتلى مقررات لجنة الشؤون الخارجية وارجو من المقرر التفضل الى المنصة .

السيد المقرر
انا اريد ان اناقش في هذا الموضوع فارجو ان يتلى هذا القرار من قبل السيد الامين العام .

السيد الامين العام

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٣

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاعيان بتصلها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٥ بحضور كل من مقرر اللجنة معالي السيد وصفي ميرزا والاعضاء السادة معالي السيد علي الهنداوي ، معالي السيد مصطفى دودين ، عطوفة السيد عبد التل ، سعادة السيد احمد الخليل ، سعادة السيد ابراهيم كرشان ، سعادته السيد علي مطلق الهياهي ، سعادة السيد جمعه حجاد ، وعطوفة امين عام مجلس الامة السيد هاني خشير وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق .

وحضر الاجتماع بناء على طلب اللجنة دولة رئيس الوزراء بصفته رئيسا لسلطة المصادر الطبيعية وعطوفة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية المهندس السيد محمود الحوامة والمهندس السيد فخري ابو شقره رئيس قسم البترول في سلطة المصادر الطبيعية .

ولطرت اللجنة في مشروع قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستشهاده في المملكة الاردنية الهاشمية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ الممنوح الى شركة ديسكو الكندية والذي احاله عليها لدراسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد سعيد المفتي .

واستمعت اللجنة الى بيان وشرح مستفيض من قبل دولة رئيس الوزراء حول الاسباب التي دعت الحكومة الى الغاء هذا الامتياز وذلك لاخلال الشركة بالشروط والبنود الواردة في الاتفاقية ، كما بينت دولة ان هناك عدة عروض مقدمة من قبل عدة شركات بترولية مختلفة تطلب فيها منحها امتيازات للتنقيب عن البترول واصناف دولته قوله بان الغاء الامتياز الممنوح لشركة ديسكو الكندية كان في مصلحة الحكومة .

هكذا من الاصل

كذلك ادلى عطوفة نائب رئيس سلطة المصادرات الطبيعية ببعض المعلومات ردا على الملاحظات والاستفسارات التي وجهت اليه من قبل الاعضاء السادة مصطفى دودين ، احمد الخليل ، علي مطلق الهباهبه .

كما ابدى كل من مقرر اللجنة معالي السيد هادي ميرزا والأمين المحترم معالي السيد علي الهنداوي ببعض الملاحظات القيمة تضمنت لفت نظر الحكومة الموقرة بان لا تتكرر مثل هذه الملاحظات والمضاعفات في المستقبل وان تثبت الحكومة من امكانيات الشركات البترولية المالية وقدراتها وسمعتها في حقول التنقيب عن البترول قبل منحها الامتياز .

وقد ايد دولة رئيس الوزراء هذه الملاحظات فوعد اللجنة الموقرة باخذها بعين الاعتبار عند منح اي امتياز لاية شركة في المستقبل .

وعلى ضوء هذه الدراسة والمناقشة قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بالموافقة على مشروع قانون الغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستشهاده في المماكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ، فتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . لجنة الشؤون الخارجية

السيد العين ميرزا

دولة الرئيس حضرات الاعضاء وبالنظر الى البترول من الاهمية في هذا العصر من الناحيتين الاقتصادية والسياسية واستعداد اكثر الجمهور في تقديمها اقتصاديا على هذه المادة وبشكل خاص في منطقة الشرق الاوسط .

ويجب من اكثر القنويين في هذه المنطقة حاجتنا الى هذه المادة لتطوير اقتصادنا على اسس سليمة

يكفل لنا حرية العمل الاقتصادي دون المساعدات الخارجية .

وتقتضينا المناسبة عند بحث هذا الموضوع من ذكر تاريخ بداية البحث عن هذه المادة في الاردن واسباب فشل الشركات التي حصلت على امتياز التنقيب في الاردن بالاستمرار في عملها .

بلغ عدد الشركات المذكورة خمسة شركات وهي كالتالي مع تواريخ الترخيص

- ١ - شركة ادوين بولي بتاريخ ١٠/١١/٥٥
- ٢ - شركة جورج ازميري بتاريخ ٥/١٢/٥٥

- ٣ - شركة ميكوم بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٤

- ٤ - شركة اينا اليوغسلافية بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٦

- ٥ - شركة ديسكو الكندية .

عرضت جميع الاتفاقيات المعقودة مع الشركات المذكورة ونالت الموافقة عليها من المجلس ولكن كلما حاول اعضاء المجلس التعمق في بحث هذه الاتفاقيات كان رد الفعل لدى المسؤولين والمختصين هو الرغبة في الاسراع للتصديق عليها تسهيلا لاجل الشركات في البحث والتنقيب .

ولمّا لم تنح الفرصة للسلطة التشريعية بالمساهمة في وضع تلك الاتفاقيات واقتصر دور السلطة التشريعية التصديق الروتيني فقط ، وبقيت الناحية القانونية في الاتفاقيات ضعيفة مما شجع احادي هذه الشركات ان تطالب الحكومة امام المحاكم في الخارج وهي شركة ميكوم بعشرة ملايين دولار بحجة الخسارة الوهمية التي تدعي الشركة بانها لحقت بها أثناء العمل في الاردن ، وكان على الحكومة ان تطالب الشركة المذكورة بتوضيح عن تأخيرها وعدم

تنفيذ الاتفاقية واضاعة الوقت سدى . ولكن يبدو ان النقص التشريعي في الاتفاقية قد حال دون ذلك . والان بعد ان مضى اكثر من عشر سنوات ونحن نوقع الاتفاقيات وبعد مدة قصيرة تقصر الغاءها .

على السلطين التنفيذية والتشريعية من رسم خطة جديدة للتعامل مع الشركات المذكورة التي ترغب التنقيب عن هذه المادة في المستقبل على ضوء الاخطاء الكثيرة التي حصلت . وان يكون التعاون في هذا المجال بين السلطين ضمن حدود مسؤولياتها اما الاسباب في فشل الشركات المذكورة في التنقيب يعود وبحسب رأينا الى الامور التالية .

- ١ - ضعف الاتفاقيات التي تعقد بين الشركات والدوائر المختصة من الناحية الفنية والقانونية مما يعطي المجال للشركات في ان تختار المكان الذي تريده في التنقيب وترك العمل وقت ما تشاء بدون اي التزام مادي وان تتسامح في المجال الدولي للحصول على الربح بدون جهد او اتفاق مقابل التنازل عن الامتياز الذي حصلت عليها .

- ٢ - ضعف تلك الشركات وافقارها الى المال والخبرة كما ثبت ذلك مع شركة ديسكو والتي لم تكن تملك سوى مئة الف دولار رأسمالا عند حصولها على الترخيص كما اعترف احد المختصين بذلك لعدد من اعضاء اللجنة .

- ٣ - الجلائات التي تقع عادة بين الشركات وعملها حول طريقة العمل ومقدار الارباح مما يسبب الى الغامض والتخلي عنها اختصارا من جميع الاطراف كما حصل مع شركة ديسكو .

- ٤ - اتجاهات السياسة الدولية التي تجسد من مصالحها ومصالح خططاتها ان لا توجد البترول لا ردن .

وبعد هذا البحث بإيجاز عن هذا الموضوع تأمل من الحكومة ان تضع هذه الاعتبارات عند البحث في أية اتفاقية جديدة مع أية شركة في المستقبل واننا نأمل ان تتصل الحكومة مباشرة مع الشركات المنتجة الرئيسية وهي لا تتجاوز عن ستة شركات قوية وهي التي تقوم عادة في التنقيب في أكثر بلدان العالم المنتجة للبترول

السيد رئيس الوزراء وزير الداخلية

يا سيدي احاط معالي العين بهذا الموضوع احاطة بناءة وإيجابية وافية ، الحقيقة قصة البترول يعلم ما في الارحام - الحقيقة ربنا يعلم عن البترول وقصص البترول في العالم شبيهة بالقصة التي عندنا تأتي الشركات عشرات السنين تجسرب الارض لا تخبر ماذا في بطنها فاذا طلع البترول خيرا واذا لم يطلع تبقى التجارة تكرر .

ثانيا - ما اعطينا ، الحكومة ، أية حكومة ، ما اعطت اي امتياز وكان هناك امتياز افضل منه ، يعني تأتي شركة ميكسو ولا يوجد غيرها منافس علاوة اكثر مال اكثر بعين اكثر بقدرة اكثر بحركة دولية اكثر ما كان في عندنا فكانا على امل العثور على هذه عادة نبرم المقلونضع فيه اذا اخلوا واذا قصروا ما يوجب الغاء وهذا ما نعمله .

الان في عندنا اكثر من شركة وان شاء الله بعد الغاء هذا القانون والامتياز سيقتلوا ولجسري معهم مباحثات وايضا بعد ان يكون اللجنة القانونية في مجلس الاعيان وفي النواب من يمثلهم ويحيط من الاساس علما بأننا ما اقدمنا على شيء الا كان بهدف خدمة البلد ولكن هذه التجارة قد تحسرت وقد تربع

السيد الرئيس

هل نحن مطالبون الان ؟ علينا دفع ؟ قضايائي المحاكم ؟

هكذا على الأقل

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

ابدا لا شيء بالعكس .

السيد الرئيس

عشرة ملايين ١١

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

ولا قرش . يا سيدي هذا اول واحد وافلس وفي قضيتك ولا شيء . اما ديسكو فما في شيء مطلقاً لسنا مطالبين الآن بشيء . ما في مطالبات .

السيد الرئيس

هو يقول شركة ميكوم ، هل شركة ميكوم تطالبنا بعشرة ملايين .

السيد العين ميرزا

في دعوى رفعتها شركة ميكوم

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

نحن حاجزين الآلات في العقبة، هو يقول انها تساوي عشرة ملايين ، نحن نريد ان نأخذ حقنا والذي سيطر له بأخذه .

السيد العين ميرزا

معنى ذلك انه في قضية .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

نعم في قضية منذ سنين

السيد الرئيس

مع تنزيل السيارات التي وزعت

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

السيد الرئيس : لا بد ان يكون هذا هو الذي يقول : استطلعت القضية ولم يجدوا قضية .

السيد العين الهنداوي

دولة الرئيس .

في تعليق شخصي على دولة الرئيس ، على كلامه قبل ان اقول كلمتي .

وقت شركة ميكوم كان في شركتين في البلد وعروضهما افضل من كل النواحي ولكنهم اخراجوا من السوق واعطيت الى ميكوم ، هذا كلام شخصي

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

يجوز هذا قديم

العين الهنداوي

قديم هذا ، ميكوم راح الله يسهل عليه دولة الرئيس

دولة رئيس مجلس الاعيان المرفق

لقد مرت لألغاء امتياز التنقيب عن البترول الممنوح لشركة ديسكو الكندية لأي طلب من الأساس رفض هذا الامتياز ومن قبله طلبت رفض الامتياز الممنوح لشركة ميكوم الأمريكية لأسباب قوية وكثيره ذكرت في حينها . . . ومبادرة الحكومة بالغاء امتياز التنقيب الممنوح لشركة ديسكو في عمله وضروري جداً ومقبول . . . ولكن الامر الذي كان يجب ان لا يحدث من الحكومة ان تمنح مثل هذا الامتياز لشركة تقول الحكومة نفسها ان رأس مالها لا يتعدى المائة الف دولار مع ان الامتياز يرتب على هذه الشركة ان تنفق جلال مراحل التنقيب مبلغ عشرين مليوناً . . . ديتان : أرزقي - المرحلة الأولى ١٢ مليون يجب ان تنفق هذا المبلغ الكبير ورأس مالها ١٠٠ الف فقط . . . وأكثر من ذلك غير المقبول من الحكومة : ان لا تقدم الحكومة هذه المعلومات عن مالية الشركة للبرلمان حين عرض الامتياز وقالوا عليه .

دولة الرئيس . . . كفى البلاد ما عانت طويلاً من عمليات التنقيب عن البترول . . . وقد آن الأوان لوضع نهاية حاسمة لمسلسل التنقيب عن البترول في الاردن . . . هذا المسلسل العيس الفاشل والذي استمر طيلة ثمانية عشر عاماً تعاقب على تحميل الأدوار فيه خمس شركات اغلبها ان لم يكن كلها كانت موضع الرية والشكوك ولم تستفد البلاد منها ، الا المتاعب ووجع الرأس وما تفسير الدهاوي أمام المحاكم الأجنبية والسمة السيئة للبلاد في حقل التنقيب عن البترول . . . لذلك فأني أهيب بالحكومة ان تعمل بالقول المأثور . . . ما حك جلدك مثل ظفرك فتعتمد على نفسها وتشمر عن سواعدها وتتولى هذه العملية بواسطة دوائرها المختصة وهذه الدوائر مؤهلة للغاية لذلك ، لا سيما ان هذه الدوائر وهي تضم مجموعة ممتازة وكافية من الفنيين المختصين في كافة الاختصاصات اللازمة للقيام لهذا العمل ، ولدى الكثير منهم الخبرات المناسبة كل في حقل اختصاصه والتي تمكنهم اذا ما نظموا بجهاز خاص بذلك من القيام بكافة الاعمال المطلوبة للتنقيب عن البترول على خير وجه وسأقدم بنهاية كلمتي اقتراحاً برغبة بهذا الخصوص للمجلس الكريم وشكراً

١٩٧٣/٥/١٤

عضو مجلس الاعيان الأردني

علي الهنداوي

دولة رئيس مجلس الاعيان الموقر

تحية طيبة وبعد

يسرني عرض الاقتراح التالي على مجلس

الاعيان الكريم

الاقتراح

بما ان عملية التنقيب عن البترول في البلاد امتدت طيلة ثمانية عشر عاماً وتعاقبت عليها عدة

شركات مختلفة الجنسيات ولم تفرز أعمالها بإسبة نتيجة سوى الفشل والمتاعب للبلاد ، فـ أتي اقترح ان يصدر مجلس الاعيان قراراً يرغب الى الحكومة لأن تقوم دوائرها المختصة لهذا العمل ومن اجل ذلك ان تقدم الحكومة بتأسيس جهاز في ملاك الدولة باسم شؤون البترول على غير النسق القائم الآن في سلطة المصادر الطبيعية ، وذلك لوجود أكثر الجيولوجيين ومهندسي البترول المتخصصين بهذا الحقل شبه مجتمدين باجهزة السلطة الأخرى . ليتولى هذا الجهاز المنظم :-

اولاً - تجميع وتصنيف كافة المعلومات والتقارير المتوافرة لدى الحكومة والشركات الخاصة بالبترول

ثانياً - دراسة هذه المعلومات والتقارير وتقييمها من قبل الجهاز المختص والمخرج بتوصي تشمل ما يلي :-

أ : برنامج عمل لاستكمال تلك المعلومات كالدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وتحديد الأبار الاستكشافية .

ب : تحديد الاعمال التي يمكن القيام بها حالياً تجاه استكمال الدراسات اللازمة (مثل - المسح الجيولوجي ، بعض الدراسات الجيوفيزيائية جفر بعض الأبار - ويوجد لدى السلطة حفارات قادرة على إنجازها .

ج : تحديد الاعمال التي يجب الاستعانة بشركات اجنبية متخصصة للقيام بها

د : تحضير دوائر بشرط ومناقشات الاعمال التي يزعم طرحها على الشركات الاجنبية .

هـ : مراقبة تنفيذ اعمال الشركات التي تحصل عليها تلك الاعمال - وذلك من قبل الجهاز ذاته .

هكذا قد لاحظ

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

يا سيدي مسا في شك ان معالي العيين اوفى الموضوع حق ، مسؤوليتنا مشتركة في هذا المجال والحرص على ثروتنا القومية انما احببت ان اوضح ان شركات البترول في كل العالم حتى القوية منها تعتمد على المساهمين ، يعني ليست شركات رسمية او حكومية يعني اعظم شركة نجدها مساهمين وفي عالم البترول ذو الاسرار وذو الاعتبارات الكثيرة تأخذ شركة من الشركات امتيازاً في بلد من البلدان لسو رأسمالها مائة الف رأساً تعلن انني اخذت امتيازاً في ليبيا في الاردن في السعودية فيأتي المساهمون طالبوا الارباح الملمامون ويساهموا بعشرات الملايين لدعم هبله الشركة لتقوم بعملها، مش معقول هي تغامر بعشرات الملايين حتى تجد البترول أو تعثر عليه من هنا لما باحثنا شركة ديسكو الكندية كان واضحاً لدينا ان رأسمالها مائة الف لكن تقول لك انا لما اخذت هذه الوثيقة كامتياز العالم يأتي ويساهم معي ونبدأ بالعمل كتجار وجماعة يفتشون على الربح ، الحكومة لو كان عندها المال لما تأخرت بأن تستفيد من خيراتها ومن مهندسيها وجيولوجيها ومن العالم تأتي بناس يستأجرهم هذه الغاية لكن بر واحد بسيط في غور الصباني بعد فشل الشركة اليوغسلافية كلفنا حوالي مائة وخمسين الف ولم نجد شيئاً نحن نعتقد ان التنقيب عن طريق شركات جندنا رؤوس اموال وتجربة ربما يكون مجدداً لكن اذا توفر المال لم تردد بتني اقتراح بمقابلته والافادة من قنيننا

السيد العين الهنداوي

هذا الاقتراح يحال الى اللجنة اذا امكن الوزراء مضرووا اجتماع اللجنة انا السيد فاهمة انما اجهزة جيسلدة

و : تقسيم نتائج الاعمال المذكورة سابقاً تمهيداً لتجديد افضل المواقع للتنقيب عن البترول في المملكة، وذلك تمهيداً لحفر آبار التنقيب ، اما مباشرة من قبل الجهاز المختص أو بالاتفاق مع شركات أجنبية مختصة على شكل امتيازات أو مشاركة أو عقود عمل مباشرة. أمر بعد احالة اقتراحي هذا على اللجنة المختصة أن يوافق المجلس المقرر عليه .
... وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩٧٣/٥/١٤

هذا اقتراح برغبة يحال على اللجنة قبل مناقشته.

السيد المقرر

يا سيدي ، هل يجوز في الدورة الاستثنائية ..

السيد العين الهنداوي

هذا في نفس الموضوع الذي ... انتسافطان انك ستقوم وتقول .. هذا بنفس الموضوع ، والنواب قدموا قبل يومين مشروعا مفصلاً اقتراح الحكومة.

السيد الرئيس

على كل حال .

السيد العين الهنداوي

لهم اعملوا جهازاً خاص ويكلفوا بالعمل وبلاشي ميكون وديشكو أبو المائبة الف ليرة ، انه يقال يعمل مثل هذا الاثنيار اعطوه لوصفي .

السيد الرئيس

على كل حال هذه بشاره طينة وبشارة جديدة جداً على ان يكون عندنا جهاز بالتنقيب عن البترول من هبلدا النوع وطينة هذا انا بفضلي

الاسباب الموجبة

حيث انه قد ثبت عدم قيام شركة ديسكو الكندية للتنقيب عن البترول واستثماره في المملكة بالتزاماتها وفق ما ورد في الاتفاقية الموقعة معها بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ وعملها بالفقرة (٤) من المادة (٧) منها فقد اقتضت المصاحبة العامة الغاء القانون وانهاء الاتفاقية المذكورة .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢ .

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يعتبر قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢ المنشور في العدد رقم (٢٣٦٥) من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣ ملغى لجميع الاغراض المتوخاة منه . وتعتبر الاتفاقية الملحققة به والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين سلطة المصادر الطبيعية الاردنية وشركة ديسكو الكندية للتنقيب عن البترول واستثماره في المملكة منتهية .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل لمسا يخضه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

اجهزة جيدة نعم .

السيد العين الهنداوي

نقتش على حقول ، على كل حال .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

نحن لا تقدم على اعطاء اي امتياز الا بعد موافقة هذا المجلس الكريم على الامتياز كالتا من يكون .

السيد العين الهنداوي

هذا الاقتراح يحال الى اللجنة .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح على اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

اذن مشروع قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢ ، هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة المؤقتة .

هكذا في الأصل